

رؤية مقترحة للمراجعة الخارجية على أداء الحكومات في إدارة الكوارث: دراسة حالة

هشام زغلول إبراهيم⁽¹⁾

ملخص

هدف البحث بصفة رئيسة صياغة مصفوفة إجراءات رقابية كافية وملائمة لرقابة المراجع الخارجي الحكومي (الجهاز الأعلى للرقابة) على أداء الحكومات في إدارة الكوارث. قام الباحث بإجراء دراسة حالة اعتمدت على المزج والتكامل بين جانبين: جانب ميداني هدفه اختبار فروض البحث وقوامه الاستقصاء القائم على المقابلات الشخصية، وآخر تطبيقي مقارنة هدفه استعراض تجارب المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة (الإننتوساي) وبعض أجهزتها؛ وقوامه إطار الإننتوساي للتوجيهات والإصدارات المهنية، فضلاً عن تقارير رقابة الأداء الصادرة عن أجهزتها. وبُنيت الدراسة على فرض رئيس وهو: "عدم إمكانية صياغة مصفوفة إجراءات رقابية كافية وملائمة لرقابة المراجع الخارجي الحكومي (الجهاز الأعلى للرقابة) على أداء الحكومات في إدارة الكوارث" وانتهت برفض الفرض الرئيس وقبول الفرض البديل. وأوصت الدراسة متخذ القرار بالجهاز الأعلى للرقابة محل التطبيق ب: بالاستفادة من المصفوفة المقترحة في إعداد وإصدار دليل إجراءات وطني -إرشادات أكثر تفصيلاً- لمراجعة أداء الحكومات في إدارة الكوارث يتلاءم والتفويض الممنوح للجهاز، وكذا المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة (معايير الإننتوساي)؛ وتبادل الخبرات والتعاون الدولي مع غيره من الأجهزة العليا للرقابة في مجال الرقابة على إدارة مخاطر الكوارث؛ وأوصت متخذ القرار بالإدارات المركزية المنوط بها الرقابة

(1) دكتوراه الفلسفة في المحاسبة، وكيل وزارة بالجهاز المركزي للمحاسبات.

على الأداء ب: دراسة وتفعيل المصفوفة على إثر كفايتها وملائمتها للتطبيق من خلال تكوين فرق عمل (مؤهلة علمياً وعملياً) لمراجعة أداء الحكومات في إدارة الكوارث بناءً على تكليف من متخذي القرار بالجهاز الأعلى للرقابة متي كان ذلك ممكناً.

الكلمات الرئيسية: الجهاز الأعلى للرقابة، المراجعة الخارجية، مراجعة الأداء، إدارة الكوارث.

A proposed vision for external audit of governments' performance in disaster management: a case study

Abstract

The main objective of the research is to formulate a matrix of adequate and appropriate audit procedures for the government external auditor (Supreme Audit Institution) for audit of governments' performance in disaster management. **The researcher conducted a case study** based on the combination and integration of **two aspects: a field aspect** aims to test the research hypotheses and which is based on a survey based on personal interviews, **and an applied comparative aspect** aims to survey the experiences of International Organization of Supreme Audit Institutions "INTOSAI" & some of its bodies and which is based on INTOSAI Framework of Professional Pronouncements (IFPP), as well as the performance audit reports issued by its bodies. The study was built on **a main hypothesis**: "It is not possible to formulate a matrix of adequate and appropriate audit procedures for the government external auditor (Supreme Audit Institution) for audit of governments' performance in disaster management." **It ended by rejecting the main hypothesis and accepting the alternative hypothesis. The study recommended that decision makers in the applicable SAI to: take advantage** of the proposed matrix in preparing and issuing a national procedures guide-more detailed guidelines - for audit of governments' performance in disaster management that is consistent with the mandate granted to the SAI and the international standards for supreme audit institutions (ISSAIs); in addition to **exchange** experiences and international cooperation with other supreme audit institutions in the field of disaster risk management audit. **It recommended that decision makers in the central departments entrusted with performance audit to: study and activate** the matrix based on its adequacy and suitability for the application through the formation of work teams (scientifically and practically qualified) for performance audit of governments in disaster management based on an assignment from the decision makers of the Supreme Audit Institution, whenever that is possible.

Key Words: Supreme Audit Institution (SAI), External Audit, Performance Audit, Disaster Management.

■ تمهيد:

تؤدي الرقابة المالية الحكومية دورًا حيويًا داخل دول وبلدان العالم، يَدعم العلاقات القائمة بين الحكومة وجمهور المواطنين والسلطة التشريعية؛ فهي خير عون للدولة في متابعة تنفيذ خططها في مراحلها المختلفة والكشف عن أي انحراف ومعالجته وتقويمه بالسرعة الممكنة لكي تحقق الخطط أهدافها والوصول إلى المستوى المناسب من خلال استخدام إمكانياتها المتاحة. (Ferry, et al., 2022)

ونظرًا لأن دور السلطة التشريعية ليس قاصرًا على إقرار الموازنة العامة للدولة فحسب، وإنما يتعدى ذلك إلى الرقابة على تنفيذها للتحقق من مدى التزام السلطة التنفيذية بالاعتمادات المخصصة في الموازنة وفق الأبواب المحددة، بات على الأخيرة أن تقدم حسابًا ختامياً لبيان واقع تصرفاتها المالية إلى السلطة التشريعية لمراجعتها والتحقق من سلامتها. ونظرًا لعدم تمكن السلطة التشريعية من ممارسة مهام الرقابة بنفسها، اتجهت غالبية دول وبلدان العالم إلى إنشاء أجهزة وهيئات متخصصة في ممارسة الرقابة على استخدام المال العام أطلق عليها اسم "الأجهزة العليا للرقابة المالية" على أن تحاط بسياج من الاستقلالية عن السلطة التنفيذية، بما يضمن تعزيز ثقة المستخدمين المستهدفين. (Dubrow, 2020)

تعتبر الأجهزة العليا للرقابة المالية "المراجع الخارجي الحكومي" آلية أساسية من آليات الرقابة -في دول وبلدان العالم- والتي تعمل على حماية المال العام فهي عين السلطة التشريعية والرقيب على الشؤون المالية للدولة "السلطة التنفيذية" إيرادًا وصرافًا من خلال ممارسة ثلاثة أنواع من الرقابة وهي: رقابة مالية وهدفها: التحقق

من مشروعية وسلامة التصرفات المالية، رقابة التزام وهدفها: التحقق من مدى التقيد بالقوانين والأنظمة والتعليمات النافذة، ورقابة أداء وهدفها: التحقق من مدى الكفاءة والفعالية والاقتصاد في استخدام الأموال العامة؛ على أن تعرض هذه الأجهزة على السلطة التشريعية تقرير يتضمن ملاحظات ونتائج الرقابة والتوصيات ذات الصلة بالتدابير التي يجب اتخاذها تدعيماً لمبدأ المساءلة العامة وإرساءً لمبادئ الحوكمة الرشيدة.

(Mazur, 2020, NTOSAI, ISSAI 100, 2019, Ferry, et al., 2023)

تَعَرَّضت الكثير من دول وبلدان العالم في الآونة الأخيرة للعديد من الظواهر والكوارث والتي أثرت سلباً على كل مناحي الحياة؛ منها كوارث ناتجة عن أسباب طبيعية؛ مثل: الزلازل أو تغيرات المناخ وأمواج تسونامي والفيضانات كان آخرها على سبيل المثال زلالي: جنوب تركيا وشمال سوريا، والمغرب العربي؛ وإعصار دانيال في ليبيا؛ وكوارث ناتجة عن أسباب من صنع الإنسان؛ مثل: البناء على أراضي معرضة لخطر الفيضان واعتماد معايير للبناء لا تتناسب والمناطق الزلزالية، وكوارث ناتجة عن مزيج من الاثنين؛ مثل: الأوبئة؛ مثال ذلك "كوفيد-19 المستجد"؛ وتسببت الكوارث التي وقعت في الآونة الأخيرة وحدها في خسائر بشرية مذهلة؛ ففي تسونامي عام 2004، لقي 250 ألف شخص حتفهم في عدة دول؛ وأودى زلزال كشمير في باكستان في عام 2005 وزلزال سيتشوان في الصين في عام 2008 بحياة ما يربو على 85 ألف شخص؛ وأودى زلزال هايتي في عام 2010 بحياة ما يقدر عدده بنحو 140 ألف شخص؛ وأسفر الزلزال وتسونامي اللذان ضربا اليابان في عام 2011 عن مصرع 18 ألف شخص. وكان الجفاف الشديد أحد أسباب 230 ألف حالة وفاة سُجلت في الصومال في الفترة بين عامي

2010 و2012. فضلاً عن إعاقة حركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع مرور السنوات؛ حيث يُقدر متوسط الخسارة السنوية العالمية المتوقعة في البيئة المُنْبِيئة المرتبطة بالأعاصير المدارية (الرياح، العواصف) والزلازل وأمواج تسونامي والفيضانات بنحو 314 مليار دولار أمريكي. (Sonali, 2016, UNDRR, 2015, WMO, 2022)

وفي ذلك الشأن أكدت بعض الدراسات:

(Ahrens, et al.2021, Huang, 2023, Leoni, et al., 2021)

على أنه من أهم الآثار الوخيمة والتداعيات الاجتماعية والاقتصادية للكوارث مثل: وباء كورونا.... إفلاس المنظمات، وزيادة معدلات البطالة، وارتفاع الديون الحكومية.. وما إلى ذلك بشكل باتت معه هذه المنظمات تواجه بمستوى أعلى من عدم اليقين؛ وغير قادرة على توقع مثل هذه الاضطرابات؛ فكانت بطيئة الاستجابة؛ وتسببت حالات الطوارئ في حدوث قدر هائل من الضغط على فعالية أنظمة حوكمة هذه المنظمات بشكل يتطلب بناء إطار للمساءلة والحوكمة قائم على الطوارئ؛ وأكدت أيضاً على دور المساءلة -في أوقات الأزمات والطوارئ- في دعم الاستجابة الحكومية للكوارث؛ وعلى الدروس المستفادة في تحسين جاهزية المنظمات والمجتمع ومنع الكوارث مستقبلاً.

وتمثل هذه الأخطار تحدياً حقيقياً لجدول أعمال التنمية الاقتصادية في دول وبلدان العالم؛ بشكل بات التركيز على الحد من مخاطر الكوارث أمراً ملحاً؛ حيث يؤدي الاستثمار في خفض مخاطر الكوارث إلى إنقاذ الأرواح وتخفيف المعاناة؛ وقد يكون الاستخدام الكفء والفعال للموارد؛ أفضل من دفع فواتير الاستجابة

للكوارث؛ فقد يحول استثمار دولار واحدًا في التأهب للكوارث دون حدوث ما قيمته سبعة دولارات من الخسائر الاقتصادية المتعلقة بالكوارث، وهو ما يمثل عائدًا كبيرًا للاستثمار. وقد تعهد أعضاء المنظمة العالمية للأرصاد الجوية -بوصفهم موقعين على إطار سندي للحد من الكوارث للفترة من (2015-2030) - بمنع مخاطر الكوارث الجديدة والحد من مخاطر الكوارث القائمة بتنفيذ حزمة متنوعة من التدابير المتكاملة والشاملة للاستجابة والتعافي. وبناءً عليه باتت هذه الكوارث تفرض على حكومات تلك البلدان اتخاذ حزمة من التدابير والإجراءات والتي تقتضي تنفيذ أعمال مستعجلة "عاجلة" وبت مع الإعداد المسبق والتخطيط الجيد لمواجهة هذه الكوارث وإدارتها إدارة جيدة أمرًا ملحًا لا يمكن إغفاله والتغاضي عنه من قبل هذه الحكومات.

(Kolesnik & Jaleel, 2022, WMO, 2022, International Council On Archives, 2008)

■ مشكلة البحث.

قد تُفرض أوضاع الطوارئ والأعمال العاجلة للحكومة إلى ارتفاع مستويات الإهدار وسوء استخدام الموارد المالية، في وقت تعاني فيه الموارد الحكومية ضغوطًا شديدًا لمجابهة هذه الطوارئ بشكل بات لزامًا على الأجهزة العليا للرقابة المالية "المراجع الخارجي الحكومي" - باعتباره الجهة المسؤولة والمنوط لها حماية المال العام - تقييم مستوى التخطيط على كافة المستويات التنفيذية في تقديم إطار عمل وطني لمواجهة الكوارث؛ والرقابة على استخدام أموال الطوارئ للتحقق من مشروعية وسلامة هذه التصرفات المالية، ومدى الالتزام بالقوانين والتعليمات النافذة ذات الصلة، ومدى كفاءة وفعالية واقتصادية استخدام هذه الأموال العامة؛ وقياس مدى نجاح الجهات الحكومية في إدارتها. حيث تمتلك هذه الأجهزة إمكانيات غير

مُسْتَعْلَةً تتعدى حدود دورها الرقابي التقليدي من خلال المساهمة في تنفيذ الأولويات الوطنية وتعزيز القيمة المضافة بالعمل مع البرلمان والسلطة التنفيذية. (ICED, 2022, Al-Khasawneh, 2021, Mostafa, 2021, Dubrow, 2020)

وَرَدَ في ذلك الشأن "بصفة عامة" بعض الدراسات؛

فقد أكدت دراسة **Abdel Razek (2021)** على الدور السلبي لفيروس كورونا في تعطيل الحياة الاقتصادية والاجتماعية؛ وما فرضه على منشآت الأعمال من العمل في بيئة مُحَاطَة بالمخاطر وعلى مسؤوليها والقائمين على أنشطتها من ضرورة مراجعة السياسات والخطط والإجراءات الواجب اتباعها لمواجهة مخاطره ضماناً لاستمرارية العمل وحمايةً للعاملين والمتعاملين معها خلال فترة الوباء؛ وأوضحت أن هذه الجهود لن تؤتي ثمارها دون وجود عمليات مراجعة فعالة وكفاء وذات إجراءات موسعة تضم رقابة تنفيذ وتفعيل نظم إدارة المخاطر بهذه المنشآت ودون توافق سياساتها الموضوعية وأهدافها المخططة مع مخاطر الكوارث خاصة غير المتوقعة مثل: وباء كورونا والتي أثرت على مجريات الحياة دون سابق إنذار.

ويذكر الباحث أيضاً دراسة **Serag & Daoud (2021)** والتي اتجهت نحو البحث في الأدبيات ذات الصلة بأساليب المراجعة الحديثة للتغلب على التحديات التي تواجه مهنة المراجعة أثناء كوفيد 19 - كأحد أشكال الكوارث- وكان من أهم توصياتها: للمراجعين أنفسهم ضرورة تصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة إضافية وغير تقليدية للحصول على أدلة كافية ومناسبة، وتطبيق درجة عالية من الشك المهني خلال عملية المراجعة للتغلب على عدم اليقين المرتبط بجائحة كوفيد 19.

وفي شأن دور الأجهزة العليا للرقابة "بوجه خاص" في ظل الكوارث أشارت الورقة البحثية الصادرة عن لجنة تبادل المعرفة وخدمات المعرفة Knowledge Sharing & Knowledge Services Committee التابعة للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة "الإنتوساي" إلى اعتماد مشاركة الأجهزة العليا للرقابة في رقابة إدارة التأهب للكوارث على تفويضها القانوني والصلاحيات الممنوحة لها والتي قد تسمح بعمليات رقابة واسعة تشمل معظم أو كل أنشطة إدارة التأهب للكوارث والمنظمات المشاركة، أو أن تثبت أنها عقبه أمام عمليات الرقابة الكاملة لإدارة الكوارث؛ ويساعد تدخل الأجهزة العليا للرقابة في ضمان أن تكون أنشطة إدارة التأهب للكوارث مرنة ومستدامة وتحظى بالأهمية الواجبة؛ واعتمادًا على الصلاحيات الممنوحة لها وطبيعة أنشطة إدارة التأهب للكوارث في الدولة، فقد تختار إجراء رقابة مالية أو رقابة الامتثال أو رقابة أداء إدارة التأهب للكوارث؛ ورغم أن مسؤوليتها الأساسية قد لا تكون الكشف عن الاحتيال والفساد في رقابة إدارة التأهب للكوارث، إلا أنه يجب عليها: أن تكون على دراية بمخاطر الاحتيال والفساد؛ وأن تُشجع الحكومة على الاستعداد لهذه المخاطر من خلال تطوير وتنفيذ استراتيجية لمكافحة الفساد، وأن تُقيم مدى كفاية الضوابط الموجودة أو تُوصي بإدخال تحسينات عليها وقت الضرورة حيثما كان ذلك مناسباً، وضوابط إضافية مصممة خصيصاً للوقاية والكشف عن المخاطر المحددة والاستجابة لها بطريقة تتفق مع إطار العمل القانوني. (INTOSAI, KSC, 2020)

وأكدت أيضاً الورقة البحثية الصادرة عن هيئة المراجعة والمساءلة الكندية على الدور الحيوي الذي يمكن لمراجعي الأجهزة العليا للرقابة أدائه في ضمان اتخاذ الحكومات الخطوات المناسبة وتخصيص الموارد الكافية للاستعداد للوباء القادم

والحد من تأثيره على المواطنين والمجتمعات من خلال: إجراء عمليات مراجعة لنفقات جائحة كورونا لمساعدة البرلمانين والجمهور لتتبع الإنفاق؛ والتأكيد على برامج الحكومات لتوفير الدعم اللازم للمواطنين والجهات المختلفة خلال فترة الوباء وكيفية إدارتها؛ ومدى استعداد الحكومات لمواجهة الأوبئة مستقبلاً وتقديم ضمانات وتوصيات قابلة للتنفيذ من شأنها حماية الفئات الضعيفة خلال الظروف الصعبة؛ فضلاً عن تحديد ما إذا كان قد تم تنفيذ نصوص قانون إدارة الطوارئ أو التشريعات المماثلة؛ وما إذا كانت الأنظمة والممارسات الحالية تلبى أفضل الممارسات الدولية؛ وإمكانية الاستفادة من مشاركة الأفكار وخطط المراجعة والموارد في إجراء مراجعة تعاونية على غرار مراجعة تغير المناخ الكندية لعام 2018 باعتبارها من أكبر عمليات مراجعة الأداء التعاونية تمت من خلال مراجعين تشريعيين في كندا. (Fréchette & Shafiq, 2020)

وعلى إثر ما تقدم؛ بات لزاماً صياغة إجراءات رقابية - يمكن للمراجع الخارجي الحكومي " الجهاز الأعلى للرقابة " تطبيقها عند مراجعة أداء الحكومات في إدارة الكوارث- في شكل مصفوفة تعبر عن إجراءات مراجعة أداء في مراحلها المختلفة (تخطيط، وتنفيذ، وتقرير وإبلاغ ومتابعة) عبر مراحل إدارة الكوارث (قبل وقوع الكارثة، وأثناء، وبعد وقوع الكارثة). وبناء عليه؛ يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤل الرئيس التالي:

"ما مدى إمكانية صياغة مصفوفة إجراءات رقابية كافية وملائمة لرقابة المراجع الخارجي الحكومي (الجهاز الأعلى للرقابة) على أداء الحكومات في إدارة الكوارث؟"

■ تساؤلات البحث الفرعية.

يمكن للباحث الإجابة على التساؤل الرئيس للبحث من خلال الإجابة على
تساؤلين فرعيين وهي:

- ما مدى ملاءمة الإجراءات الرقابية المقترحة لمراجعة أداء الحكومات في
إدارة الكوارث؟

- ما مدى كفاية الإجراءات الرقابية المقترحة لمراجعة أداء الحكومات في إدارة
الكوارث؟

■ هدف البحث.

هدف البحث بصفة رئيسة صياغة مصفوفة إجراءات رقابية كافية وملائمة
لرقابة المراجع الخارجي الحكومي (الجهاز الأعلى للرقابة) على أداء الحكومات في
إدارة الكوارث.

وتحقيقاً لهذا الهدف الرئيس تم استيفاء الجانبين التاليين: -

- اختبار مدى ملاءمة الإجراءات الرقابية المقترحة لمراجعة أداء الحكومات
في إدارة الكوارث.

- اختبار مدى كفاية الإجراءات الرقابية المقترحة لمراجعة أداء الحكومات في
إدارة الكوارث.

■ فروض البحث.

يتمثل الفرض الرئيس للبحث في:

الفرض الرئيس:

"عدم إمكانية صياغة مصفوفة إجراءات رقابية كافية وملائمة لرقابة المراجع

الخارجي الحكومي (الجهاز الأعلى للرقابة) على أداء الحكومات في إدارة الكوارث".

وينبثق من الفرض الرئيس فرضين فرعيين:

الفرض الفرعي الأول:

- "عدم ملاءمة الإجراءات الرقابية المقترحة لمراجعة أداء الحكومات في إدارة الكوارث".

الفرض الفرعي الثاني:

- "عدم كفاية الإجراءات المقترحة لمراجعة أداء الحكومات في إدارة الكوارث".

■ أهمية البحث:

- بدايةً؛ ينوه الباحث إلى اعتماد "الإننتوساي" دليل 5330 "تدقيق إدارة الكوارث" كدليل إرشادي للأجهزة العليا للرقابة عند تدقيق إدارة الكوارث بحيث يعوض سلسلة 5500 المعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا "حول التدقيق على المساعدات المتعلقة بالكوارث" أرقام: 5500، 5510، 5520، 5530، 5540 ودليل حوكمة الإننتوساي (GOV 9250)؛ وبفحص الباحث لهذا الدليل اتضح أنه لا يعوض هذه المعايير؛ فقد اُنسَم بالسطحية والضعف حيث لا يتضمن سوى خطوط عريضة تغطي أنواع الرقابة الثلاث: مالية وأداء والتزام - غير منسقة بشكل جيد وغير موزعة عبر مراحل إدارة الكارثة - لا إجراءات رقابية واضحة ومحددة المعالم تغطي مراحل الرقابة الثلاث (تخطيط، وتنفيذ، وتقرير وإبلاغ ومتابعة) تضمن مراجعة أداء جيدة للدورة الكاملة لإدارة الكوارث؛ وعليه

- تتبع أهمية البحث من مساهمته العلمية في: توفير قواعد وإرشادات وإجراءات مُنظمة للعمل الرقابي يعتمد عليها المراجع الخارجي الحكومي "عضو الجهاز الأعلى للرقابة" في مجال رقابي متخصص وهو الرقابة على أداء الحكومات في إدارة الكوارث؛ تغطي مراحل الرقابة الثلاث للدورة الكاملة لإدارة الكوارث لتقييم دور أنشطة ما قبل وقوع الكوارث في الحد من مخاطر الكوارث؛ والاستجابة للطوارئ والمساعدات المرتبطة بالكوارث أثناء الكوارث؛ وإعادة التأهيل والإعمار بعد وقوع الكوارث بما يضمن: الحد من تأثير الكوارث وزيادة الاستعداد لها بطريقة اقتصادية من حيث التكلفة؛ تحسين فعالية وكفاءة واقتصاد استخدام المساعدات في حالات الكوارث، تطبيق ضوابط رقابة داخلية مناسبة ودعم المساءلة والشفافية لمنع أو الحد من الاحتيال والهدر وسوء الاستخدام، وضمان قدرة البنية التحتية على التكيف مع الكوارث المستقبلية.

■ تنظيم البحث:

تم تقسيم ما تبقى من البحث على النحو التالي:

- 1- التأصيل العلمي لموضوع البحث.
- 2- مصفوفة إجراءات رقابية مقترحة لمراجعة أداء الحكومات في إدارة الكوارث.
- 3- الدراسة الميدانية والتطبيقية واختبار الفروض.
- 4- نتائج وتوصيات البحث ودراسات وأبحاث مقترحة.

1- التأسيس العلمي لموضوع البحث

1-1 عرض وتحليل الدراسات السابقة:

ينوه الباحث مجددًا في شأن دور المراجع الخارجي الحكومي في الرقابة على إدارة الكوارث؛ إلى وجود بعض الدراسات التي تناولت دور الأجهزة العليا للرقابة المالية في ظل الظروف البيئية الكارثية" بصفة عامة " والتي تتسم بعدم اليقين منها: دراسة تطبيقية للباحث Dobrowolski (2020) على عينة من الأجهزة العليا للرقابة المالية الأعضاء في الإنتوساي ؛ وهدفت الإجابة على التساؤل التالي: ما إذا كانت الأجهزة العليا للرقابة تساعد البرلمانات والحكومات وصناع القرار في الجهات الخاضعة للرقابة على اتخاذ القرار بحكمة في ظروف عدم اليقين؟ واعتمدت على الفرضية التالية: "تؤدي الأجهزة العليا للرقابة وظيفه استشارية بشكل غير فعال بسبب منهجية المراجعة غير المصممة لظروف عدم اليقين؛ وأكدت نتائج الدراسة على صحة الفرضية ومفادها: لا تتلاءم منهجية المراجعة المصممة لبيئة يمكن التنبؤ بها وظروف عدم اليقين "ظروف الكوارث والأزمات والأوبئة" بشكل باتت معه البرلمانات والحكومات والجمهور غير مستعدة للتهديدات والكوارث؛ وأوصت الأجهزة موضوع التطبيق بضرورة تغيير المنهجية المتبعة في المراجعة؛ وإلا فإنها ستكون عديمة الفائدة للدول والشركات والمجتمعات برمتها.

وأجريت دراسة استكشافية للباحثين Cordery & Hay (2022) هدفت تحليل القوى التي تؤثر على تطور هيكل الأجهزة العليا للرقابة لتمكنها من التعامل مع مستقبل غير مؤكد لمراجعة القطاع العام في بيئة مهددة بالكوارث البيئية؛ واعتمدت على تحليل البيانات حول الأجهزة العليا للرقابة وتحليل الوثائق بشأن

مسألتين هما: الدين العام وأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة؛ وتوصلت إلى نتائج مفادها: **تجبر الضغوط العالمية الأجهزة العليا للرقابة على التعامل مع مستقبل غير مؤكد؛ وتقود تأثيرات الوباء على الزيادات الهائلة في الإنفاق الحكومي وفي الديون إلى زيادة الضغط على هذه الأجهزة لتبني الممارسات المستخدمة في البلدان الأخرى؛ وأوصت الأجهزة العليا للرقابة بالعمل على تطوير المزيد من مراجعة الأداء للتعامل مع أهداف التنمية المستدامة وأيضًا الديون حيث تتطلب المديونية المتزايدة من الحكومات العمل بفعالية وكفاءة.**

ويذكر الباحث دراسات أخرى؛ والتي ركزت على تحليل رد فعل الأجهزة العليا للرقابة على إثر جائحة كوفيد 19 منها: دراسة تحليلية للباحث Lazăr (2021)

اعتمدت على الملاحظة في تبيان دور الأجهزة العليا للرقابة في سياق الأزمة العالمية الناتجة عن جائحة كوفيد 19 وتكيفها مع الظروف الجديدة؛ وتقديم نهجًا جديدًا للمراجعة الخارجية العامة يسمح لهذه الأجهزة باتخاذ قرارات استراتيجية خاصة في ظل أزمة كوفيد 19؛ وتوصلت إلى نتيجة مفادها: أثبتت الأجهزة العليا للرقابة فعاليتها وقدرتها على التكيف بسرعة مع الواقع الجديد الذي فرضه الوباء بطرق مختلفة -اعتمادًا على تفويضها القانوني- انعكس في الشفافية بشأن الإنفاق لمكافحة آثار الأزمة، ومساءلة الحكومة عن النهج المستقبلية بشأن جائحة كوفيد 19؛ والفعالية والكفاءة والاقتصاد في إدارة الموارد العامة من خلال المراجعة: المالية، الامتثال والأداء واللاتي تمثل النهج الفعال في المراجعة النظامية - لتوفر صورة كاملة- في سياق جائحة كوفيد 19، وأوصت بتطبيق الأجهزة العليا للرقابة لهذه النهج من خلال مراجعة أداء القرارات الحكومية ومراجعة الامتثال لجميع

المشتريات العامة في سياق الوباء لتحديد حالات عدم الامتثال لاستخدام الأموال العامة وكذا الممارسات الجيدة التي تستخدمها الكيانات الأخرى من هذا المنظور.

وأجريت دراسة نظرية عملية للباحثين Culea & Constantin (2021)

اعتمدت على المزج بين استخدام المفاهيم التي تم الترويج لها في الأدبيات؛ والعرض الموضوعي للواقع باستخدام التفكير المنطقي وفقاً للبيانات المقدمة من خلال الملاحظة المباشرة؛ وهدفت التركيز على التحديات التي يؤديها الجهاز الأعلى للرقابة في إطار مهمته في مكافحة فيروس كورونا؛ ودوره الاستباقي في تقديم دعم قيّم في الوقت الصحيح للحكومات في سياق الارتفاع الحاد في الإنفاق الطارئ مقترن بالتخفيف المؤقت للضوابط الداخلية والإطار التشريعي. وتوصلت إلى نتيجة هامة وهي: تجبر هذه التحديات الجهاز الأعلى للرقابة على التكيف والتعلم من دروس الأزمة الحالية واستخلاص بعض الاستنتاجات المهمة لبعثات المراجعة حول الأزمات المستقبلية؛ ولكن إشراك الجهاز في اعتماد النفقات -أثناء التنفيذ- من منظور الشرعية والانتظام يمكن أن يضر باستقلاليته في عمليات التحقق اللاحقة؛ وأوصت الجهاز الأعلى للرقابة بضرورة: إضافة قيمة للحكومة والمواطنين من خلال تعزيز المساءلة والشفافية والحكم الرشيد؛ وتشكيل فريق مراجعة متعدد التخصصات: الامتثال والضرائب والأداء وتكنولوجيا المعلومات وغيرهم.... لتقديم أفضل رأي تدقيق؛ كما أوصت الجهات الحكومية بإنشاء نظام يُمكن أصحاب المصلحة من تحديد ونقل تنبيهات المخاطر تلقائياً بشأن المخالفات والاحتيايل في البرامج الحكومية.

واستكمالاً في هذا المضمار قام الباحثون Lazăr, Popescu & Tiberiu (2022) بدراسة نظرية استهدفت بجانب تحليل رد فعل الأجهزة العليا للرقابة خلال العامين اللذين أثرت فيهما جائحة كوفيد 19 على جميع دول العالم، تبيان الدروس الرئيسية والتي تعلمتها الإنتوساي وأعضاؤها في نهاية الوباء، وتوصلت إلى بعض النتائج منها: تتطوي الأزمات غير المتوقعة وعالية التأثير (مثل جائحة كوفيد 19) على تخصيص واستخدام موارد عامة ضخمة، وهو ما يجب القيام به بالكفاءة والاقتصاد والفعالية، وأوصت بأن يكون للأجهزة العليا للرقابة دوراً حاسماً في ضمان المساءلة والانضباط المالي وإبلاغ أصحاب المصلحة بشفافية بشأن استخدام الأموال العامة. بما يضمن المساعدة في عملية إعادة الإعمار؛ ومعالجة أزمات مماثلة في المستقبل بدرجة أفضل.

وتأكيداً لدور الأجهزة العليا للرقابة في ذلك الشأن فقد قام بعض الباحثون Rajagukguk, et al. (2022) بدراسة حالة واقع الجهاز الأعلى للرقابة في إندونيسيا لقياس آثار الترتيبات الدستورية لحالة الطوارئ ولاسيما جائحة كوفيد - 19 على مخاطر إساءة استخدام السلطة وحقوق الإنسان والفساد؛ واقترح دور للأجهزة العليا للرقابة لتقليل المخاطر والحد من آثارها؛ واعتمدت على التحليل الوصفي للبيانات الإحصائية الصادرة عن الجهات المعنية في إندونيسيا، وتقرير الجهاز الأعلى للرقابة. وتوصلت إلى نتيجة مفادها: أن الاستجابة الطارئة من قبل الحكومة في ظل الكوارث والأزمات (مثل جائحة كوفيد -19) يجب ألا تتعارض مع نية النظام القانوني لتحقيق العدالة في المجتمع؛ وتعد المراجعة من قبل الأجهزة العليا للرقابة أمراً بالغ الأهمية لتعديل الاستجابة للطوارئ؛ وأوصت الأجهزة العليا للرقابة بأن تنتهز الفرصة وتقوم بمراجعة استجابة الترتيبات الدستورية للجائحة

لإحداث فارق في حياة المواطنين.

- يُخْلِص الباحث على إثر تحليل الدراسات السابقة؛ والتي انتهت إلى حقيقة مفادها وجود فجوة بحثية وأوصت بضرورة سد هذه الفجوة؛ حيث:
- توصلت دراسة (Dobrowolski, 2020) إلى إتباع الأجهزة العليا للرقابة لمنهجية مراجعة -مصممة لبيئة يمكن التنبؤ بها- ولكن لا تتلاءم وظروف الكوارث والأزمات والأوبئة؛ وأوصت بأن تغير منهجيتها الحالية للمراجعة؛ وإلا فإنها ستكون عديمة الجدوى.
 - توصلت دراسة (Cordery & Hay, 2022) إلى أن الزيادات الهائلة في الإنفاق الحكومي وفي الديون الناجمة عن الوباء تقود إلى زيادة الضغط على الأجهزة العليا للرقابة لتبني الممارسات المستخدمة في البلدان الأخرى؛ وأوصت بالعمل على تطوير مراجعة الأداء للتعامل مع المديونية المتزايدة والتي تتطلب الحكومات العمل بفعالية وكفاءة.
 - توصلت دراسة (Lazăr, 2021) إلى أن بعض الأجهزة العليا للرقابة قد أثبتت قدرتها على التكيف مع الواقع الذي فرضه الوباء انعكست في الشفافية بشأن الإنفاق لمكافحة آثار أزمة جائحة كوفيد 19، ومساءلة الحكومة عن النهج المستقبلية بشأن الجائحة؛ والفعالية والكفاءة والاقتصاد في إدارة الموارد العامة من خلال الرقابة المالية، الامتثال، والأداء؛ وأوصت بمراجعة أداء القرارات الحكومية ومراجعة الامتثال لجميع المشتريات العامة في سياق الوباء.
 - توصلت دراسة (Culea & Constantin, 2021) إلى أن تحديات أزمة

كورونا وغيرها من الأزمات السابقة تلزم الأجهزة العليا للرقابة بضرورة التكيف والاستفادة من دروس الأزمة الحالية لبعثات المراجعة المستقبلية حول الأزمات المستقبلية؛ وأوصت بإضافة قيمة للحكومة والمواطنين من خلال تعزيز المساءلة والشفافية والحكم الرشيد في سياق الكوارث والأزمات.

- توصلت دراسة (Lazăr, Popescu & Tiberiu, 2022) إلى أن الأزمات غير المتوقعة وعالية التأثير مثل: جائحة كورونا تنطوي على تخصيص واستخدام موارد عامة ضخمة، بكفاءة واقتصاد وفعالية؛ وأوصت بضمان المساءلة والشفافية والانضباط في استخدام الأموال العامة عند معالجة أزمات مماثلة.

- توصلت دراسة (Rajagukguk, et al., 2022) إلى أن المراجعة من قبل الأجهزة العليا للرقابة تعد أمراً بالغ الأهمية لتعديل استجابة الحكومة للطوارئ لتتلاءم والنظام القانوني لتحقيق العدالة المجتمعية؛ وأوصت بمراجعة استجابة الترتيبات الدستورية للجائحة لإحداث فرق في حياة المواطنين.

يتضح مما سبق؛ أنه بقدر اتفاق هذه الدراسات السابقة مع موضوع البحث في جانب وهو دور الأجهزة العليا للرقابة المالية في ظل الظروف البيئية الكارثية والتي تتسم بعدم اليقين؛ بقدر ما اتسعت الاختلافات فيما بينها وبين موضوع البحث؛ حيث ركزت فقط على تحليل رد فعل الأجهزة العليا للرقابة على إثر جائحة كوفيد دون غيرها من الكوارث الأخرى؛ ودون أن تُرسي إجراءات لمراجعة الأجهزة العليا للرقابة على أداء الحكومات في إدارة الكوارث للتحقق من: مدى كفاءة وفعالية واقتصادية في استخدام الأموال العامة؛ ومدى الالتزام

بالقوانين والتعليمات النافذة ذات الصلة بشكل يؤكد على وجود الفجوة البحثية؛ وبات لزاماً على الباحث سدها من خلال صياغة إجراءات رقابية يمكن للمراجع الخارجي الحكومي "عضو الجهاز الأعلى للرقابة" تطبيقها عند مراجعة أداء الحكومات في إدارة الكوارث في شكل مصفوفة تعبر عن إجراءات مراجعة أداء في مراحلها المختلفة: تخطيط، وتنفيذ، وتقدير وإبلاغ ومتابعة عبر مراحل إدارة الكوارث : قبل وقوع الكارثة، وأثناء، وبعد وقوع الكارثة.

2/1 المفاهيم ذات الصلة بموضوع البحث.

▪ الكارثة:

عرفت الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث التابعة للأمم المتحدة United Nations International Strategic for Disaster Reduction (UNISDR) الكوارث بأنها "الإخلال الخطير بسير المجموعة أو مجتمع ما والذي يترتب عليه خسائر وآثار بشرية أو مادية أو اقتصادية أو بيئية واسعة النطاق، والتي تتجاوز قدرة المجموعة أو المجتمع المتضرر على التعامل مع استخدام موارده الخاصة". (UNDRR, 2009)

▪ الأزمة:

انتهت دراسة AL-Dahash, et al., (2016) في توصيف الأزمة إلى أنها هي حالة غير طبيعية يواجهها فرد أو جماعة أو منظمة ولا يمكن التعامل معها باستخدام الإجراءات الروتينية العادية فهي تشكل خطراً كبيراً على الأعمال؛ نظراً لعدم توقعها وعدم القدرة على التحكم فيها فقد تؤدي إلى تعطيل و/ أو إعاقة العمليات العادية.

▪ الطوارئ:

أوضح الدليل رقم (2) "الكوارث والطوارئ: التعاريف والآثار والاستجابة" الصادر عن مركز المياه والهندسة والتنمية و Water, Engineering and Development Centre" WEDC أنه يمكن اعتبار حالة الطوارئ بشكل عام هي نتيجة لكارثة من صنع الإنسان و / أو طبيعية، حيث يوجد تهديد خطير - وغالبًا ما يكون مفاجئًا - على صحة المجتمع المتضرر والذي يواجه صعوبة كبيرة في التأقلم دون مساعدة خارجية أي هي الوضع الذي ينشأ في أعقاب الكارثة. (WEDC, GUIDE 2, 2011)

▪ إدارة الكوارث أو إدارة مخاطر الكوارث:

عرف Burdak (2018) إدارة الكوارث بأنها "نهج منظم للتعرف على وتقييم وتقليل المخاطر لكل أنواع الأخطار والأنشطة البشرية" حيث تتجه جهود إدارة الكوارث نحو إدارة مخاطر الكوارث لتقليل تأثير المخاطر الطبيعية والكوارث البيئية والتكنولوجية ذات الصلة. وهي تشمل جميع أشكال الأنشطة بما في ذلك التدابير الهيكلية وغير الهيكلية لتجنب (منع) أو للحد (التخفيف والتأهب) من الآثار الضارة للمخاطر. في حين عرف مكتب الأمم المتحدة للحد من الكوارث إدارة مخاطر الكوارث: بأنها "تطبيق سياسات وعمليات الحد من مخاطر الكوارث وإجراءات لمنع مخاطر جديدة، والحد من مخاطر الكوارث الحالية وإدارة المخاطر المتبقية التي تساهم في تقوية الصمود". (UNDRR, 2015)

▪ مراحل إدارة الكوارث والنشاطات ذات الصلة:

يجب على المراجع الخارجي الحكومي؛ فهم دورة إدارة الكارثة ليسهل مراجعتها؛ والتي يمكن تقسيمها -تبعاً للفترة الزمنية المتعلقة بها- إلى ثلاث مراحل رئيسية

تتضمن كل منها مجموع من الأنشطة والتدابير التي يمكن اتخاذها بغرض تجنب وقوع كارثة أو تقليل تأثيرها أو التعافي من خسائرها؛ ويمكن بلورة هذه المراحل على النحو التالي:

(2020 ، زهران ، 2015 ، ونس ، GS SCORE initiative, 2016, Burdak, 2018, Khan & Giurca, 2008, INTOSAI, ISSAI 5500, 2019, Arabosai, A research paper on the 5500 series of ISSAIs, 2021)

- مرحلة ما قبل الكارثة.

وتضم الأنشطة التي تسبق وقوع الكارثة؛ وتسمى "أنشطة الحد من الكوارث" حيث يتم التخطيط (التنبؤ/التوقع) للكوارث المحتمل حدوثها ورسم السيناريوهات لدرء ومواجهة الكوارث واتخاذ الإجراءات الوقائية لمنع/تسكين الكارثة والاستعداد للتعامل مع الأحداث بما يضمن تقليل الخسائر البشرية والممتلكات التي تسببها المخاطر المحتملة للكارثة؛ ويجب أن تعكس هذه الأنشطة الدروس ذات الصلة من الكوارث السابقة أو المماثلة.

- مرحلة التعامل مع الكارثة.

وتضم الأنشطة أثناء وقوع الكارثة؛ وتسمى "أنشطة الاستجابة للطوارئ" حيث يتولى فريق إدارة الكارثة استخدام الصلاحيات المخولة له، وتطبيق الخطط الموضوعة والسيناريوهات التي سبق إعدادها وتنفيذ أعمال المواجهة والإغاثة وخدمات الطوارئ العاجلة وعمليات الإخلاء عند الضرورة ومتابعة الحدث والوقوف على تطورات الموقف بشكل مستمر، وتقييمه، وتحديد

الإجراءات المطلوبة للتعامل معه وتنفيذ المبادرات اللازمة لضمان تلبية احتياجات الضحايا وتقليل المعاناة إلى الحد الأدنى.

- مرحلة ما بعد الكارثة:

وتضم الأنشطة بعد وقوع الكارثة؛ وتسمى "أنشطة الاستجابة والتعافي أو التأهيل وإعادة الإعمار" حيث يتم فيها احتواء وعلاج الآثار الناتجة عند حدوث الكارثة من حصر الخسائر في الأفراد والمنشآت والتأهيل وإعادة البناء (مرحلة استئناف النشاط) والحماية من أخطار المستقبل المحتملة وتقييم الإجراءات التي تم اتخاذها للتعامل مع الكارثة خلال مرحلة المواجهة والاستجابة والاحتواء والخروج بالدروس المستفادة وتوثيق الحدث وتقديم التوصيات والمقترحات اللازمة، وتوجيهها إلى الجهات المعنية للاستفادة منها لتلافي السلبات مستقبلاً (إن وجدت)، وتطوير وتحديث الخطط وفقاً للمستجدات من أجل إدارة كارثية أفضل.

2- مصفوفة إجراءات رقابية مقترحة لمراجعة أداء الحكومات في إدارة

الكوارث

وفي إطار الدور الفاعل للأجهزة العليا للرقابة -باعتبارها الجهة المسؤولة والمنوط لها حماية المال العام- في مسائلة ومحاسبة الحكومات أمام برلماناتهم ومواطنيهم، فقد تُفضي أوضاع الطوارئ والأعمال العاجلة للحكومة في ظل الكوارث إلى ارتفاع مستويات الإهدار وسوء استخدام الموارد المالية بشكل بات لزاماً على المراجع الخارجي الحكومي تقييم مستوى التخطيط على كافة المستويات التنفيذية لمواجهة الكوارث؛ والتحقق من مدى كفاءة وفعالية واقتصادية استخدام أموال الطوارئ؛ وكذا مدى الالتزام بالقوانين والتعليمات النافذة ذات الصلة؛ من خلال

صياغة إجراءات رقابية على شكل مصفوفة يُمكنه تطبيقها في المراحل المختلفة لمراجعة أداء الحكومات في إدارة الكوارث (تخطيط، وتنفيذ، وتقرير وإبلاغ ومتابعة) تُنفَّذ عبر الدورة الكاملة لإدارة الكوارث (قبل وقوع الكارثة، وأثناء، وبعد وقوع الكارثة)؛ بحيث تمثل إرشادات لتقييم دور أنشطة الحكومات في مرحلة ما قبل وقوع الكوارث في الحد من مخاطر الكوارث ومرحلة الاستجابة للطوارئ والمساعدات اللاحقة للكوارث ومرحلة إعادة التأهيل والإعمار؛ فضلاً عن منع أو الحد من الاحتيال والهدر وسوء الاستخدام. ويمكن للباحث صياغة نموذج مُبسَّط بشأن "مصفوفة إجراءات الرقابة على أداء الحكومات في إدارة الكوارث" على النحو الموضح بالجدول رقم (1) التالي:

جدول رقم (1) نموذج مُبسَّط لمصفوفة إجراءات رقابة أداء الحكومات في إدارة الكوارث			
دورة إدارة الكوارث	قبل وقوع الكارثة	أثناء وقوع الكارثة	بعد وقوع الكارثة
مراحل عملية المراجعة			
1/2 إجراءات تخطيط عملية المراجعة.	1/1/2 إجراءات تخطيط عملية المراجعة قبل الكارثة.	2/1/2 إجراءات تخطيط عملية المراجعة أثناء الكارثة.	3/1/2 إجراءات تخطيط عملية المراجعة بعد الكارثة.
لا تختلف إجراءات تخطيط عملية مراجعة أداء الحكومات -في المراحل المختلفة- لإدارة الكوارث.			
2/2 إجراءات تنفيذ عملية المراجعة.	1/2/2 إجراءات تنفيذ عملية المراجعة قبل الكارثة.	2/2/2 إجراءات تنفيذ عملية المراجعة أثناء الكارثة.	3/2/2 إجراءات تنفيذ عملية المراجعة بعد الكارثة.
3/2 إجراءات تقرير وإبلاغ ومتابعة نتائج وتوصيات عملية المراجعة.	1/3/2 إجراءات تقرير وإبلاغ ومتابعة نتائج وتوصيات عملية المراجعة قبل الكارثة.	2/3/2 إجراءات تقرير وإبلاغ ومتابعة نتائج وتوصيات عملية المراجعة أثناء الكارثة.	3/3/2 إجراءات تقرير وإبلاغ ومتابعة نتائج وتوصيات عملية المراجعة بعد الكارثة.
لا تختلف إجراءات تقرير وإبلاغ ومتابعة نتائج عملية مراجعة أداء الحكومات - في			

وينوه الباحث؛ أنه ينبغي على المراجع الخارجي الحكومي "عضو الجهاز الأعلى للرقابة" أن يأخذ في الحسبان بعض القضايا المَعْنِيَة ذات الصلة قبل البدء "بصفة عامة" في عملية الرقابة على إدارة الكوارث منها ما يلي:

(INTOSAI, ISSAI 5510, 2019, INTOSAI, ISSAI 5520, 2019, INTOSAI, KSC, 2019, INTOSAI, ISSAI 5530, 2019)

- **التفويض القانوني** للجهاز الأعلى للرقابة؛ حيث يتوقف نطاق وأهداف كل مراجعة وأسلوب تخطيطها وتنفيذها على التفويض الممنوح للجهاز؛ وإطاره التنظيمي؛ فضلاً عما إذا كان جهاز الرقابة يقوم بالمراجعة من منظور الجهة المانحة أم المتلقية للمساعدة، لذا يجب أن تقع عمليات رقابة إدارة الكوارث ضمن التفويض الممنوح للجهاز وأن يتم تنفيذها وفقاً للتشريعات الوطنية وغيرها من التشريعات ذات الصلة ومعايير المراجعة المطبقة.
- **التمويل خارج الميزانية**؛ والمتأتي من أنظمة موازية ووحدات تنفيذ المشاريع والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الدولية من شأنه أن يترتب عنه خطر أن تقع الأموال "التمويل الخارجي" خارج الولاية الرقابية للجهاز، ويعد شركاء التنمية مدعويين إلى النظر في كيفية رقابة هذه الأموال منذ البداية، وليس بعد أن يتم انفاقها. فقد لا يكون بمقدور الأجهزة العليا للرقابة أن تقدم رؤية متسقة لمدى مناسبة الاستجابة الوطنية وفعاليتها إذا لم تكن لها ولاية تسمح لها بالنظر في جزء هام من الاستجابة.
- **نوع المراجعة** الذي يتحتم على الأجهزة العليا للرقابة إما إجراءه أو التحويل بإجرائه، فقد يُطلب من بعض الأجهزة إجراء مراجعة مالية للتعبير عن رأي

المراجع حول ما إذا كانت القوائم المالية قد تم إعدادها من كافة النواحي الجوهرية وفقاً لإطار إعداد التقارير المالية المعمول بها، بينما قد يتطلب القانون المحلي من أجهزة الرقابة إجراء مراجعة-على المساعدات المرتبطة بالكوارث أو على مجالات معينة تتعلق بمصروفات الكوارث- مالية أو أداء أو مطابقة أو مزيج منها.

- **التعاون الدولي** بين الأجهزة العليا للرقابة في الرقابة على إدارة مخاطر الكوارث؛ فلا يقتصر تأثير العديد من الكوارث على دولة واحدة، فقد تضرب الكوارث عدة دول في نفس الوقت بشكل يبرز أهمية التعاون بين الأجهزة للاستفادة من عمليات الرقابة السابقة ذات الصلة من خلال تنفيذ عمليات رقابة تعاونية شاملة؛ خاصة عند مراجعة المعاهدات الثنائية بشأن إدارة الكوارث؛ ومساعدات الكوارث والتي تتدفق بين الحكومات المانحة للمساعدات والوكالات الدولية التي تتلقاها وتوزعها على الجهات المتضررة من الكوارث.
- **استخدام التقنيات الجديدة** - حال كون رقابة إدارة مخاطر الكوارث مجالاً جديداً بالنسبة لكثير من الأجهزة العليا للرقابة- مثل: تكنولوجيا المعلومات، ونظم المعلومات الجغرافية، ونظام تحديد المواقع العالمي "Positioning Global GPS System والاستشعار عن بعد، الخ والتي لم تستخدمها في عمليات الرقابة السابقة. حيث تتضمن معلومات جغرافية مكانية ومعلومات تتعلق باحتمالية الأحداث من الوكالات المتخصصة والهيئات الدولية.
- **الاستثمار في التدريب الإضافي** للمراجعين ليساعدهم في استخدام نظم جديدة والاستعانة بمصادر البيانات لتقييم التنبؤ بالكوارث وتقييم المخاطر والتخطيط

- الحضري وغيرها، ومراقبة التقدم المحرز في التنفيذ.
- الاستفادة من إطار العمل المنهجي الطوعي الصادر عن مجموعة العشرين مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمساعدة الدول المعرضة إلى مخاطر الكوارث - باعتباره يقدم دليلاً مفيداً للمراجعين حول كيفية تقييم أو تعزيز تقييم مخاطر الكوارث - حيث يتضمن معلومات مفيدة حول تمويل المخاطر وترتيبات نقل المخاطر للحكومات التي تتبع استراتيجيات خفض مخاطر الكوارث.
 - استرشاد الأجهزة العليا للرقابة بالمؤشرات الدولية للفساد والحوكمة فيما يتعلق بالدولة التي ستنتم فيها عملية المراجعة، فقد يكون لدى الأجهزة العليا للرقابة في البلدان التي تتلقى مساعدات الكوارث فهم جيد لنوعية الحكم في بلدانهم أو الميل نحو الفساد. وبالمؤائق المحدثّة بانتظام في الدول التي تقدم المساعدة مثل: مؤشرات حوكمة البنك الدولي، مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية، والملخصات التنفيذية لتقارير الدولة في إطار آلية مراجعة تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

ويمكن إجراء استعراض تحليلي للإجراءات الرقابية المقترحة لمراجعة أداء الحكومات في إدارة الكوارث خلال مراحلها المختلفة وذلك على النحو التالي:

1/2 إجراءات تخطيط عملية المراجعة:

وهي مجموعة الإجراءات الرقابية في مرحلة تخطيط مراجعة أداء الحكومات في إدارة الكوارث؛ وفي ذلك الشأن ينبغي على مراقب الحسابات أن يقوم بالتخطيط لعملية المراجعة حتى يتم أدائها بطريقة فعالة، إذ يساعد التخطيط الجيد على التأكد من أن موضوعات المراجعة الهامة قد نالت العناية الواجبة وأن المشاكل المتوقعة قد تم تحديدها وحلها في الوقت المناسب، بما يضمن أداء عملية المراجعة بفعالية وكفاءة.

(الهيئة العامة لسوق المال، المعايير المصرية للمراجعة، معيار رقم 300، 2008) ويعتقد الباحث أن هذه الإجراءات لا تختلف في مرحلة التخطيط باختلاف مراحل إدارة الكارثة؛ ولكن يمكن تقسيمها إلى نوعين:

1/1/2 إجراءات "تخطيطية رقابية عامة" على أداء الحكومة في إدارة الكوارث. أكد معيار الإنتوساي رقم (100: فقرات 37، 41، 42) "المبادئ الأساسية للرقابة على القطاع العام" على مجموعة من المتطلبات العامة لرقابة الأداء؛ ينبغي على المراجع أن يطبقها قبل البدء، وفي أكثر من مرحلة أثناء الرقابة؛ ويكتفي الباحث بأهم المتطلبات -من وجهة نظره- التي يجب تطبيقها في مرحلة التخطيط للرقابة على إدارة الكوارث. (INTOSAI, ISSAI 100, 2019)

■ ممارسة نزعة الشك المهني.

قبل الخوض في مهمة رقابية مَعْنِيَة بالكوارث؛ بات من الضروري إعادة التأكيد على أهمية تحلي المراجع الخارجي الحكومي بنزعة الشك المهني أثناء تخطيط وتنفيذ هذه المهمة؛ حيث يفرض التعقيد وعدم التأكد الناتجان عن الكوارث إلى جانب القيود المفروضة على التنقل والوصول قيود عديدة على نطاق المراجعة منها: **عدم فاعلية أدوات الرقابة لدى الجهة الخاضعة للرقابة، وعدم قدرة المراجع على الحصول على أدلة مراجعة لتقديرات الإدارة، أو على المعلومات والتفسيرات اللازمة لأداء إجراءات المراجعة، فضلاً عن رفض الإدارة حضوره للجرد الفعلي للمخزون، وكذا رفض طلب الحصول على المصادقات الخارجية...** وما إلى ذلك؛ بشكل بات معه المراجع بحاجة إلي زيادة ممارسة نزعة الشك المهني خاصة مع زيادة لجوء الإدارة في ظل هذه الظروف إلى

الاجتهاد؛ والتقييمات المعقدة القائمة على استخدام تقديرات مستقبلية غير مؤكدة، وارتفاع المخاطر والقابلية للتحريف الجوهرى، وكذا الوصول إلى المستندات والسجلات عن بُعد، والاطلاع على المستندات المسوحة ضوئياً كبديل للنسخ الأصلية.

(الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين،

2020)

وفي ذلك الشأن؛

- نص معيار المراجعة المصري رقم (200: الفقرتين 15، 16) "الهدف من عملية مراجعة قوائم مالية والمبادئ التي تحكمها" على ما يلي: ينبغي على مراقب الحسابات القيام بتخطيط وأداء عملية المراجعة متبعاً أسلوب الشك المهني وأن يكون مدركاً للعوامل التي تؤدي إلى تحريف القوائم المالية تحريفاً هاماً ومؤثراً ومن ثم عدم مصداقيتها.

(الهيئة العامة لسوق المال، المعايير المصرية للمراجعة، معيار رقم 200، 2008)

- نص معيار الإنتوساي رقم (300/ف 31) "مبادئ رقابة الأداء"؛ على أنه يجب أن يمارس المراجعون الشك المهني وأن تكون لديهم استجابة واستعداد للابتكار..... ويُنتظر من مراجعي الأداء أن ينظروا إلى الموضوعات من وجهات نظر مختلفة، وأن يحتفظوا بموقف منفتح وموضوعي لمختلف الآراء والحجج؛ فإذا لم يكونوا منفتحين فقد يحول دون الحصول على حجج أو أدلة مهمة. (INTOSAI, ISSAI 300, 2019)

وبناءً عليه؛ باتت ممارسة المراجع الخارجي الحكومي "عضو الجهاز الأعلى للرقابة" نزعة الشك المهني ضرورياً خلال مراحل المراجعة المختلفة خاصة في ظل الكوارث لتخفيض خطر إغفال حالات تثير الشك أو التعميم الزائد في التوصل إلى استنتاجات نتيجة استخدام افتراضات خاطئة في تحديد طبيعة ومدى إجراءات المراجعة وتقييم النتائج المحققة منها، ومع إدراك المراجع للبيئة المتغيرة في ظل الكوارث ومن خلال إجراء تقييم مفصل للمخاطر، فإنه قد يكون في وضع يُمكنه من تحديد القيود المتوقعة على نطاق المراجعة؛ لذا ينبغي على المراجع الخارجي الحكومي: الانتباه الدائم لجودة أدلة المراجعة، والأخذ في الحسبان تأثير القيود على نطاق المراجعة عند إبداء الرأي، فضلاً عن مناقشة الإدارة لإزالة هذه القيود، وكذا زيادة الوقت المخصص لعملية المراجعة، فقد يستدعي الوضع الحالي تنفيذ إجراءات مراجعة بديلة، وهو ما يستلزم زيادة نزعة الشك المهني.

■ تقدير الأهمية النسبية.

يمكن الحكم على مسألة ما ذات أهمية نسبية إذا كان من المرجح أن تؤثر معرفتها على قرارات المستخدمين المستهدفين؛ وعليه يُمكن إدراج حدث ما تحت مفهوم الأهمية النسبية إذا كانت المعرفة به قد تؤثر في قرار المستخدمين المستهدفين؛ وترتبط الأهمية النسبية بجميع عمليات رقابة الأداء؛ وعند التخطيط لعملية الرقابة؛ يحدد المراجع الأهمية النسبية؛ فهي مسألة تقدير مهني، وقد يتعلق هذا التقدير ببند فردي أو مجموعة بنود مجتمعة، وغالباً ما يتم النظر إلى الأهمية النسبية من حيث القيمة، ولكن لها أيضاً جوانب كمية وأخرى نوعية؛ فقد تجعل الخصائص المتأصلة في بند أو مجموعة بنود مسألة مهمة نسبياً بطبيعتها. وقد

تكون المسألة جوهرية أيضاً بسبب السياق الذي تحدث فيه.

(INTOSAI, Compliance Audit Guide, 2022)

ويذكر الباحث في ذلك الشأن -على سبيل المثال- ببعض الأحداث التي تعد من وجهة نظره من قبيل الأهمية النسبية بفعل السياق المحيط بها عند وقوعها:

- في مرحلة ما قبل حدوث الكارثة: قد يكون مراعاة الخصائص الديموقراطية والجنسية والثقافية والمعيشية للجمهور المستهدف -في ظل نظام الإنذار المبكر- عند وضع إرشادات بشأن كيفية التصرف لدي سماع الإنذارات من قبيل الأهمية النسبية، وقد يكون تنظيم "اعداد" المجتمع المدني تدريباً منتظماً على النظام الوطني لإصدار الإنذارات المبكرة؛ من قبيل الأهمية النسبية إذا أدى عدم توافره إلى عجز المواطنين عن الإجماع من المنطقة المعرضة للخطر وقت حدوثه بشكل سليم، وقد يكون استخدام حكومات الدول المُعرّضة لمخاطر الكوارث والأزمات لنظام المعلومات الجغرافية المكانية من قبيل الأهمية النسبية؛ إذا حال عدم توافره دون فهم جميع الآثار قصيرة وطويلة الأجل للفيضانات - كمثال للكوارث الطبيعية- والتخطيط الجيد في ضوئها.

- في مرحلة أثناء الكارثة؛ يمكن إدراج عدم الالتزام بالشروط والأحكام المتعلقة بتقديم المساعدات للمتضررين من الكوارث تحت بند الأهمية النسبية إذا أدى عدم الالتزام بهذه الشروط والأحكام إلى التوزيع غير العادل للمساعدات وحرمان بعض المستحقين. وقد يعد من قبيل الأهمية النسبية تطبيق درجة من المرونة واتخاذ قرارات فورية في شأن أنشطة الطوارئ والتغاضي عن الإجراءات أو القانون القائم أو تطبيقها من خلال عمليات مختصرة لإنقاذ الحياة إذا ما حال الالتزام بالقانون القائم أو تطبيقه دون إنقاذ حياة المتضررين؛ على أن يتحرى

المراجع ضرورة العودة الفورية إلى القواعد والإجراءات الاعتيادية فور انتهاء الكارثة.

- في مرحلة ما بعد الكارثة؛ يمكن إدراج توافر خبراء فنيين كالمهندسين حالة وجود شكوك حول جودة بناء أماكن الإقامة أو البنية التحتية في مرحلة الإعمار تحت بند الأهمية النسبية متي حال عدم وجودهم دون التقييم الدقيق لسلامة المباني والبنية التحتية.

أكد معيار المراجعة المصري رقم (320: الفقرات 2، 9، 11) "الأهمية النسبية في المراجعة"؛ على أنه ينبغي على مراقب الحسابات بصفة عامة أن يأخذ في اعتباره الأهمية النسبية وعلاقتها بمخاطر المراجعة عند قيامه بتنفيذ عملية المراجعة. وعند تخطيط أعمال المراجعة بوجه خاص؛ فعليه أن: يحدد مستوى مقبول من الأهمية النسبية للكشف عن التحريف الكمي ذو الأهمية، إلا أنه يجب دراسة كل من قيمة (الكم) وطبيعة (النوع) هذا التحريف؛ وأن يأخذ في اعتباره الأمور التي قد تؤدي إلى تحريف هام ... ويمثل تفهمه للمنشأة وبيئتها إطاراً يستطيع من خلاله تخطيط عملية المراجعة وأن يمارس حكمه المهني فيما يتعلق بمخاطر التحريف الهام. ويراعي كذلك اختلاف تقديره للأهمية النسبية ومخاطر المراجعة عند التخطيط المبدئي لعملية المراجعة عن تقديره لها بعد تقييم نتائج إجراءات المراجعة؛ وقد يكون سبب ذلك تغيير في الظروف أو تغيير في معلوماته كنتيجة لتنفيذ عملية المراجعة. (الهيئة العامة لسوق المال، المعايير المصرية للمراجعة، معيار رقم 320، 2008)

نص معيار الإنتوساي رقم (300: ف 33) على أنه:

- "يجب على مراجعي الأداء أن يراعوا الأهمية النسبية في جميع مراحل عملية الرقابة. ويجب ألا يُنظر إلى الجانب المالي وحده بل وإلى العوامل الأخرى لموضوع الرقابة، بهدف تقديم أعلى قيمة مضافة ممكنة".
- في رقابة الأداء، قد تكون الأهمية النسبية المقاسة بالقيمة المالية هي مصدر الاهتمام الأساسي، ولكن هذا ليس ضروريًا دائمًا؛ كما يجب مراعاة الجوانب المهمة الأخرى؛ حيث يختلف ذلك بمرور الوقت ويعتمد على وجهة نظر المستخدمين المعنيين والأطراف المسؤولة. وبما أن موضوعات رقابة الأداء قد تختلف اختلافًا كبيرًا، والمعايير الرقابية كثيرًا ما تكون غير محددة بتشريع، فقد تختلف وجهة النظر هذه من عملية رقابة لأخرى؛ ويتطلب تقييمها تقديرًا دقيقًا من جانب المراجع. (INTOSAI, ISSAI 300 (2019),

■ التوثيق الرقابي.

ينبغي على المراجع أن يعد وثائق المراجعة -بطريقة تمكن مراجعًا ذا خبرة ليس له علاقة سابقة من فهم المسائل الهامة التي تبرز أثناء المراجعة والاستنتاجات الناجمة عنها والأحكام المهنية الهامة المؤدية إلى تلك الاستنتاجات؛ حيث يتطلب الحكم على مسألة ما تحليلًا موضوعيًا للحقائق والظروف - والاحتفاظ بها في الأرشيف الوطني للبلد المعني لمدة عادة ما تكون خمس سنوات ابتداء من تاريخ تقرير المراجعة أو لفترات أطول أو أقصر أو لفترة غير محددة وفقًا للأهمية التاريخية التي تكتسبها بعض أنواع الوثائق، وقد تكون هناك متطلبات إضافية تتعلق بتصنيفات الأمن الوطني بما في ذلك كيفية حفظ الوثائق. وعلى المراجع أن يستأنس بالتشريعات السارية ذات العلاقة بالاحتفاظ بالوثائق.

(INTOSAI, ISSAI 2230, 2021)

يجب على المراجع الخارجي الحكومي أن يراعي "التوثيق الرقابي" في كل مراحل عملية المراجعة؛ من خلال إعداد ملفات المراجعة، والتي تتكون من الملف الدائم، والملف الجاري، فضلاً عن سجل ملاحظات خاص بالسادة أعضاء فريق العمل، ويذكر الباحث في ذلك الشأن مجموعة من المحتويات (أوراق العمل/ أوراق المراجعة) التي يتم استيفاؤها في مرحلة التخطيط لعملية المراجعة على إدارة الكوارث والأزمات وتخص الملف الدائم؛ حيث يحتوي هذا الملف الدائم بصفة عامة على أوراق ترتبط "بالمهمة الرقابية": الجهة الخاضعة للرقابة منذ نشأتها / أو البرنامج / النشاط موضوع الفحص؛ منها على سبيل المثال:

- مستندات حول الإطار القانوني والتشريعي المنظم للأمر ذات الصلة بالكوارث (القوانين واللوائح ذات الصلة بالكوارث).
- الاستراتيجية الوطنية للتأهب للكوارث، الخطط الوطنية للطوارئ، خطط الكوارث في مختلف الأقاليم.
- قائمة بالجهات موضع المساءلة بشأن أموال مساعدات الكوارث مثل: الجهات المانحة (حكومية، خاصة)، متلقي المساعدات (المستفيد النهائي، أفراد، المجتمعات المتضررة من الكارثة، أو الجهات الوسيطة التي تقوم بإيصال المساعدات للضحايا أو تمريرها عبر جهات أخرى).
- مذكرات التفاهم والاتفاقيات المبرمة بين الحكومة المتلقية للمساعدات والجهات المانحة والاتفاقيات مع مختلف الجهات الوسيطة.
- نسخ من المعاهدات الثنائية أو متعددة الجنسيات بشأن إدارة الكوارث.

- قائمة بأنواع مخاطر الاحتيال والفساد التي تم تحديدها، واحتمالية حدوثها وتأثيرها.
- قائمة بالعلامات الحمراء "المجالات عالية المخاطر التي يزيد فيها خطر الاحتيال والفساد".
- قائمة بالحالات المشتبه بها من الاحتيال أو الفساد ذات الصلة بالكوارث في الدولة/ أو الجهة الخاضعة للرقابة / أو البرنامج / النشاط موضوع الفحص.
- نتائج الإجراءات المنفذة للتصدي لحالات احتيال سابقة في مواقع المسؤولية التي تتجاوز الضوابط.
- نتائج المهمات الرقابية السابقة ذات الصلة بإدارة الكوارث.

2/1/2 إجراءات "تخطيطية رقابية خاصة" على أداء الحكومة في إدارة الكوارث. أكد معيار الإنتوساي رقم (100: فقرات 45: 49) على مجموعة من المبادئ المتعلقة بعملية الرقابة ذاتها والتي تخص المهمة الرقابية موضع المراجعة؛ ينبغي على المراجع أن يطبقها عند التخطيط لمراجعة أداء مهمة رقابية معينة؛ ويذكر الباحث أهم المبادئ التي يجب تطبيقها -من وجهة نظره- في حالات الكوارث.

■ تفهم طبيعة الجهة/ البرنامج أو الموضوع المزمع مراجعته وسياقه. يجب على المراجع الخارجي الحكومي فهم طبيعة الجهة / البرنامج أو الموضوع المزمع مراجعته، ونظرًا لأن إدارة الكوارث مسؤولية مشتركة بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني وغيرها؛ بات من أهم القضايا التي يجب دراستها في ذلك الشأن:

- تحديد الجهات المعنية المشاركة في إدارة الكوارث والمعرفة الشاملة لأطرها القانونية وهيكلها التنظيمية، ويشمل ذلك: فهم أدوارهم ومسؤولياتهم والبرامج

أو الأنشطة التي يديرونها، وآليات التعاون القائمة بينهم، والأنظمة المالية وغيرها.

- تحديد المرحلة التي تمر بها الدولة من دورة إدارة الكوارث؛ والمعرفة الشاملة لأنواع الكوارث واحتمالية حدوثها وتأثيرها المقدر.

- فهم **كاف لإطار** وسياسات الحوكمة وللمبادرات/ الأدوات التي طورها المجتمع الدولي؛ والمعرفة الشاملة لأطر عمل وسياسات إدارة الحد من مخاطر الكوارث والخطط والبرامج الوطنية لإدارة الكوارث في إطار هذه السياسة؛ مثل: مؤتمرات يوكوهاما (1994) وكوبي (2005) وإطار عمل هيوغو وإطار سندي وأولاستراتيجية الدولية للحد من مخاطر الكوارث (2009).

(INTOSAI, GUID 5330, 2020)

يتطلب تفهم المراجع الخارجي الحكومي لطبيعة الجهة أو الموضوع أو البرنامج المزمع مراجعته في بعض الأحيان إجراء المعايينات الآنية على أرض الواقع في عمليات الرقابة على مساعدات الكوارث، بحيث يتم ارسال فريق المراجعة إلى موقع الكارثة في مرحلة مبكرة جدًا لجمع المعلومات والمشاهدة الواقعية لمنطقة الكارثة والاستخدام المكثف للصور والفيديوهات؛ والحصول على فهم أولي للموقف بحيث يمكن استخدام هذه الأدلة المسجلة فيما بعد لمقارنتها بالمستندات الملموسة وبلاعات الشهود لإثبات النتائج.

(INTOSAI, ISSAI

5520, 2019)

أكد معيار المراجعة المصري رقم (315، فقرات 1: 4) "تفهم المنشأة وبيئتها

وتقييم مخاطر التحريف الهام" على أنه: ينبغي على المراقب تفهم المنشأة وبيئتها وأن يكون هذا التفهم كافيًا إلى المدى الذي يستطيع معه المراقب القيام بتصميم والقيام بإجراءات مراجعة إضافية...؛ وبصفة خاصة يضع هذا التفهم إطارًا مرجعيًا يقوم من خلاله المراقب بالتخطيط لعملية المراجعة ويمارس الحكم المهني فيما يخص تقييم المخاطر والتعامل معها طوال عملية المراجعة وتحديد المجالات التي تكون فيها اعتبارات المراجعة الخاصة ضرورية. (الهيئة العامة لسوق المال، المعايير المصرية للمراجعة، معيار 315، 2008)

أكد معيار الإنتوساي رقم (3000، فقرات 98-100) "معيار رقابة الأداء" على المراجع اكتساب المعرفة الجوهرية والمنهجية طيلة مرحلة التخطيط؛ ضمانًا للتخطيط الجيد للرقابة؛ فمن الضروري عمومًا قبل انطلاق الرقابة، ينبغي على المراجع إجراء البحوث قصد بناء المعرفة، واختبار تصاميم الرقابة، والتحقق من توفر البيانات الضرورية وتسمى ب: (الدراسة القبليّة) وتطوير فهم سليم للبرنامج أو عمل الجهة الخاضعة للرقابة فضلًا عن سياقها والآثار الممكنة قصد تسهيل تحديد المسائل الرقابية الهامة وتنفيذ المسؤوليات الرقابية المحددة. (INTOSAI, ISSAI 3000,2019)

■ تقييم المخاطر أو تحليل المشكلة.

يحتاج المراجع الخارجي الحكومي إجراء تقييمات للمخاطر في بيئة الرقابة بشكل صحيح لتحديد المناطق والمجالات عالية المخاطر في تدابير وأنشطة الحد من مخاطر الكوارث (باعتبارها موضوعات مراجعة محتملة أو أهداف مراجعة) والناجمة عن تعقيد إدارة الكوارث أو عدم التقدير الدقيق من جانب الحكومات بشأن

تعرضها للكارثة؛ ويمكن لأعضاء فريقه استخدام خبراتهم وأحكامهم الشخصية لاستخلاص النتائج في وضع قائمة بالمجالات التي سيتم تصنيفها على أنها "عالية المخاطر" طوال عملية المراجعة، ومع تغير الظروف والمعرفة بالموقف قد يتطلب الأمر تعديل تصنيف المخاطر. وقد يساعد تقييم المخاطر في الوقوف على مدى ملاءمة وجودة تقييم المخاطر الذي قامت به الوكالة الحكومية المسؤولة عن وضع خطط الكوارث من خلال تحديد العناصر المعرضة للخطر في المجتمع، وما إذا كانت قد تم منحها أولوية أو حمايتها من قبل الأطراف المخولة؛ وما إذا كانت الحكومة قد حددت الاستعداد المناسب للكوارث واستجابات التخفيف التي سيشملها المجتمع في خطة الكوارث؛ فضلاً عن تقييم القدرات على جميع مستويات الحكومة مقابل معايير محددة لتحديد الفجوات في الاستعداد، وما إذا كان المجتمع على دراية بمخاطر الكوارث المحتملة وما يمكن أن يفعله هو والأطراف ذات الصلة حيال ذلك، ومدى احتياجات الإغاثة في حالات الطوارئ وما يضاهاها.

(INTOSAI, GUID 5330, 2020)

أكد معيار المراجعة المصري رقم (315: ف 8) في شأن إجراءات تقييم الخطر على أنه يجب على مراقب الحسابات أن يقوم بأداء إجراءات تقييم الخطر لكي يتوصل إلى تفهم للمنشأة ولبينيتها، بما في ذلك نظام الرقابة الداخلية فيها وتتمثل هذه الإجراءات في: الاستفسار من الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة، ومن الآخرين داخل المنشأة، والمستشار القانوني الخارجي للمنشأة، أو من خبراء التقييم الذين تستخدمهم المنشأة، وكذا القيام بالإجراءات التحليلية، وبأعمال الملاحظة والتفتيش.

(الهيئة العامة لسوق المال، المعايير المصرية للمراجعة، معيار 315، 2008)

أكد معيار المراجعة المصري رقم (330: ف 7) " إجراءات المراجع لمواجهة المخاطر التي يتم تقييمها" على أنه ينبغي على مراقب الحسابات أن يقوم بتصميم وأداء إجراءات مراجعة إضافية والتي يكون لطبيعتها، وتوقيتها، ومداهما أثر لمواجهة مخاطر التحريف الهام والمؤثر التي تم تقييمها على مستوى التأكيد، ومن الأمور التي يقوم بدراستها أهمية الخطر، واحتمال حدوث تحريف هام ومؤثر

(الهيئة العامة لسوق المال، المعايير المصرية للمراجعة، معيار 330، 2008)

وفي ذلك الشأن نص معيار الإنتوساي رقم (100: ف47) على أنه: يجب على المراجعين إجراء تقييم للمخاطر أو تحليل المشاكل ومراجعتها عند اللزوم استجابة لنتائج الرقابة... حيث تختلف طبيعة المخاطر المحددة وفقاً لهدف الرقابة، وعلى المراجع مراعاة وتقييم مخاطر الأنواع المختلفة... أيًا كانت المخاطر عامة وأخصاً على حد سواء من خلال إجراءات تساعد على فهم الهيئة أو البرنامج وبيئته، وكذا تقييم استجابة الإدارة للمخاطر المحددة، بما في ذلك تنفيذها، وتصميمها للضوابط الداخلية للتعامل مع تلك المخاطر.

(INTOSAI, ISSAI 100

,2019)

■ تحديد وتقييم مخاطر الاحتيال ذات الصلة.

ينبغي تقييم المخاطر المتزايدة للاحتيال في حالات الكوارث والطوارئ وذلك لتقييم مدى استعداد وجاهزية الجهات الخاضعة للرقابة في إدارة ومواجهة الكوارث، وتشجيع تبني سياسات تقلل من حالات الاحتيال والفساد، ويحتاج المراجع الخارجي الحكومي عند مراجعة إدارة الكوارث معلومات بشأن مخاطر الاحتيال والفساد ذات

الصلة - على أن يكيف إجراءات المراجعة بحيث تأخذ في الحسبان هذا النوع من المخاطر - وذلك من خلال: استجواب الموظفين في مناصب المسؤولية عن أي حالات للاحتيال والفساد (فعلية كانت أو مشتبه بها) وعن موقفهم حيالها؛ مراجعة المؤشرات الدولية للفساد والحوكمة الخاصة بالدولة محل المراجعة؛ النظر في استشارة الوثائق المحدثة بانتظام مثل: مؤشرات حوكمة البنك الدولي، مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية، وطرح أسئلة تقييم مخاطر الفساد التي أعدتها منظمة الشفافية الدولية للوقوف على درجة مخاطر الاحتيال والفساد في بيئة المراجعة.

وفي ذلك الشأن:

- أكد معيار الإنتوساي رقم (300: ف 37) على أنه يجب على المدققين عند التخطيط للرقابة أن يقيموا مخاطر الاحتيال، فإذا كانت كبيرة في سياق أهداف الرقابة، يجب أن يفهموا نظم الرقابة الداخلية والبحث عما إذا كانت هناك علامات دالة على المخالفات التي تعيق الأداء، وما إذا كانت الهيئات المعنية قد اتخذت الإجراء المناسب للاستجابة لأي توصيات من عمليات رقابة سابقة أو الاختبارات الأخرى المتعلقة بأهداف الرقابة.

(INTOSAI, ISSAI" 300", 2019)

- أكد معيار المراجعة المصري رقم (240: الفقرتين 38، 46) "مسئولية المراقب بشأن الغش والتدليس عند مراجعة قوائم مالية" على المراقب القيام بعمل استفسارات مع الإدارة وأعضاء المراجعة الداخلية والمسؤولين عن الحوكمة وغيرها من داخل المنشأة متى كان ذلك ملائماً لتحديد ما إذا كان

لديهم أية خلفية عن عملية غش حقيقية أو مشتبه في حدوثها أو محتملة قد تؤثر على المنشأة. (الهيئة العامة لسوق المال، المعايير المصرية للمراجعة، معيار 240، 2008)

وبناءً على المعلومات التي تم جمعها وممارسة نزعة الشك المهني حسب الاقتضاء؛ يمكن للمراجع الخارجي الحكومي الوقوف على مدى توافر الحوافز / الضغوط، والفرص أو المواقف / التبرير للاحتيال والفساد "تحديد مخاطر الاحتيال والفساد المحتملة" وذلك من خلال التقييم والتحقق مما يلي:
(INTOSAI, ISSAI 5530, 2019)

- الضوابط الوقائية (لمنع الاحتيال والفساد) والكشفية (لكشف الاحتيال والفساد) وأنها قد راعت "المجالات عالية المخاطر".
- وجود قوائم سابقة الإعداد للحالات المشتبه بها من الاحتيال أو الفساد.
- إعداد قائمة بأنواع مخاطر الاحتيال والفساد التي تم تحديدها، واحتمالية حدوثها وتأثيرها.
- وجود إجراءات معمول بها للإبلاغ عن حالات الاحتيال والفساد المشتبه بها؛ وترتيبات تلقي الشكاوى والتعامل مع المبلغين عن المخالفات وحمايتهم.
- وجود آليات راسخة ومُعلن عنها جيدًا للتعامل مع حالات الاحتيال (فعلية كانت أو مشتبه بها) مقترنة بعقوبات واجبة التطبيق.
- إعداد قائمة بالعلامات الحمراء "المجالات التي يزيد فيها خطر الاحتيال والفساد" طوال عملية المراجعة وتصنيف على أنها عالية المخاطر.
- وبناءً عليه؛ ينبغي على فريق المراجع الخارجي الحكومي -قبل القيام بهذه الإجراءات- أن يكون على دراية بصلاحيات الجهاز الأعلى للرقابة في الوصول

للبيانات؛ وإلى أي نقطة يمكن وينبغي متابعة الأدلة على حالات الاحتيال والفساد المشتبه بها. وأن يأخذ تقييم مخاطر الاحتيال كجزء من التقييم الكمي للمخاطر، وأن ينتبه لنتائج أية مخاطرة قام بتحديددها ليتم معالجتها بأسلوب المراجعة المناسب، وأن يدرك أن أية مخاطر تم تحديدها ولم يتم إجراء تقييم لها بشكل صحيح ستؤثر على صحة أدلة المراجعة ومن ثم النتائج.

■ إعداد خطة الرقابة والجدول الزمني لها.

وتُعني خطة الرقابة "المراجعة" بترجمة الاستراتيجية الشاملة للجهاز الأعلى للرقابة إلى برنامج شامل تفصيلي للعمل الذي سيتم انجازه بواسطة الفريق الرقابي خلال فترة زمنية معينة، ويضم الإجراءات التفصيلية للمراجعة من حيث: طبيعة ونطاق وتوقيت إجراءات الرقابة - التي تمكنه من الحصول على أدلة الإثبات الكافية والملائمة لتحقيق أهداف الرقابة - والتي تتوقف على الحكم المهني للمراجع، ومدى حجم وتعقيد الجهة/ البرنامج/ الموضوع الخاضع للرقابة، وتقدير الأهمية النسبية، وخبرة الفريق وكذا نتائج تقييم المخاطر، وتقييم موثوقية نظم الرقابة الداخلية.

وفي شأن طبيعة إجراءات الرقابة.

يجب على المراجع الخارجي الحكومي - عند التخطيط لعملية المراجعة على إدارة الكوارث - تصميم إجراءات الرقابة التي سيتم استخدامها لجمع أدلة الرقابة الكافية والملائمة؛ من خلال صياغة الأسئلة الرقابية (وصفية، أو تقييمية) عبر منهجيات الرقابة المختلفة (المعنية بالمشكلة؛ المعنية بالنتائج؛ المعنية بالنظام).

(INTOSAI, ISSAI 3910 ,2019, INTOSAI, Performance Audit Guide, 2021)

وتعد من أمثلة الأسئلة الرقابية الوصفية -من وجهة نظر الباحث- والتي تصف ظرفاً:

- ما هي التحديات إن وجدت، التي سيواجهها المتضررين الضعفاء (المرضى والنساء والأطفال وكبار السن) عند إخلاء أماكنهم وقت الكوارث؟
- ما هي الشروط الواجب توافرها في متلقي مساعدات الكوارث "المستفيدين النهائيين"؟
- ما هي الترتيبات المؤسسية التي تضعها حكومات الدول المتضررة لتحقيق كفاءة وفعالية عملية توريد مشتريات الطوارئ؟

وتعد من أمثلة الأسئلة الرقابية التقييمية -من وجهة نظر الباحث- والتي تقيم الظروف على أساس المعايير:

- تقييم إلى أي مدى تسمح الأنظمة الإدارية وإجراءاتها بالاستجابة السريعة والمناسبة للكوارث؛ مثال "كارثة تسونامي"؟ (نهج النظام).
- إلى أي مدى تساعد الضوابط الداخلية الوقائية المعمول بها في ضمان تحقيق النتائج المرجوة بشأن منع الاحتيال والفساد؟ (نهج النتائج).
- إلى أي مدى يوفر نظام معلومات الجغرافية المكانية بيانات تحول دون تعرض المحميات الطبيعية "الغابات" للضغوط المختلفة: كالأنشطة الاقتصادية، والتحضر والهجرة والتلوث؟ (نهج المشكلة).

وفي شأن نطاق وتوقيت إجراءات المراجعة.

يحدد النطاق حدود المهام الرقابية أي موضوع الرقابة (الجهة/البرنامج/

الموضوع/ النشاط) محل المراجعة، والوثائق أو السجلات المقرر فحصها، فضلاً عن المواقع (الأماكن) التي يتم تضمينها؛ وكذا الفترة الخاصة بالمراجعة (المدد الزمنية) التي ستغطيها ويعد التقارير حوله. ويتأثر النطاق تأثيراً مباشراً بغاية أو غايات الرقابة وأسئلتها، لذلك يجب على المراجع الخارجي الحكومي مراعاة الأثر الذي قد تجرّبه أي تغييرات في غاية أو غايات الرقابة وأسئلتها على نطاق الرقابة. (INTOSAI GUID 5330,2020, INTOSAI, Performance Audit Guide, 2021)

وتعد هذه -من وجهة نظر الباحث- أمثلة لنطاق " حدود" المهمة الرقابية:

- ما الوكالات والمنظمات المحلية والوطنية والدولية التي لديها مسؤوليات أو وجهات نظر ذات صلة بإدارة الكوارث؟
 - وما هي الأماكن المتأثرة بالكارثة (الزلازل، الفيضانات، السيول، الحروب، الوباء) المراد تغطيتها؟
 - وما هو الإطار الزمني المطلوب تغطيته؟
- مثال: الفترة الزمنية للموجة الثانية من وباء كوفيد 19؛ أو العام الأول من الحرب الأوكرانية الروسية.

2/2 إجراءات تنفيذ عملية المراجعة:

وهي مجموعة الإجراءات الرقابية في مرحلة تنفيذ مراجعة أداء الحكومات في إدارة الكوارث عبر الدورة الكاملة للكوارث؛ وتضم:

1/2/2 إجراءات رقابية لمراجعة أداء الحكومات في مرحلة ما قبل الكارثة "تدابير

الوقاية والتخفيف والاستعداد".

وهي مجموعة إجراءات رقابية لتنفيذ مراجعة أداء الحكومات في مرحلة ما قبل الكارثة؛ حيث تركز الحكومات في هذه المرحلة على "تدابير الوقاية والتخفيف" التي يتم تنفيذها استعدادًا لكارثة محتملة، ويرى الباحث؛ أنه يمكن للمراجع الخارجي الحكومي؛ رقابة أداء الحكومات في إدارة أنشطة ما قبل الكارثة والتي يبلورها في بعض المجالات التالية:

■ تعزيز البيئة التشريعية بالقوانين والأنظمة ذات الصلة بالحد من الكوارث.

تعد القوانين والأنظمة بمثابة أساس راسخ لتهيئة بيئة تشريعية مواتية لحوكمة مخاطر الكوارث وإدارتها (أي الحد من مخاطر الكوارث ومنع نشوب مخاطر جديدة) وجعل المجتمعات أكثر أمانًا. وفي ذلك الشأن؛ يرى الباحث أنه يمكن للمراجع الخارجي الحكومي تقييم مدى ملاءمة البيئة التشريعية ذات الصلة بالحد من الكوارث من خلال التحقق من بعض الأمور منها ما يلي:

- وجود قوانين -بالدولة محل المراجعة- ذات صلة بإدارة مخاطر الكوارث تعطي الأولوية للحد من المخاطر ومصممة خصيصًا بما يتناسب وسياق الدولة.

- رسم سياسة قانونية مكتوبة ومُحدّثة تحدد بوضوح دور ومسؤولية كل طرف معني "الهيئات المعنية في كافة المستويات" للاستعداد للكوارث وتقييم المخاطر والحد منها.

- كفاءة القوانين التخصيص المناسب للموارد المالية في الموازنة الوطنية "العامة" للحد من مخاطر الكوارث.

- تستوجب القوانين التدريب وزيادة توعية وتثقيف أفراد المجتمع برمته للحد من مخاطر الكوارث.

- كفاءة القوانين إشراك جميع أصحاب المصالح المعنيين (بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص والمؤسسات) في القرارات والأنشطة المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث.

- مراعاة القوانين -على نحو مناسب- اعتبارات النوع الاجتماعي والاحتياجات الخاصة لأفراد الفئات الضعيفة من كبار السن، والأطفال، والنساء

(United Nations Development Programme, IFRC, 2015)

■ تحديد إطار العمل وتنظيم السلطات المعنية وتحقيق التنسيق بين الأطراف ذات الصلة.

يتوقف الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها على نحو جيد على توافر آليات للتنسيق داخل القطاعات وفيما بينها، ومع أصحاب المصلحة المعنيين على جميع المستويات، ويتطلب التزامًا كاملاً من قبل المؤسسات التنفيذية والتشريعية على كافة الأصعدة؛ وتحديدًا واضحًا للمسؤوليات بين جميع أصحاب المصلحة لكفالة مد جسور التواصل والتعاون والتكامل في الأدوار؛ وضمان المساءلة والمتابعة؛ وفي ذلك الشأن يرى الباحث أنه يمكن للمراجع الحكومي الخارجي تقييم مدى كفاية أطر العمل وتنظيم السلطات المعنية وتحقيق التنسيق بين الأطراف المعنية من خلال التحقق مما يلي:

(Sendai Framework for Disaster Risk Reduction 2015–2030, United Nations, 2015)

- مدى وضوح الأدوار والمسؤوليات لجميع الهيئات المعنية بخفض مخاطر

- الكوارث.
- مدى توافر آلية تنسيق -تعمل في حالة وقوع كارثة- تستوعب جميع المشاركين ذوي الصلة (المنظمات الإقليمية والهيئات الوطنية والمنظمات غير الحكومية والأفراد المعرضين لمخاطر الكوارث) عبر الخطة الوطنية للكوارث وخطط الإدارات.
 - مدى تعزيز التنسيق للتعاون تجنبًا للازدواجية وتداخل الأنشطة لتحقيق الاستخدام الكفء للموارد.
 - مدى إنجاز المستوى المتوقع من التنسيق بين الوكالات المعنية خلال وقوع الكوارث الأخيرة أو من خلال تمارين اختبارية.
 - مدى الاستفادة من التجارب السابقة في إدارة الكوارث بشأن موقف وسلطة المنظمات ذات الصلة في مجالات مثل: إعادة تنظيم وتقوية السلطات.

■ ضمان إتاحة البيانات الدقيقة في الوقت المناسب.

تستخدم حكومات الدول المعرضة لمخاطر الكوارث "نظام المعلومات الجغرافية" و"نظام المعلومات الجغرافية المكانية" كأحد تقنيات العلوم الجغرافية في إدارة مخاطر الكوارث "تحليل المخاطر والتخطيط لها"، منها: تقييم الأماكن المحتمل وقوع الظواهر الطبيعية الخطرة بها، وتحديد المنطقة (المناطق) المتأثرة بالكارثة والتي سيتم خضوعها للمراجعة؛ على سبيل المثال يتطلب فهم جميع الآثار قصيرة وطويلة الأجل للفيضانات والتخطيط الجيد في ضوءها، تحليل البيانات المجمعة -بمساعدة نظام المعلومات الجغرافية- حول الأرصاد الجوية والتضاريس وخصائص التربة والغطاء النباتي والمياه الجوفية والمستوطنات والبنية التحتية والنقل والسكان والأوضاع الاجتماعية والموارد المادية (INTOSAI, ISSAI)

(2019, 5540؛ وفي ذلك الشأن يرى الباحث أنه يمكن للمراجع الخارجي الحكومي تقييم مدى كفاية أدوات الإدارة المستخدمة في إتاحة البيانات الدقيقة في الوقت المناسب لتحقيق أهداف خفض مخاطر الكوارث من خلال التحقق مما يلي :
(INTOSAI, KSC, 2020)

- وجود نظام معلومات إدارة الكوارث مُحدَّث ومناسب لتحليل المخاطر وتخطيط تخفيف آثار الكوارث ومتاح لجميع الجهات ذات الصلة.
- وجود نظام معلومات الجغرافية المكانية مُحدَّث ومناسب يلبي احتياجات المستخدمين بشأن التوزيع الجغرافي للمخاطر.
- الاستعانة بخرائط المخاطر الجغرافية (مُحدَّثة دوريًا حسب الحاجة) في إعداد خطط وبرامج إدارة مخاطر الكوارث؛ مثل تحديد مواقع إعادة توطين ضحايا الكوارث.

■ تحديد وفهم الاستراتيجية الوطنية للتأهب للكوارث وخطط العمل.

تُعد الخطة الوطنية للتأهب للكوارث كأحد أدوات رقابة خفض مخاطر الكوارث، مصدرًا جيدًا لتحديد معايير الرقابة -حيث تحدد ماذا ينبغي فعله- فمن خلالها يمكن تحديد وفحص جميع الأنشطة المتعلقة بخفض مخاطر الكوارث بشكل كامل؛ وفي ذلك الشأن يرى الباحث أنه يمكن للمراجع الحكومي الخارجي تقييم مدى كفاية وضع واختبار خطط العمل، وتنظيم المهام بين مختلف الجهات المعنية بخفض مخاطر الكوارث من خلال التحقق من بعض الأمور منها:

- إعداد استراتيجية وطنية للتأهب للكوارث وترجمتها لخطط وسياسات قابلة للتنفيذ.

- المراجعة الدورية للاستراتيجية الوطنية للتأهب للكوارث -على جميع المستويات- وتحليل درجة تحقيق الأهداف المبتغاة لمواجهة الأخطار والتخفيف من عواقبها.
- تصميم خطة وطنية للكوارث (يشارك فيها المنظمات ذات الصلة على كل المستويات)، أو أي بدائل أخرى، وتوزيعها بشكل صحيح على جميع وحدات الحكومة.
- تخصيص اعتمادات مالية كافية لتنفيذ الخطة الوطنية للكوارث.
- مراعاة التنوع الثقافي والسن والفئة الضعيفة عند التخطيط للحد من الكوارث.
- تُعزّز الخطة الوطنية للكوارث بممارسة تمارين لخفض مخاطر الكوارث بانتظام مثل: تمارين الإجلاء.
- مدى التزام الوحدات الحكومية في مختلف الأقاليم بإعداد خطة كوارث محلية متسقة والخطة الوطنية للكوارث ومراجعتها وتحديثها دورياً على جميع المستويات.
- إمكانية وصول الجمهور إلى الخطط وعلمهم بالإجراءات الواجبة استعداداً لكارثة محتملة وحال وقوعها.
- مدى تغطية خطط الكوارث الوطنية والمحلية أو الأدوات البديلة لالتزامات المعاهدات أو الاتفاقات الدولية الموقعة بشأن خفض مخاطر الكوارث.
- تخطيط الاحتياجات من الإمدادات ومعدات الطوارئ اللازمة لمواجهة الكوارث المستقبلية.
- تأمين سبل وصول جيدة لفرق الإنقاذ والإغاثة وأجهزتها.
- تحديد أرقام وعناوين المباني حيث يكون لها أثر كبير على سرعة الوصول إليها والاستجابة.

(حمدان، جاسم، 2023 ، ISSAI 5510,2019 ,

(INTOSAI

■ **تقييمات مخاطر الكوارث ومحاور الضعف للحكومة أو المجتمع.**

يعد الإلمام بالمخاطر وأوجه الضعف المادية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي تواجهها معظم المجتمعات وبكيفية تَغْيُرِها على الأمدين القصير والطويل هو نقطة الانطلاق نحو الحد من مخاطر الكوارث والقدرة على مواجهتها، وما يعقبها من إجراءات تتخذ على أساس ذلك الإلمام. وفي ذلك الشأن يرى الباحث أنه يمكن للمراجع الخارجي الحكومي تقييم مدى كفاية وموضوعية وموثوقية تقييمات مخاطر الكوارث من خلال التحقق مما يلي:

- التقدير الدقيق لدرجة احتمالية تعرض الدولة أو الإقليم الخاضع للمراجعة للكوارث، والتحديد الدقيق للمكان المتوقع حدوثها.
- توفير الحكومات أدوات مناسبة لتوجيه السلطات المحلية نحو تقييم المخاطر في مناطقها وفقاً للاستراتيجية الوطنية لإدارة الكوارث.
- المراجعة المنتظمة لكفاءة وفعالية أدوات وتدابير إدارة الكوارث من جانب الوكالة الرئيسية المسؤولة.
- رسم خرائط المخاطر وتحديثها دورياً وتعميمها على صانعي القرار والجمهور والمجتمعات الأكثر عرضه للكوارث.
- التوزيع المكاني لمواطن الضعف المعرضة للخطر؛ وإجراءات الحكومة للحد منها.
- التقييم المنتظم للأخطار ومواطن الضعف ومخاطر الكوارث -على المستوى

- الوطني أو دونه- خاصة المتعلقة بآثار تغير المناخ، وتوثيقه ليكون مرجعاً لأغراض الرقابة.
- استخدام نتائج التقييم لصنع القرار والتخصيص الاقتصادي للموارد وتحسين مبادرات إدارة الكوارث مستقبلاً.
 - تقارير الزيارات التفتيشية للأماكن ذات المخاطر العالية؛ ومدى اتخاذ الجهات الخاضعة للتفتيش إجراءات لمعالجة الملاحظات.
 - مشاركة الممارسات الجيدة لتعزيز الحد من الكوارث وتحديد الثغرات.
- (Hyogo Framework for Action 2005-2015, 2008, INTOSAI, ISSAI 5540, 2019)

■ رصد الأخطار والتنبيه بها، والإنذار المبكر.

- تعتمد حكومات الدول المعرضة للخطر على نظام وطني وإقليمي فعال للإنذار المبكر يطبق المعلومات العلمية السليمة المتعلقة بالمخاطر، ويمكنه إبلاغ الإنذارات لتعبئة العمل في المجتمعات المحلية المعرضة للخطر، ويتيح للجمهور وللمستجيبين لحالات الطوارئ اتخاذ إجراءات استباقية وحماية لتجنب الضرر؛ وفي ذلك الشأن يري الباحث أنه يمكن للمراجع الحكومي الخارجي تقييم مدى كفاية أنظمة الإنذار المبكر من خلال التحقق مما يلي:
- التحديد الواضح -في التشريعات الوطنية- لأدوار ومسئوليات الأطراف ذات الصلة بإصدار ونشر الإنذارات المبكرة للجمهور.
 - توافر آليات الإنذار المبكر للتنبيه بالكوارث التي قد تضرب البلاد: الفيضانات والسيول ... خلال فترة معينة.
 - اعتماد نظام الإنذار المبكر على عدة وسائل ومعدات اتصال (رادارات،

أقمار صناعية، هواتف، أجهزة لاسلكية) لإبلاغ السكان كافة، والفئات التي يتعذر الوصول إليها بسهولة خاصة لاستمرارية الاتصالات واستلام الإنذارات وتشغيلها.

- مواءمة نظم الإنذار المبكر وقدرات المجتمع المحلي (عامة) والخصائص الديموغرافية والجنسية والثقافية والمعيشية للجمهور المستهدف (خاصة) عند وضع إرشادات بشأن كيفية التصرف لدى سماع الإنذارات لضمان تمييز رسائل الإنذار وفهمها.

- إشراك المجتمعات المحلية وغيرها من أصحاب المصلحة بالمجتمع المدني في الإعداد، والتشغيل، والتدريب المنتظم على النظام الوطني لإصدار الإنذارات المبكرة.

- اختبار نظم الإنذار المبكر بانتظام وتعديلها استنادًا إلى الدروس المستفادة.
- التنسيق على كل المستويات بين سلطات إدارة الكوارث وإدارات الأرصاد وإدارات رصد الزلازل ... وغيرها.

(INTOSAI, KSC, 2020, INTOSAI, ISSAI 5510 ,2019)

■ التدريب والتثقيف والتوعية العامة والمشاركة المجتمعية.

تعتمد حكومات الدول المُعرّضة لمخاطر الكوارث -في تثقيف وتوعية شعوبها "عامة" وسكان المناطق المُعرّضة للخطر "خاصة" بشأن مخاطر الكوارث محتملة الحدوث وكيفية التعامل معها- على مجموعة برامج تدريبات الطوارئ، وبرامج التوعية العامة والسلامة المهنية؛ فضلاً عن المشاركة المجتمعية في مجال خفض الكوارث؛ وفي ذلك الشأن يرى الباحث أنه يمكن للمراجع الخارجي الحكومي

تقييم هذه النشاطات من خلال التحقق مما يلي:

- وجود خطط لتدريب الجمهور على تجنب مخاطر الكوارث.
- وجود حملات التوعية العامة والسلامة المهنية تضمن نشر معلومات واضحة وموضوعية عن كيفية تعامل الجمهور مع الكوارث؛ وتحديثها حسب الحاجة.
- وجود برنامج محدد لتمرين التدريب/الطوارئ خاص بالأشخاص الأكثر ضعفاً لضمان تكافؤ فرص ملائمة للتدريب على الحد من خطر الكوارث.
- تنفيذ خطط التدريب/الطوارئ وتمارين المحاكاة المماثلة للواقع على كافة الأصعدة وعلى جميع مستويات الحكومة و/أو الإشراف عليها من قبل جهة مخولة.
- وجود أمور أكثر عملية؛ مثل: مناطق/طرق الإجلاء والملاجئ المحتملة تمت مراعاتها ونشرها وعكسها في التدريبات لمواجهة الكوارث.
- مشاركة أطراف المجتمع: الدفاع المدني، والشرطة والمستشفيات، والصليب الأحمر/الهلال الأحمر ووسائل الإعلام ... في تمارين التدريب/الطوارئ؛ بما لديهم من رؤي وتجارب تساهم في تحسين الاستجابة.
- مشاركة الحكومة في بناء القدرات عن طريق ابتعاث مسئولين إلى بلدان أخرى أكثر تقدماً لتعلم تمارين الطوارئ الأكثر فعالية خلال الكوارث.
- دعم وتدريب الأطقم الصحية المجتمعية على نهج الحد من الكوارث في البرامج الصحية، بالتعاون مع القطاعات الأخرى.

(Hyogo Framework for Action 2005–2015, 2008, Sendai Framework for Disaster Risk Reduction 2015 – 2030, UN, 2015, INTOSAI, KSC, 2020)

■ تهيئة المناطق العشوائية وجعلها حضرية وسهلة التكيف وخفض المخاطر فيها.

تتعدد مسببات مخاطر الكوارث الناجمة عن صنع الإنسان منها: رداءة وانخفاض جودة السكن والخدمات والبنية التحتية، وحوكمة حضرية ضعيفة؛ فالكثير من حالات التوسع الحضري تُجري خارج نطاق القوانين الرسمية للبناء وضوابط استخدام الأراضي، وغالبًا ما تكون أدوات التخطيط القائمة غير واقعية. وفي هذا الشأن يرى الباحث أنه ينبغي للمراجع الخارجي الحكومي التركيز على متطلبات التوسع الحضري المستدام والتي تستوجب إدارة المخاطر وخطط الطوارئ؛ وفرض أنظمة التخطيط الحضري وقوانين البناء على أساس معايير واقعية، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الفئات الأكثر ضعفاً من خلال التحقق مما يلي:

(INTOSAI, KSC, 2020, INTOSAI, ISSAI 5510, 2019)

- وجود إطار قانوني كاف للتدابير المتعلقة بمشاريع التحول الحضري.
- تحديد المخاطر الرئيسية للكوارث في المناطق العشوائية التي تغطيها المهمة الرقابية.
- تعيين سلطة ذات كفاءة ومسئولة عن التخطيط والتطوير الحضري المستدام بمشاركة جميع الأطراف المعنية.
- وجود دراسات واستثمارات بشأن البنية التحتية التي تقلل من المخاطر، مثل: شبكات صرف الفيضانات.
- إعداد الخطط الحضرية/خطط تطوير المباني على أساس تقارير المسح الجيولوجي القائم على نهج حساس للكوارث.

- تخصيص اعتمادات مالية مناسبة بشأن برامج/مشاريع طويلة وقصيرة الأجل لجعل المناطق العشوائية مؤهلة للتكيف مع الكوارث.
- فحص مقاومة وسلامة المباني القائمة والبنية التحتية المشتركة للكوارث في المناطق العشوائية المعرضة للكوارث.
- اتخاذ تدابير ضد المباني سابقة التشييد في المناطق المصنفة باعتبارها غير صالحة للإسكان.

2/2/2 إجراءات رقابية لمراجعة أداء الحكومات في مرحلة التعامل مع الكارثة:
"تدابير الاستجابة للطوارئ".

تركز الحكومات في مرحلة التعامل مع الكارثة على تدابير الاستجابة للطوارئ والتي تضم مجموعة أنشطة (طارئة أو غير طارئة بطبيعتها) يتم تنفيذها (على المستوى الفردي والوطني والدولي) حالما تقع الكوارث؛ وينوه الباحث في البداية؛ أنه ينبغي على المراجع الخارجي الحكومي أن يأخذ في الحسبان بعض القضايا المَعْنِيَة ذات الصلة قبل البدء في عملية رقابة أداء الحكومات لأنشطة التعامل مع الكارثة "تدابير الاستجابة للطوارئ" أو الرقابة على أنشطة المساعدات المرتبطة بالكوارث منها ما يلي:

(INTOSAI, ISSAI 5520, 2019, INTOSAI, ISSAI 5530, 2019, INTOSAI, KSC, 2020, World Bank Group, a series on Governance & Institutions responses to COVID-19, June, 2020)

■ الطبيعة المتأصلة للمخاطر في عمليات الطوارئ.

تفرض طبيعة وظروف الاستجابة للطوارئ -بصفة عامة- صعوبة الامتثال لجميع القوانين واللوائح ذات الصلة بحالات الطوارئ، حيث تستدعي درجة من

المرونة واتخاذ قرارات فورية وهو ما يعني التحايل على بعض القواعد أو التغاضي عن الإجراءات أو القانون القائم أو تطبيقها من خلال عمليات مختصرة في ظروف استثنائية أو بسبب قوة قهرية من أجل إعطاء الأولوية لإنقاذ الأرواح والتخفيف من المعاناة الانسانية، ومع ذلك يتوقع المراجع الخارجي الحكومي حينما يكون ذلك معقولاً أن يتم توثيق التحايل على القواعد وبيان أسبابه، وأن يتحقق من الدرجة التي تم بها بالفعل اتخاذ تدابير الاستعداد المناسبة للكوارث، وما إذا كانت التدابير قد أخذت في الاعتبار الحاجة الى إجراءات طوارئ محددة مسبقاً، ويجب أن يتقلص عامل المرونة بعد الانتهاء من الطوارئ؛ وعليه أيضاً أن يتحرى إمكانية العودة الفورية إلى القواعد والإجراءات الاعتيادية.

وفي ذلك الشأن أكدت الورقة البحثية الصادرة عن لجنة المعايير المهنية التابعة للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة حول "تدقيق الالتزام في ظل وباء كوفيد-19" (Arobosai, A research Paper on auditing "19- كوفيد-19) (compliance. 2021) على أنه يجب التنبيه إلى أن بيئة الأعمال في ظل الطوارئ تزيد فيها مخاطر الاحتيال و/ أو تدني الالتزام بالأطر القانونية والتشريعية والنظامية في التصرفات التي ترافق مواجهة الكارثة بمجالات خدمات الصحة والتعليم والاقتصاد وغيرها؛ وهناك من الحالات -التي قد تكون مجالاً لتدني أو انعدام الالتزام- على سبيل المثال لا الحصر؛ ويصنفها الباحث وفقاً لما يلي:

- في مجال شراء لوازم وخدمات الطوارئ:

تكمّن في الاتفاق على مشتريات الطوارئ بأسعار مبالغ فيها إلى حد كبير؛

منح عقود الطوارئ لصالح الموردين المتصلين سياسياً والشركات الوهمية المنشأة لهذا الغرض؛ ومنح الأولوية للمشتريات المختارة مقابل العمولات أو الخدمات وقد تكون غير ضرورية، والتواطؤ بالتعاقدات على شكل ترسيه (بالأمر المباشر) غير مبررة بحجم الظروف الناشئة.

- في مجال سلسلة التوريد وتقديم الخدمات:

تكن في التوريد الوهمي لخدمات وسلع يصعب التحقق منها أو من جودتها الفنية، سرقة السلع والمساعدات الغذائية والإمدادات الطبية قبل الوصول إلى المستفيدين المستهدفين؛ توريد أدوية ومعدات مغشوشة أو معيبة بكميات أكبر بسبب ثقل كاهل السلطات الجمركية، أو استبدال لوازم بأقل جودة أو مواصفات مزورة.

- في مجال إدارة الاستجابة للكوارث الصحية:

تكن في تحويل أو سرقة الرواتب المخصصة للعمال الصحيين الإضافيين؛ وملاء الوظائف الطارئة أو الجديدة بواسطة عمال غير مؤهلين من خلال المحسوبية وخلق موظفين وهميين، والمدفوعات غير الرسمية من جانب المرضى للعاملين في المجال الطبي مقابل العلاج، واختلاس المخزون من المعدات والمستلزمات الطبية.

- وفي مجال أعمال الإنقاذ والإغاثة:

تكن في بناء أماكن إقامة غير مؤهلة أثناء حالات الطوارئ، والتلاعب في تسجيل أفراد السكان المتضررين المستفيدين المستهدفين. وتقديم المنح والفوائد لأطراف غير مستحقة.

(World Bank Group, a series on Governance & Institutions responses to COVID-19, April 28, 2020.)

ويحتاج المراجع الخارجي الحكومي - مع وجود مخاطر عالية من الاحتيال والفساد - عند مراجعة مساعدات الإغاثة في حالات الطوارئ إلى:

(INTOSAI, ISSAI 5530, 2019)

- التحديث الدوري لقائمة العلامات الحمراء المدرجة بأوراق العمل (الملف الدائم) مع تغير الظروف والمواقف؛ وعلى إثر الخبرة المكتسبة مع تقدم عملية المراجعة.

- إعادة النظر في موثوقية أدلة المراجعة التي تم جمعها بالفعل والحصول على تأكيد بطرق أخرى منها: الأشخاص كدليل: كالمتضررين الذين لا يتلقون المساعدة، والتي يمكن أن تقدم أدلة قوية ومقنعة، وقد لا تكون متاحة بسبب تهديدات أولئك الذين أخذوا نصيبهم أو خوفهم من انتقام (رد فعل) موظفي الجهات المسؤولة عن تسليم المساعدات، لذلك لزاماً عليه أن يأخذ الأدلة من قطاع عريض من أفراد المجتمع ودعمها؛ ولكنه لا يستطيع الإبلاغ عن الحدث الفعلي للفساد، بل يمكنه الإشارة إلى وجود فرص للفساد واقتراح توصيات باتخاذ إجراءات تصحيحية لتقليل فرص الفساد المحتمل. وكذا المستندات كدليل: ففي حالات الطوارئ، قد لا يتم إعداد الوثائق بالطريقة المعتادة (غالبًا ما تستخدم المستندات لإخفاء الاحتيال؛ ويمكن تغييرها أو إنشاؤها أو تزويرها أو إتلافها) لذلك لزاماً عليه طلب الوثائق من أطراف
ثالثة.

▪ خصائص المساعدات المرتبطة بالكوارث وطبيعة الرقابة عليها.

تعد إحدى السمات الفريدة لإدارة الكوارث هي التأثير الذي يمكن أن تحدثه حال إنقاذ الأرواح والممتلكات واستعادة الكرامة الإنسانية؛ فمهما كانت الحكومات أو المجتمعات أو الخطط الفردية جيدة الإعداد، فإنها لا تستطيع أبدًا أن تكون مستعدة بما يكفي لتجنب جميع الآثار الضارة للكوارث الكبرى؛ ويمكن للمراجع الخارجي الحكومي قياس فعالية النتائج من خلال المسوحات الميدانية والمقابلات مع المستفيدين النهائيين الذي تستهدفهم المساعدات، وبالرجوع إلى منظمات المجتمع المدني أو إرسال مراجع فورًا وفي مرحلة مبكرة من حالة الطوارئ لتسجيل أدلة على كيفية تنفيذ مساعدات الكوارث من وجهة نظر الضحايا.

(INTOSAI, ISSAI 5520, 2019)

وتفرض الطبيعة المعقدة للرقابة على مساعدات الكوارث على المراجع الخارجي الحكومي ضرورة استخدام أدوات الرقابة (كاستخدام نظم المعلومات الجغرافية لتحديد المنطقة/ المناطق المتأثرة بالكارثة والتي سيتم الرقابة عليها، وقواعد البيانات المتاحة عبر الإنترنت مثل: قواعد بيانات - DTF, ETS, FTS RAN المستخدمة في مراجعة مساعدات تسونامي في إندونيسيا) ونظرًا للدور الهام الذي تلعبه نظم المعلومات وقواعد البيانات في إدارة الكوارث عليه؛ تقييم جودة هذه القواعد والمعلومات التي تحتويها تلك الأدوات قبل استخدامها، بالرجوع إلى فرق عمل "الانتوساي" الخاصة بالمساءلة ومراجعة مساعدات الكوارث للاطلاع على صيغة تقييم جودة قواعد البيانات عبر الإنترنت لإدارة الكوارث وخاصة مساعدات الكوارث. (INTOSAI, ISSAI 5540, 2019)

ويرى الباحث؛ أنه يمكن للمراجع الخارجي الحكومي؛ رقابة الحكومات في إدارة

الأنشطة أثناء الكارثة والممثلة في "تدابير الاستجابة للطوارئ" أو الرقابة على أنشطة المساعدات المرتبطة بالكوارث من خلال بعض القضايا والتي يبلورها في المجالات التالية:

■ **تنسيق أعمال الإغاثة والإنقاذ والإسعافات الأولية المقدمة للجرحى والتعامل السليم مع الموتى.**

تعد سرعة وكفاءة جهود الاستجابة -إلى أقصى حد وخاصة فيما يتعلق بالفرق الطبية والبحث والإنقاذ فور وقوع الكارثة- مهمة للغاية، حيث تحدث الخسائر في الأرواح في كثير من الأحيان خلال فترة 24 إلى 48 ساعة الأولى من وقوع الكارثة، لذلك يكون الطلب عليها مرتفعاً خلال الساعات الأولى للحالة الطارئة، وفي ذلك الشأن يرى الباحث أنه يمكن للمراجع الحكومي الخارجي التحقق مما يلي:

(Hyogo Framework for Action 2005-2015, 2008)

- تدريب متطوعي المجتمع المدني (فرق الدفاع المدني، فرق البحث والإنقاذ، والخدمات الطبية المتخصصة، والدعم الجوي) مقدماً على أساليب التعامل - على سبيل المثال- مع حرائق الغابات والبحث والإنقاذ والإسعاف الأولي لضحايا الزلازل والفيضانات والسيول.
- تنسيق تحركات وأنشطة فرق البحث بما يضمن وصولهم إلى من هم أحوج إليهم من خلال فرق الدعم الجوي وبدعم عمليات الطوارئ المركزية.
- تقييم الأضرار والاحتياجات لتحديد الدمار الناجم عن الكارثة، ومكان الضحايا و / أو متطلباتهم الأساسية لتحديد المساعدة المطلوبة بشكل فعال.

- صحة البيانات التي تحتفظ بها منظمات إدارة الكارثة حول أعداد الضحايا وتقييم الأضرار والخسائر.
 - وجود نظم تتبّع الاحتياجات المحتملة من السلع الأساسية والخدمات (المستلزمات الطبية، الأغذية، الماء، أماكن الإيواء، وأكياس نقل الجثث.. وغيرها) والموارد البشرية والمتوافر منها لإمكانية نشرها فوراً في حالة الطوارئ.
 - نشر وتوزيع أرصدة المواد والمستلزمات مسبقاً في أماكن آمنة بالمناطق شديدة الخطر، وكيفية الحصول على إمدادات إضافية من مصادرها حالة حدوث كارثة أكبر من المتوقع.
 - الاستجابة السريعة للاحتياجات الأساسية للضحايا وبما يتفق وحقوقهم الإنسانية في إطار القوانين الوطنية والدولية.
 - فرض وتنفيذ إجراءات مراقبة الحدود، والحجر الصحي من جانب الجهات المختصة- حال وجود جائحة- للحد من انتشارها.
 - وجود آليات معلنه لمعالجة التظلمات لتمكين الأفراد من رفع الشكاوى حول الطريقة التي تطبق بها أنظمة الطوارئ.
 - توفير منصات للإبلاغ عن المخالفات وحالات الفساد في برامج الإغاثة، وحماية المُبْلِغين، وإمكانية النظر في صرف مكافآت الإبلاغ عن الفساد.
- تنفيذ عمليات المشتريات العامة الطارئة.

تشمل مساعدات الكوارث تلك المقدمة لمساعدة الأشخاص "ضحايا الكوارث" على تلبية احتياجاتهم، لإنقاذ الأرواح وتخفيف المعاناة وحماية كرامة الإنسان؛ منها: مساعدات نقدية أو مالية أو عينية، أو مزيج منها؛ ويمكن استخدام المساعدات المالية في شراء الاحتياجات الضرورية من السلع والخدمات بما يلبي احتياجات

الضحايا أو ما يسمى بـ "مشتريات الطوارئ". وفي ذلك الشأن يرى الباحث أنه يمكن للمراجع الحكومي الخارجي تقييم إجراءات الشراء الطارئ وفعاليتها تكلفته، ومراعاة جودة اختيار، وجمع، وتخزين المساعدات من مشتريات الطوارئ وتوزيعها بالكمية المطلوبة وفي المواعيد الزمنية المحددة، وذلك من خلال التحقق مما يلي:

- التحديد الواضح للسلطات الاستثنائية ونطاقها والممنوحة -في حالات الطوارئ - للجهات التنفيذية أو للحكومات "عامة".
- تضمين أطر عمل المشتريات العامة المعمول بها معايير واضحة لتحديد الظروف الطارئة التي يسمح فيها بعدم تطبيق إجراءات المشتريات العامة العادية.
- وجود أحكام كافية ومحددة ومدققة للضوابط الداخلية وللرقابة الخارجية على المشتريات العامة في حالات الطوارئ.
- اتباع منهجية تشاورية عند صياغة التغييرات على نظام المشتريات العامة الطارئة؛ والإبلاغ عن التغييرات بشفافية وفي الوقت المناسب.
- وجود استثناءات لحالات الالتزام التي بمقتضاها يتم إجراء تغييرات على أطر عمل المشتريات دون إتباع منهجية تشاورية؛ مثال: المشتريات التي تتطلب إتمامها على وجه السرعة.
- تضمين الموازنة العامة حدود لسقف الإنفاق على المشتريات العامة الطارئة.
- نشر وتعميم القوانين والقواعد والأنظمة التي تحكم الشفافية والمساءلة أثناء تنفيذ عمليات الشراء العامة الطارئة.

- التزام الحكومات بالقوانين والأنظمة والسياسات والمبادئ التوجيهية لمنظمة الشفافية العالمية التي تحكم عمليات المشتريات العامة الطارئة.
- تعيين موظفين في فرق الاستجابة لحالات الطوارئ ذوي خبرة في مجال المشتريات؛ ومنحهم صلاحيات واضحة مكتوبة مثل: التماس العروض الشفهية، وقبول العقود التي يتم توثيقها لاحقاً، أو تقصير الجدول الزمني لعمليات الشراء.

(Duri, 2021, AROBOSAI, Guidance on auditing under the circumstances, 2021)

■ تقديم المساعدة المالية والخدمات والمعونة الغذائية الطارئة للسكان المتضررين.

تعد عملية تحديد الاحتياجات وتقييم الأضرار إحدى وسائل تحديد المخاطر المترتبة على كارثة ما، حيث يتم تحديد موقع الضحايا واحتياجاتهم الأساسية أو أي دعم آخر، على أن تستخدم نتائج التقييم لتوجيه القائمين على توزيع المنح والمساعدات المالية وتوفير الخدمات الطارئة والمعونة الغذائية الطارئة والأدوية والعناية الصحية.

وفي ذلك الشأن يرى الباحث أنه يمكن للمراجع الخارجي الحكومي في شأن المساعدات المالية التحقق مما يلي:

- وجود تعريف واضح لأهلية برامج الدعم المالي ومعايير الاختيار بين المتقدمين لإدارة البرامج والمسئولية عن المساءلة في استخدام الأموال؛ وفي تتبع الأداء.
- وجود قوانين وإجراءات محددة تحكم تخصيص واستخدام الأموال للخطة الوطنية للكوارث ومدى الالتزام بها.

- وجود آلية إدارية لاستلام وإدارة وصرف وتسجيل الأموال المتعلقة بالكوارث بشكل واضح للقنوات المختلفة.
 - الإشراف الكامل للسلطة المسؤولة عن إدارة مخاطر الكوارث على الأموال المستلمة و/أو المخصصة لأنشطة إدارة مخاطر الكوارث من قبل جميع الهيئات المعنية.
 - وجود ضوابط تنظم عملية التعهد بالنفقات لضمان عدم تجاوز المخصصات المالية بالموازنة.
 - إتاحة المرونة اللازمة لاستخدام المخصصات المالية بالموازنة في حالات الطوارئ أو الاستعداد للكوارث.
 - وجود جهة مسؤولة عن إعداد تقرير سنوي موحد يبين مجموع الأموال المخصصة لجميع الوكالات المستفيدة والمستخدمة.
 - شروط عقود التمويل، وعدم وجود اتفاقيات فرعية غير مصرح بها.
 - عدم ازدواجية التمويل، نتيجة تعدد تدفقات المساعدات المالية والتي قد تؤدي إلى استلام منظمات متلقي المساعدات مساعدات مالية من عدة جهات مانحة للمشروع الواحد (الكارثة، البرنامج،....)
 - إعادة الأرصدة المتبقية من المنح إلى الجهة المانحة، أو استخدامها لأغراض أخرى أو تحويلها إلى الخزنة الوطنية.
- (INTOSAI, ISSAI 5510, 2019, INTOSAI, ISSAI 5530, 2019)

يمكن للمراجع الخارجي الحكومي في شأن الخدمات والمعونة الغذائية الطارئة (الطعام، والمأوى والعناية الطبية) تقييم مدى إنجاز الأهداف عند أدنى حد

- ممکن من التكلفة وجودة مخرجات مقبولة من خلال التحقق مما يلي:
- التحديد الدقيق لأدوار ومسئوليات الموظفين بالجهة المسؤولة عن مناولة مساعدات الكوارث.
 - توفير المأوى والغذاء والماء للضحايا المتضررين أو أي دعم آخر قد تم بناءً على تقييم ملائم للأضرار ويلبي احتياجات بعينها للضحايا في مرحلة الإغاثة والإنقاذ.
 - الاختيار الجيد للمساعدات المقدمة وتجنب المواد المتضررة (المعبية أو التالفة) أو المهملة منها، وسلامة البضائع والمواد التي يتم شراؤها باستخدام المساعدات المالية وعدم تقادمها وصلاحياتها للاستخدام البشري وتلبيتها للمعايير المطلوبة للتوزيع.
 - الحصول على المساعدات وصرفها قد تم بناءً على الالتزام بالاتفاق المبرم بين الجهة المانحة وبين الدول المتلقية لها.
 - توثيق ومتابعة حركة مخزون الإغاثة (دخول، وخروج البضائع، الأصناف المفقودة..).
 - جرد وتخزين البضائع والمواد التي تم التبرع بها عينياً أو تم شراؤها باستخدام المساعدات المالية بحيث يمكن استرجاعها بسهولة لتلبية متطلبات الضحايا.
 - محتويات العناصر المعبأة من مخزون المساعدات دون سابق إنذار، ودرجة جودتها (النقاء أو الدرجة أو التركيز).
 - وجود احتياطي استراتيجي من سلع الإغاثة في حالة الطوارئ.
 - التوزيع المباشر والعاقل للمساعدات على مستحقيها من ضحايا الكارثة أو من خلال قنوات التوزيع المناسب.

- التسجيل الدقيق للمستفيدين - المتأثرين المتضررين من الكارثة - المستهدفين من خلال مقارنة تفاصيل مستلمي المساعدة بقواعد البيانات الرسمية أو إجراء مقابلات مع عينات منهم لاطلاعهم على استحقاقاتهم والسؤال عما إذا كانوا قد حصلوا عليها.
- تقديم متلقي المساعدات تقارير دورية إلى الجهات المانحة بشأن إدارة واستخدام المساهمات العينية التي تحصل عليها.

(INTOSAI, ISSAI 5520, 2019)

■ تأدية أنشطة المساعدات المرتبطة بالكوارث على أساس بيانات موثوقة ودقيقة وفي الوقت المناسب.

تدعو الحاجة الماسة بعد وقوع الكارثة مباشرة إلى نشر معلومات واضحة وموضوعية ودقيقة إلى العامة وأصحاب المصالح حول الكارثة لتجنب التحريف والمخاطرة، وفي ذلك الشأن يرى الباحث أنه يمكن للمراجع الحكومي الخارجي التحقق مما يلي:

- وجود آليات مناسبة تضمن إنتاج ونشر معلومات موثوقة وفي الوقت المناسب ومتاحة مجاناً للعامة وجميع أصحاب المصلحة خلال مراحل التعامل مع الكارثة، وفي أشكال مفتوحة ومنظمة وقابلة للبحث والفرز.
- وضع قواعد متعلقة بتوقيت نشر وشكل المعلومات بشأن إنفاق حالات الطوارئ بحيث يُطلب من الحكومة الكشف علناً عن جميع المنح، والمشتريات أو توفير أموال الطوارئ.

- شمول المعلومات المنشورة أو المتاحة لمرحلة ما قبل طلب العروض أو "قبل المناقصة" تقييم وتخطيط الاحتياجات، والميزانية، تحديد المتطلبات، واختيار الإجراءات. ولمرحلة طلب العروض أو "المناقصة" الدعوة لتقديم العروض، والتقييم، وإسناد الصفقة.
 - مدى حصول الجهات الحكومية القائمة على تنفيذ مساعدات الكوارث على التغذية المرتدة من العامة وهيئات الإنقاذ والإغاثة ... وغيرها في الوقت المناسب.
- (Arabosai, Guidance on auditing under the circumstances, 2021, INTOSAI, ISSAI 5520, 2019)
- 3/2/2 إجراءات رقابية لمراجعة أداء الحكومات في مرحلة ما بعد الكارثة: "تدابير التأهيل وإعادة الاعمار".
- تركز الحكومات في مرحلة ما بعد الكارثة على تدابير التعافي والتأهيل وإعادة الاعمار وتضم مجموعة الأنشطة التي يتم تنفيذها حالما تتحسر خطورة الوضع الطارئ وذلك لاحتواء وعلاج الآثار الناتجة عند حدوث الكارثة. ويرى الباحث؛ أنه يمكن للمراجع الخارجي الحكومي؛ رقابة الحكومات في إدارة هذه الأنشطة من خلال التحقق من توافر مجموعة إجراءات بشأن بعض القضايا "جانبا منها - ليس بقليل من وجهة نظر الباحث" والتي يُصنّفها في المجالات التالية:
- (INTOSAI, GUID 5330, 2020)

- تخفيف المعاناة المادية والنفسية للمتضررين الناجين.
- توسيع شبكة الحماية الاجتماعية في أوقات تعطل الأنشطة الاقتصادية لتشمل العمالة غير المنتظمة.

- تقديم دعم نقدي للأسر المتضررة والفقيرة، وتوفير مستوى معيشي مناسب.
 - توفير مسكن ملائم للسكان المتضررين كبديل للمسكن المفقود
 - الالتزام بمواصفات عقد الإسكان الطارئ، ومدى ملائمة المسكن المقدم.
 - توفير برامج الدعم والتأهيل النفسي للمتضررين الناجين لرفع الروح المعنوية
 - مقابل الصعاب التي واجهها هؤلاء أثناء الكوارث؛ أو/ وتعزير قوتهم الداخلية
 - على تحمل ألم فقد ذويهم، أو/ وقدرتهم على التكيف مع ظروف معيشتهم
 - المؤقتة والتأقلم مع الملاجئ ومساكن الإيواء... وغيرها...
- وفي ذلك الشأن يذكر الباحث بعض النماذج: الإعانات الشهرية المنصرفة للعمالة المصرية غير المنتظمة خلال جائحة كوفيد 19؛ والتعويضات المالية لأسر ضحايا زلزال أكتوبر 1992؛ وحادث العبارة السلام فبراير 2006؛ ومساكن الزلزال التي وفرتها الحكومة المصرية لمنكوبي زلزال 1992 بهضبة المقطم؛ وبمدينتي السلام والنهضة؛ ومساكن بديلة للمتضررين من انهيار صخرة الدويقة سبتمبر 2008.
- استكشاف فرص الحد من مخاطر الكوارث في المستقبل والحماية منها.
- تطوير وتحديث الخطط وأو سياسات مناسبة -وفقاً للمستجدات- من شأنها أن تقلل التعرض للكوارث مستقبلاً، وإدارة كارثية أفضل.
 - تحديد وتوثيق ما إذا كانت سياسات الحد من الكوارث تتوافق وبروتوكولات "إطار سندي" وأي اتفاقيات ذات صلة.
 - عدم سماح حكومات الدول للأفراد بالاستقرار في مناطق مصنفة على أنها معرضة للخطر في حالة وقوع كارثة.
 - إعادة تهيئة وتجهيز البنية التحتية ينصرف مغزاه ليس فقط إلى استبدال

المرافق التي تعرضت للهدم، بل أيضا لتقليل آثار الكوارث المستقبلية من خلال ملاءمتها والظروف المناخية والطبيعة الجغرافية: تغيرات المناخ، وقدرة المباني على مقاومة الزلازل.

- تقييم إجراءات الحكومة للتعامل مع الكارثة خلال مرحلة الاستجابة والاحتواء والخروج بالدروس المستفادة.
- توثيق الحدث "الكارثة" وتقديم التوصيات والمقترحات اللازمة إلى الجهات المعنية لتلافي السلبيات مستقبلاً.

■ إعادة بناء المساكن والمباني والبنية التحتية.

- الحصر الفعلي لخسائر المباني والمنشآت العامة وتقييم الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية أثناء وقوع الكارثة.
- التنفيذ الفعلي لمشاريع إعادة الإعمار المخطط لها ومدى توافقها وشروط الاتفاقيات التعاقدية.
- تجنب استخدام مساعدات التأهيل وإعادة الإعمار في مشاريع ليست ذات صلة أو الأعمال غير الضرورية.
- قدرة البنية التحتية المبنية حديثاً على مواجهة الكوارث المحتملة المستقبلية والتخفيف من حدتها وقبولها اجتماعياً واستدامة.
- تعزيز قدرات النظم الصحية والمستشفيات لمواجهة الجوائح والأوبئة مستقبلاً.

■ استعادة الخدمات والنشاط والاقتصاد المحلي.

- تخفيض أسعار الفائدة على الودائع لدعم النشاط الاقتصادي.
- تقديم الدعم المالي والإعانات الطارئة للمنشآت، وتوفير السيولة، وتأجيل

- سداد الضرائب للقطاعات الأشد تضرراً مثل: السياحة وال الطيران أثناء الكوارث مثل: الجوائح والأوبئة.
- تنظيم مبادرات تخفيف الضغوط على المقترضين بتأجيل الاستحقاقات الائتمانية للبنوك على العملاء (الأفراد والمؤسسات) مع عدم تطبيق غرامات إضافية على التأخر في السداد.
- توفير مصادر بديلة للدخل، وخلق وظائف جديدة، وتسهيل إجراء استثمارات جديدة.
- تعزيز البنية التحتية الداعمة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ظل الكوارث في مجالات تقديم الخدمات للجمهور خاصة قطاعات الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية.

وفي ذلك الشأن يذكر الباحث بعض النماذج: تأجيل سداد أقساط السيارات، وكذا استحقاقات كروت الائتمان الصادرة عن البنوك الحكومية أثناء جائحة كوفيد 19 دون غرامات تأخير؛ توفير منصات تعليمية من جانب وزارة التربية والتعليم، وتطبيق الجامعات المصرية سياسة التعليم عن بعد من خلال إلقاء محاضرات .ON LINE

3/2 إجراءات تقرير وإبلاغ ومتابعة نتائج وتوصيات عملية المراجعة:

يعتبر رفع تقرير مكتوب بنتيجة الرقابة (الاستنتاجات) بالصيغة المناسبة جزءاً مهماً في تبيان الوضع القائم بالجهة أو البرنامج أو المشروع أو المهمة موضوع رقابة الأداء من حيث مدى فعالية وكفاءة واقتصاد الأداء، ومدى الالتزام بالقوانين والتعليمات النافذة ذات الصلة لاتخاذ خطوات جادة نحو تصويب ومعالجة حالات نقص الفعالية والكفاءة والاقتصاد، وحالات عدم أو تدني الالتزام.

ينبغي على المراجع الخارجي الحكومي في نهاية كل مهمة رقابية على أداء إدارة الكوارث أن يقدم رأي مكتوب أو تقرير بنتائج مراجعته "استنتاجات" بشأن أداء الأجهزة الحكومية في إدارة الكوارث من حيث مستوى التخطيط في تقديم إطار عمل وطني لمواجهة الكوارث؛ ومدى مشروعية وسلامة استخدام أموال إدارة الكوارث؛ ومدى الالتزام بالقوانين والتعليمات النافذة ذات الصلة، ومدى الاقتصادية في الحصول على الموارد وكفاءة استخدامها ومدى فعالية تحقيق الأهداف، على أن يُزِيل التقرير بمجموعة توصيات بهدف إضافة تحسينات؛ حيث يُبدي في تقريره رأياً بشأن ما إذا كانت المعلومات موضوع الرقابة من جميع النواحي الجوهرية خالية من الأخطاء (عدم) نقص الكفاءة والفعالية والاقتصاد في إدارة الأموال في مجالات: خفض مخاطر الكوارث، الاستجابة للطوارئ، التأهيل وإعادة الإعمار واستعادة النشاط) و/أو ما إذا كان موضوع الرقابة ملتزماً من جميع النواحي الجوهرية بالمعايير المقررة (القوانين والتعليمات واللوائح والاتفاقات المبرمة ذات الصلة).

ويُشار إلى التقرير عموماً باسم "تقرير مراقب الأداء"؛ وينبغي أن يصف أي قيود على نطاق رقابة الأداء؛ ويأخذ رأي المراجع أحد شكلين: رأي غير متحفظ، أو رأي معدل؛ وقد يكون هذا الرأي المعدل: متحفظاً (فيما عدا)، عكسي / سلبي، عدم إبداء الرأي/ الامتناع. وإذا عدل المراجع الخارجي الحكومي الرأي، ينبغي وضع الأسباب في إطارها الصحيح من خلال الشرح الواضح، مع الإشارة إلى المعايير المُبيّنة لطبيعة التعديل ومداه واعتماداً على نوع رقابة الأداء.

(الهيئة العامة للرقابة المالية، معايير المراجعة المصرية، معيار رقم 701، 2008)

وفي شأن إجراءات رقابة المراجع الخارجي الحكومي على أداء الحكومة في إدارة الكوارث؛ في مرحلة التقرير والإبلاغ والمتابعة؛ يعتقد الباحث أن هذه الاجراءات لا تختلف باختلاف مراحل إدارة الكارثة (ما قبل الكارثة، وأثناء وبعد الكارثة) وإن

اختلف محتوى كل تقرير حسب المرحلة. وبصفة عامة ينبغي على المراجع الخارجي الحكومي أن يأخذ في الحسبان بعض القضايا المعنوية ذات الصلة بتقرير وإبلاغ ومتابعة نتائج الرقابة وتوصياتها، والتحقق من بعض الأمور منها ما يلي:

▪ القيود والتحديات الناتجة عن الكوارث.

فقد يتعذر على المراجع الخارجي الحكومي في ظل الكوارث الحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة يمكن الاعتماد عليها -حتى بعد النظر في أي تصرفات بديلة محتملة- عندئذ يحتاج المراجع إلى تعديل تقرير المراجعة وإبداء رأي متحفظ. وفي ذلك الشأن نص معيار المراجعة (رقم "701" ف 12، 13) على أنه:

- " يجب إبداء رأي متحفظ عندما يخلص المراقب إلى أنه لا يمكن إبداء رأي غير متحفظ....، أو أن القيد على النطاق ليس جوهرياً إلى الدرجة التي تستدعي إبداء رأي عكسي أو الامتناع عن إبداء رأي... "

- " يجب الامتناع عن إبداء رأي عندما يكون الأثر المحتمل للقيد على النطاق جوهرياً وشاملاً للدرجة التي يجد فيها مراقب الحسابات نفسه غير قادر على الحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة، وعلى إبداء رأي....".

(الهيئة العامة للرقابة المالية، معايير المراجعة المصرية، معيار رقم 701، 2008)

▪ متطلبات الإبلاغ عن حالات الاحتيال والفساد.

تشمل صلاحيات الأجهزة العليا للرقابة شرط الإبلاغ عن المخاطر المتزايدة للاحتيال والفساد. حيثما يكون لدى فريق المراجعة أدلة قوية تشير إلى حدوث

احتتيال أو فساد، ويتطلب تفويض (بعض) الأجهزة العليا للرقابة إبلاغ المعلومات إلى وحدة التحقيق داخله، وإلى سلطات التحقيق الحكومية الأخرى، وإلى هيئات إنفاذ القانون أو الهيئات الإشرافية أو إلى الحكومات أو المنظمات التي قدمت التمويل الأولي، وفي حالة الاشتباه في وجود حالات احتيال وفساد، يجب على المراجع الخارجي الحكومي توخي الحذر في معالجة الحالات غير المؤكدة، والإشارة فقط إذا كانت متوافقة مع سياسة الجهاز الأعلى للرقابة؛ ولا ينبغي استخدام مصطلحي "الاحتتيال" و"الفساد" بمعنى قاطع ما لم تؤكد محكمة قانونية. وعليه إعادة تأكيد جميع الحقائق المتعلقة بالقضايا التي سيتم تضمينها في تقريره، والتأكد من كفاية وملاءمة الأدلة.

(NTOSAI, ISSAI 5530, 2019)

▪ مستوى الوعي العام بالمخاطر والآثار المحتملة للكوارث.

ينبغي على المراجع الخارجي الحكومي في الحالات التي تكون فيها تدابير خفض مخاطر الكوارث حديثة العهد على حكومات الدول، أو قلة الوعي بالحاجة إليها أن يوصي برفع مستوى اهتمام وفهم البرلمان بشأن هذه القضايا محلياً - بأن يقوم البرلمان بسن القوانين، وأن يدعم مطالبه من خلال تقدير تكلفة الخسائر الناجمة عن الكوارث المحتملة وتضمينها في تقاريره على أن تُسمعها وزارات المالية التي غالباً ما تتخذ قرارات تخصيص الموازنة التي قد تؤدي إلى خفض مخاطر الكوارث بشكل كبير؛ ويمكن أن يقدم إشراف البرلمان على عملية إعداد الميزانية قناة لتبادل الأفكار ورقابة التزام الحكومة لخفض مخاطر الكوارث؛ والمساعدة في رفع مستوى الوعي العام بالمخاطر والآثار المحتملة للكوارث - ودولياً بأن يقرر اتفاقات تعاون دولية بين الأجهزة العليا للرقابة لرفع مستوى الوعي بأهمية وجود سياسة لخفض مخاطر الكوارث أو تحسينها حال وجودها.

(NTOSAI, ISSAI 5510, 2019)

■ اتخاذ الجهات ذات العلاقة الإجراءات التصحيحية بشأن نتائج وتوصيات الرقابة.

يتعين على المراجع الخارجي الحكومي فحص الإجراءات التصحيحية التي اتخذتها الجهة الخاضعة للرقابة أو أي جهة مسؤولة أخرى بشأن نتائج الرقابة ومتابعة تنفيذ توصياتها؛ وفي ذلك الشأن نص معيار الإنتوساي معيار رقابة الأداء 3000"على المدقق عند الاقتضاء متابعة نتائج عمليات الرقابة السابقة والتوصيات، ويتعين على الجهاز الأعلى للرقابة أن يقدم تقريراً عن نتائج أعمال المتابعة على النحو المطلوب من أجل إعلام السلطة التشريعية والتنفيذية وأصحاب المصلحة والجمهور. وتساعد المعلومات الموثوقة حول تنفيذ التوصيات وتأثير عمليات الرقابة والإجراءات التصحيحية المتخذة في توضيح قيمة وفائدة الجهاز الأعلى للرقابة." (INTOSAI, ISSAI 3000, 2019)

وفي ذلك الشأن؛ ينبغي على المراجع الخارجي الحكومي تحديد:

- إلى أي مدى عالجت الجهة الخاضعة للرقابة نقاط الضعف "نفذت التغييرات" بشكل كاف استجابة لنتائج الرقابة وتوصياتها بعد فترة زمنية معقولة.
- الآثار من وفورات التكاليف والتحسينات المالية التي يمكن نسبها إلى المهام الرقابية.
- المجالات (الحالات) التي ستكون مفيدة في عملية المتابعة أثناء العمل المستقبلي والتي سيكون من المجدي حينها إجراء مهمة رقابية جديدة.

- وتقديم التعقيبات للسلطة التشريعية والحكومة بشأن أثر الرقابة مُمثلة في "التحسينات" التي تجريها الجهات الخاضعة للرقابة استجابة للرقابة.

(INTOSAI, GUID 3920, 2019)

وبصفة عامة؛ ينبغي على المراجع الخارجي الحكومي أن يصيغ توصيات آنية تعظيمًا لأثرها الإيجابي على إدارة الكوارث؛ تتسم: بفائدتها لإجراءات الاستعداد للكوارث المستقبلية المحتملة؛ وبدعوتها إلى تحديث التشريعات واللوائح، وتحديد الأدوار والمسؤوليات بوضوح؛ وإجراء تقييمات ما بعد الكارثة لتحديد الدروس المستفادة أو الممارسات الجيدة. وحث الحكومات للاستعداد لمخاطر الاحتيال والفساد المتزايدة في حالات ما بعد الكوارث باقتراح إعداد استراتيجية مكافحة الاحتيال والفساد. ولفت الانتباه إلى عدم وجود سياسات للحد من مخاطر الكوارث إذا كان هذا هو الحال، أو زيادة الوعي بأهميتها إذا لم تكن مسألة ذات أولوية عالية للحكومة. (INTOSAI, GUID 5330, 2020)

وينبغي على المراجع الخارجي الحكومي لجنبي ثمار توصيات الرقابة:

- بذل العناية المهنية الواجبة لضمان أن يكون التقرير صحيحًا من حيث الوقائع وأن النتائج مقدمة من منظور سليم متوازن.
- إصدار وتوجيه التقرير في الوقت المناسب إلى الجهة ذات صلاحية متابعة وتنفيذ توصيات الرقابة؛ والسماح بوقت كاف لضمان المعالجة السريعة والسليمة -لحالات تدني وضعف الالتزام قبل استفعالها في ظل كارثة متواصلة وغير معلوم وقت انتهائها- والتخفيف من الكوارث المستقبلية.
- توزيع تقاريره على نطاق واسع، فقد يستخدم مراجعو الحكومة المانحة نتائج العمل الذي تم تنفيذه بالفعل من قبل مراجعي الحكومة المستفيدة.

- الإعلان عن توصيات رقابة إدارة الكوارث من خلال جهات أخرى؛ مثل: منظمات المجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، وإتاحة أنفسهم للنقاش مع أصحاب المصلحة، حيث يعتمد نجاح خفض مخاطر الكوارث على مشاركة المجتمع بالكامل.
- تقييم أولويات مهام متابعة الجهاز الأعلى للرقابة للتقارير في إطار الاستراتيجية العامة للرقابة.

(INTOSAI, Performance Audit Guide, 2021, AROBOSAI, A research Paper on auditing compliance, 2021)

وعلى إثر ما تقدم؛ يمكن للباحث صياغة نموذج تحليلي لمصفوفة إجراءات (تخطيط/ تنفيذ/ تقرير وإبلاغ ومتابعة) رقابة أداء الحكومات في إدارة الكوارث (قبل الكارثة/ أثناء/ بعد الكارثة) المقترحة على النحو الموضح بالجدول رقم (2) التالي:

جدول رقم (2) نموذج تحليلي لمصفوفة إجراءات رقابة أداء الحكومات في إدارة الكوارث			
			دورة الكوارث
بعد وقوع الكارثة	أثناء وقوع الكارثة	قبل وقوع الكارثة	مراحل المراجعة
2/1/2 إجراءات تخطيطية خاصة بعملية الرقابة على أداء الحكومة في إدارة الكوارث؛ وتضم ما يلي: - تفهم طبيعة الجهة/ البرنامج أو الموضوع المزمع مراجعته وسياقه. - تقييم المخاطر أو تحليل المشكلة. - تحديد وتقييم مخاطر الاحتيال ذات الصلة. - إعداد خطة الرقابة والجدول الزمني لها.	1/1/2 إجراءات تخطيطية عامة لرقابة أداء الحكومة في إدارة الكوارث؛ وتضم ما يلي: - ممارسة نزعة الشك المهني. - تقدير الأهمية النسبية. - التوثيق الرقابي.	1/2 إجراءات تخطيط عملية المراجعة	1/2 إجراءات تخطيط عملية المراجعة. لا تختلف باختلاف مراحل إدارة الكوارث؛ ويمكن تقسيمها إلى:
3/2/2 إجراءات تنفيذ	2/2/2 إجراءات تنفيذ	1/2/2 إجراءات تنفيذ عملية المراجعة	2/2 إجراءات تنفيذ

جدول رقم (2) نموذج تحليلي لمصفوفة إجراءات رقابة أداء الحكومات في إدارة الكوارث			
عملية المراجعة بعد الكارثة. - تخفيف المعاناة المادية والنفسية للمتضررين. - استكشاف فرص الحد من مخاطر الكوارث في المستقبل. - إعادة بناء المساكن والمباني والبنية التحتية. - استعادة الخدمات والنشاط والاقتصاد المحلي	عملية المراجعة أثناء الكارثة. - تنسيق أعمال الإغاثة والإنقاذ والإسعافات الأولية للجرحى والتعامل السليم مع الموتى. - تنفيذ عمليات المشتريات العامة الطارئة. - تقديم المساعدة المالية والخدمات والمعونة الغذائية الطارئة للمتضررين. - تأدية أنشطة المساعدات المرتبطة بالكوارث على أساس بيانات موثوقة ودقيقة وفي الوقت المناسب.	قبل الكارثة. - تعزيز البيئة التشريعية بالقوانين ذات الصلة بالحد من الكوارث. - تحديد إطار العمل وتنظيم السلطات المعنية وتحقيق التنسيق بين الأطراف ذات الصلة. - ضمان إتاحة البيانات الدقيقة في الوقت المناسب. - تحديد وفهم الاستراتيجية الوطنية للتأهب للكوارث وخطط العمل. - تقييمات مخاطر الكوارث ومحاوِر الضعف للحكومة أو المجتمع. - رصد الأخطار والتنبؤ بها، والإنذار المبكر. - التدريب والتثقيف والتوعية العامة والمشاركة المجتمعية. - تهيئة المناطق العشوائية وجعلها حضرية وسهلة التكيف وخفض المخاطر بها.	عملية المراجعة وهدفها التحقق مما يلي:
لا تختلف إجراءات تقرير وإبلاغ ومتابعة نتائج وتوصيات عملية المراجعة باختلاف مراحل إدارة الكوارث؛ ولكن يمكن الأخذ في الحسبان بعض القضايا المغنبة ذات الصلة منها ما يلي: - القيود والتحديات الناتجة عن الكوارث؛ - متطلبات الإبلاغ عن حالات الاحتيال والفساد؛ - رفع مستوى الوعي العام بالمخاطر والآثار المحتملة للكوارث، - اتخاذ الجهات ذات العلاقة الإجراءات التصحيحية بشأن نتائج وتوصيات الرقابة.			3/2 إجراءات تقرير وإبلاغ ومتابعة نتائج وتوصيات عملية المراجعة.

3- الدراسة الميدانية والتطبيقية واختبار الفروض.

1/3 مقدمة.

وصولاً إلى تكاملية الفكر النظري والتطبيق العملي للبحث، قام الباحث بإجراء دراسة حالة اعتمدت على المزج والتكامل بين جانبين: جانب ميداني وآخر تطبيقي مقارنة. الجانب الأول؛ الميداني؛ هدف بصفة رئيسة اختبار مجموعة الفروض "الرئيسة والفرعية" التي بُنيَ عليها البحث عبر استقراء آراء بعض أعضاء الجهاز المركزي للمحاسبات "باعتباره المراجع الخارجي الحكومي بجمهورية مصر العربية"؛ وارتكز على محورين رئيسيين: يختص الأول: باستقراء الآراء بشأن مدى ملاءمة مجموعة الإجراءات المقترحة -من جانب الباحث- لرقابة المراجع الخارجي الحكومي على أداء الحكومات في إدارة الكوارث؛ ويختص الثاني: باستقراء الآراء بشأن مدى كفاية مجموعة الإجراءات المقترحة لإتمام إجراءات الرقابة؛ وكان قوام الجانب الميداني: الاستقصاء القائم على المقابلات الشخصية.

وتمثل مجتمع الدراسة في: مجموعة المراجعين الفاحصين بالإدارات المركزية لمتابعة تنفيذ الخطة وتقييم الأداء الثلاثة المكلفة بالرقابة على الأداء بالجهاز المركزي للمحاسبات -واعتمد الباحث على أسلوب الحصر الشامل لمجتمع الدراسة- باعتبار هؤلاء المراجعين هم الفنيين الرقابيين المكلفين بالمتابعة الميدانية لأعمال الجهات الخاضعة للرقابة وأداء إجراءات فحص البرامج/ الموضوعات المزمع مراجعتها؛ والاطلاع على المستندات المؤيدة بشكل يجعلهم بحاجة إلى قواعد وإرشادات وإجراءات مُنظمة للعمل الرقابي يُمكن الاعتماد عليها في مجال الرقابة على أداء

الحكومات في إدارة الكوارث؛ تغطي مراحل الرقابة الثلاثة (تخطيط، وتنفيذ، وتقرير وإبلاغ ومتابعة) عبر الدورة الكاملة لإدارة الكوارث بحيث تُقيم أنشطة الحكومة في ذلك الشأن بدءاً من الحد من مخاطر الكوارث بمرحلة ما قبل وقوع الكوارث؛ ومروراً بالاستجابة للطوارئ ومساعدات الكوارث أثناء الكوارث؛ وانتهاءً بإعادة التأهيل وإعادة الإعمار بعد وقوع الكارثة؛ ومن ثم فهم أكثر فئة لديها القدرة على الإجابة على أسئلة قائمة الاستقصاء بشأن مدى ملاءمة مجموعة الإجراءات المقترحة وإمكانية تطبيقهم إياها؛ ومدى كفايتها لإتمامهم عملية الرقابة على أداء الحكومات في إدارة الكوارث؛ وتمثل عدد مفردات مجتمع الدراسة في (82) مفردة موزعة على النحو الموضح بالجدول رقم (3) التالي:

جدول رقم (3) *							
توزيع مفردات مجتمع الدراسة وفقاً لدرجاتهم الوظيفية عبر الإدارات المركزية العاملين بها.							
الدرجة الوظيفية	مراجع مبتدئ	مراجع مساعد	مراجع أول	رئيس مجموعة	مراقب	مجتمع الدراسة	الإدارة
الإدارة المركزية لمتابعة تنفيذ الخطة وتقويم الأداء لقطاعات الإنتاج والمشروعات القومية.	1	-	4	17	8	5	35
الإدارة المركزية لمتابعة تنفيذ الخطة وتقويم الأداء لقطاعات الخدمات العامة.	-	1	2	14	1	7	25
الإدارة المركزية لمتابعة تنفيذ الخطة وتقويم الأداء لقطاعات الاقتصاد.	-	2	1	7	10	2	22
إجمالي عدد مفردات مجتمع الدراسة.	1	3	7	38	19	14	82

* الجدول من إعداد الباحث من واقع الهيكل التنظيمي للإدارات المركزية لمتابعة تنفيذ الخطة وتقويم الأداء الثلاثة المسؤولة عن / والمكلفة بالرقابة على الأداء بالجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية، 2024.

وعلى إثر مفردات مجتمع الدراسة؛ تم توزيع عدد (82) استمارة استقصاء بواقع استمارة لكل مفردة؛ مدعومة بالمقابلة الشخصية؛ وتم الإجابة على عدد (70) استمارة بنسبة استجابة 85,4% خضعت جميعها للتحليل الإحصائي (اعتماداً على برنامج SPSS: Version 26) باستخدام الأساليب التالية: الأول؛ الإحصاء الوصفي (مقاييس النزعة المركزية ومقاييس التشتت)؛ والثاني؛ الإحصاء الاستدلالي [اختبار (T) لعينة واحدة (One Sample T Test)؛ واختبار Chi- Squire (Test)]. ونظراً لأنه من غير المعقول السؤال عن مدى كفاية مجموعة الإجراءات المقترحة قبل معرفة مدى ملاءمتها وإمكانية تطبيقها؛ لذلك بات تقسيم قائمة الاستقصاء إلى مجموعتين أساسيتين وفقاً للترتيب التالي:

- المجموعة الأولى: وتضم "27 عبارة" لاستطلاع الآراء بشأن مدى ملاءمة مجموعة الإجراءات المقترحة لمراجعة أداء الحكومات في إدارة الكوارث؛ موزعة عبر ثلاثة محاور وهي:

- المحور الأول: ويختص بالإجراءات الرقابية في مرحلة تخطيط مراجعة أداء الحكومات في إدارة الكوارث؛ وتضم "7 عبارات" مقسمة أرقام من (1-3) إجراءات رقابية عامة؛ (4-7) إجراءات رقابية خاصة.
- المحور الثاني: ويختص بالإجراءات الرقابية في مرحلة تنفيذ مراجعة أداء الحكومات في إدارة الكوارث؛ وتضم "16 عبارة" مقسمة أرقام من (8-15) إجراءات ما قبل الكارثة؛ (16-19) إجراءات أثناء الكارثة؛ (20-23) إجراءات ما بعد الكارثة.

• المحور الثالث: ويختص بالإجراءات الرقابية في مرحلة تقرير وإبلاغ ومتابعة نتائج وتوصيات مراجعة أداء الحكومات في إدارة الكوارث؛ وتضم "4 عبارات" أرقام من (24 - 27) وتخص بعض الأمور ذات الصلة.

- المجموعة الثانية: وتضم "عبارة واحدة رقم "28" لاستطلاع الآراء بشأن مدي كفاية مجموعة الإجراءات المقترحة لمراجعة أداء الحكومات في إدارة الكوارث لإتمام عملية الرقابة.

بينما هدف التطبيقي المقارن باعتباره الجانب الثاني من الدراسة -بصفة رئيسية- استقراء بعض الممارسات الفعلية "استعراض تجارب المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة (الإنتوساي) وبعض أجهزتها (عامة) والجهاز المركزي للمحاسبات (خاصة)" في شأن رقابة أداء الحكومات في إدارة الكوارث ضمن فعالية تحليل نتائج الدراسة الميدانية؛ وكان قوام الجانب التطبيقي المقارن: الاطلاع على إطار الإنتوساي للتوجيهات والإصدارات المهنية المستندة إلى الخبرة المهنية لأعضاء الإنتوساي، وتقارير رقابة الأداء على إدارة الكوارث الصادرة عن بعض أجهزتها.

2/3 اختبار صدق وثبات الاستبيان.

تم استخدام أسلوب (كرونباخ ألفا) لاختبار معاملي الثبات والصدق لعينة استطلاعية مكونة من (30) مشاهدة / مفردة من إجابة أسئلة الاستقصاء؛ وكانت نتائجها على النحو المبين بالجدول رقم (4):

أسفرت نتائج التحليل عن قيمة معاملي الثبات والصدق لتقديرات بيانات الاستبيان أكبر من 0.7 حيث:

- بلغت قيمة معامل الثبات العام لجميع فقرات الاستبيان مجتمعة وعددها (28) فقرة؛ ولفقرات المحاور الثلاث مجتمعة وعددها (27) فقرة "المتغير التجميعي العام"؛ نحو 0.935؛ 0.936 على التوالي. وبلغت قيمته لفقرات المحاور الثلاثة منفصلة 0.827؛ 0.907؛ 0.726 على الترتيب؛ وعلى المستوى الأكثر تحليلاً للمحور الأول: بلغت لفقرات إجراءات رقابية عامة نحو 0.624؛ ولفقرات إجراءات رقابية خاصة نحو 0.838؛ وللمحور الثاني: بلغت لفقرات مرحلة ما قبل الكارثة نحو 0.824؛ ولفقرات مرحلة أثناء الكارثة نحو 0.759؛ ولفقرات مرحلة ما بعد الكارثة نحو 0.815.

جدول رقم (4) * قياس مدى ثبات وصدق تقديرات بيانات الاستبيان لعدد (30) مشاهدة باستخدام أسلوب Cronbach's Alpha.			
قيمة معامل الصدق	قيمة معامل الثبات	عدد العبارات	قيمة المعاملات محاور الاستبيان
0.909	0.827	7	• فقرات المحور الأول: الإجراءات الرقابية في مرحلة تخطيط مراجعة أداء الحكومات في إدارة الكوارث؛ وتضم ما يلي: - إجراءات رقابية عامة. - إجراءات رقابية خاصة.
0.790	0.624	3	
0.915	0.838	4	
0.952	0.907	16	• فقرات المحور الثاني: الإجراءات الرقابية في مرحلة تنفيذ مراجعة أداء الحكومات في إدارة الكوارث؛ وتضم ما يلي: - مرحلة قبل الكارثة. - مرحلة أثناء الكارثة.
0.908	0.824	8	
0.871	0.759	4	
0.903	0.815	4	

			- مرحلة بعد الكارثة.
0.852	0.726	4	• فقرات المحور الثالث: الإجراءات الرقابية في مرحلة تقرير وإبلاغ ومتابعة نتائج وتوصيات مراجعة أداء الحكومات في إدارة الكوارث.
0.967	0.936	27	- المتغير التجميعي العام: ملاءمة مجموعة الإجراءات المقترحة لمراجعة أداء الحكومات على إدارة الكوارث.
0.967	0.935	28	- تقديرات بيانات الاستبيان (الثبات العام للاستبيان)
النتيجة: قيمة المعامل < 0.7 ويعني ثبات تقديرات بيانات الاستبيان.			
*المصدر: الجدول من إعداد الباحث من واقع نتائج التحليل الإحصائي لاختبار معاملي الثبات والصدق لبيانات الاستبيان.			

- بلغت قيمة معامل الصدق العام لجميع فقرات الاستبيان مجتمعة وعددها (28) فقرة؛ ولفقرات المحاور الثلاث مجتمعة وعددها (27) فقرة "المتغير التجميعي العام"؛ نحو 0.967. وبلغت قيمته لفقرات المحاور الثلاثة منفصلة 0.909؛ 0.952؛ 0.852 على الترتيب؛ وعلى المستوى الأكثر تحليلاً للمحور الأول: بلغت لفقرات إجراءات رقابية عامة نحو 0.790؛ ولفقرات إجراءات رقابية خاصة نحو 0.915؛ وللمحور الثاني: بلغت لفقرات مرحلة ما قبل الكارثة نحو: 0.908؛ ولفقرات مرحلة أثناء الكارثة 0.871؛ ولفقرات مرحلة ما بعد الكارثة نحو 0.903.

- تعتبر النسب المذكورة أعلاه ذات درجة ثبات وصدق عالية جداً - باستثناء قيمة معامل كرو نباخ ألفا لفقرات إجراءات رقابية عامة المقدره بنحو 0.624 فهي مقبولة- وتؤشر على صلاحية الاستبانة وإمكانية تمريره على كامل مفردات العينة؛ والاعتماد عليه في التطبيق الميداني للدراسة؛ وبصفة عامة تعد أصغر قيمة مقبولة لمعامل كرو نباخ ألفا هي (0.6) وأفضل قيمة تتراوح بين (0.7 إلى 0.9) وكلما زادت قيمته عن 0.9 كان ذلك أفضل على ألا تصل للواحد الصحيح.

3/3 قياس مدى الاتساق الداخلي.

تم قياس الاتساق الداخلي؛ باستخدام أسلوب ارتباط بيرسون الثنائي لحساب معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة من فقرات المحور؛ وبين الدرجة الكلية للمحور ذو الصلة؛ وكانت نتائجه على النحو المبين بالجداول أرقام (5؛6؛7) التالية:

جدول رقم (5) *

معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة بالمحور الأول والدرجة الكلية للمحور.

7	6	5	4	3	2	1	فقرات المحور
**7790.	**595	**0.847	**0.850	**0.496	**0.662	**0.675	قيمة معامل الارتباط
.000	.001	.000	.000	.005	0.000	0.000	قيمة الدلالة

*المصدر: الجدول إعداد الباحث من واقع نتائج اختبار مدى الاتساق الداخلي لبيانات الاستبيان باستخدام أسلوب ارتباط بيرسون الثنائي.
**Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed)

جدول رقم (6) *

معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة بالمحور الثاني والدرجة الكلية للمحور.

قيمة الدلالة	قيمة معامل الارتباط	فقرات المحور	قيمة الدلالة	قيمة معامل الارتباط	فقرات المحور
.009	**0.470	9	.000	** 0.636	1
.000	**0.615	10	.000	**0.650	2
.000	**0.764	11	.001	**0.596	3

.000	**0.629	12	.020	**0.424	4
.000	**0.623	13	.000	**0.741	5
.000	**0.778	14	.000	**0.750	6
.000	**0.719	15	.000	**0.656	7
.000	**0.769	16	.002	**0.538	8

*المصدر: الجدول إعداد الباحث من واقع نتائج اختبار مدى الاتساق الداخلي لبيانات الاستبيان باستخدام أسلوب ارتباط بيرسون الثنائي. ** Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed)

جدول رقم (7) *

معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة بالمحور الثالث والدرجة الكلية للمحور.

4	3	2	1	فقرات المحور
0.604**	0.751**	0.812**	0.780**	قيمة معامل الارتباط
0.000	0.000	0.000	0.000	قيمة الدلالة

*المصدر: الجدول إعداد الباحث من واقع نتائج اختبار مدى الاتساق الداخلي لبيانات الاستبيان باستخدام أسلوب ارتباط بيرسون الثنائي. ** Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed)

- يتضح من تحليل نتائج الجداول أرقام: (5؛6؛7) أن معاملات ارتباط بيرسون بين فقرات المحور وبين درجته الكلية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01 حيث تراوحت معاملات الارتباط لفقرات المحور الأول بين ارتباط طردي متوسط وبين ارتباط طردي قوي وبلغت قيمتهما بين (**0.496):

0.850***)؛ وتراوحت لفقرات المحور الثاني بين ارتباط طردي ضعيف وبين ارتباط طردي قوي وبلغت قيمتهما بين (0.424*** : 0.778**)؛ وتراوحت قيم معاملات الارتباط لفقرات المحور الثالث بين (**0.604 : 0.812**) وهو ارتباط طردي قوي؛ وبناءً عليه فإن جميع فقرات المحور متسقة داخليًا مع المحور الذي تنتمي له مما يثبت صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور بشكل يسمح بتطبيق الاستنباط على كامل مفردات العينة. وبصفة عامة تعد قيمة معامل الارتباط أقل من 0.5 - على ألا تصل للصفر - ارتباط ضعيف؛ والقيمة 0.5 ارتباط متوسط والقيمة أكبر من 0.5 - على ألا تصل للواحد الصحيح - ارتباط قوي.

4/3 نتائج اختبار فروض البحث.

1/4/3 نتائج الاستقراء التحليلي بشأن مدى ملاءمة مجموعة الإجراءات المقترحة

لمراجعة أداء الحكومات على إدارة الكوارث باستخدام الإحصاء الوصفي.

بتحليل بيانات الجدول رقم (8) يتضح إجماع الآراء بالموافقة على ملاءمة مجموعة الإجراءات المقترحة لمراجعة أداء الحكومات على إدارة الكوارث وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (8) * الإحصاء الوصفي لآراء مراجعي الأداء بشأن مدى ملاءمة مجموعة الإجراءات المقترحة لمراجعة أداء الحكومات على إدارة الكوارث.																
معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	التباين	المتوسط	درجة الموافقة %	غير موافق		غير موافق		محايد		موافق		موافق تماما		المجموعة الأولى: مدى ملاءمة إجراءات الرقابة على أداء الحكومات في إدارة الكوارث.	
					ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%		
0.140	0.631	0.399	.005	4.4 .	95.7	-	-	-	-	4.3	3	40.0	28	55.7	39	<ul style="list-style-type: none"> إجراءات رقابية عامة. 1- ممارسة نزعة الشك المهني لتخفيض خطر إغفال حالات

* المصدر: الجدول إعداد الباحث من واقع الاستقراء التحليلي لبيانات الاستبيان باستخدام أسلوب الإحصاء الوصفي.

رؤية مقترحة للمراجعة الخارجية على أداء الحكومات في إدارة الكوارث: دراسة حالة

															تثير الشك نتيجة عدم التأكد والقيود المفروضة في ظل الظروف الكارثية.	
0.120	0.551	0.304	.005	4.6	97.1	-	-	-	-	2.9	2	35.7	25	61.4	43	2- تقدير الأهمية النسبية استناداً إلى طبيعة البند والبيئة الرقابية والسياق المحيط بالأحداث الواقعة.
0.102	0.479	0.230	.005	4.7	98.6	-	-	-	-	1.4	1	24.3	17	74.3	52	3- إعداد وثائق المراجعة (الملف الدائم) بطريقة تمكن مراجع ذو خبرة ليس له علاقة سابقة بموضوع الفحص من فهم المسائل الهامة

أثناء المراجعة.																
0.0935	0.430	0.185	5.00	4.6	• الإجراءات الرقابية العامة في مرحلة تخطيط مراجعة أداء الحكومات في إدارة الكوارث											
0.105	0.492	0.242	.005	4.7	98.6	-	-	-	-	1.4	1	27.2	19	71.4	50	• إجراءات رقابية خاصة. 4- تفهم طبيعة الجهة/ البرنامج أو الموضوع المزمع مراجعته وسياقه.
0.124	0.572	0.327	.005	4.6	95.7	-	-	-	-	4.3	3	30.0	21	65.7	46	5- تقييم مخاطر بيئة الرقابة لتحديد المناطق والمجالات عالية المخاطر في تدابير وأنشطة الحد من مخاطر الكوارث.
0.130	0.583	0.340	.005	4.5	95.7	-	-	-	-	4.3	3	38.6	27	57.1	40	6- تقييم المخاطر المتزايدة للاحتيال في

رؤية مقترحة للمراجعة الخارجية على أداء الحكومات في إدارة الكوارث: دراسة حالة

																حالات الكوارث.
0.09	20.43	0.187	.005	4.8	100	-	-	-	-	-	-	24.3	17	75.7	53	7- إعداد خطة الرقابة والجدول الزمني لها.
0.088	0.414	0.171	5.00	4.7	• الإجراءات الرقابية الخاصة في مرحلة تخطيط مراجعة أداء الحكومات في إدارة الكوارث.											
0.080	0.369	0.136	5.00	4.6	المحور الأول: الإجراءات الرقابية في مرحلة تخطيط مراجعة أداء الحكومات في إدارة الكوارث											
																-مرحلة تنفيذ مراجعة أداء الحكومات في إدارة الكوارث .
0.159	0.717	0.514	5.00	4.5	94.3	1.4	1	-	-	4.3	3	34.3	24	60.0	42	• مرحلة ما قبل الكارثة تدابير الوقاية والتخفيف " 8- تقييم مدى تعزيز البيئة التشريعية بالقوانين والأنظمة

																	ذات الصلة بالحد من الكوارث.
00.15	0.675	0.456	5.00	4.5	97.2	1.4	1	-	-	1.4	1	44.3	31	52.9	37	9- تقييم مدى كفاية أطر العمل وتنظيم السلطات المعنية وتحقيق التنسيق بين الأطراف المعنية بإدارة الكوارث.	
8.6	6	50.0	35	40.0	28	-	-	-	-	1.4	1	37.1	26	61.5	43	10- تقييم مدى كفاية أدوات الإدارة المستخدمة في إتاحة البيانات الدقيقة في الوقت المناسب لتحقيق أهداف خفض مخاطر الكوارث.	
0.159	0.684	0.468	4.00	4.3	90.0	-	-	1.4	1							11- تقييم	

رؤية مقترحة للمراجعة الخارجية على أداء الحكومات في إدارة الكوارث: دراسة حالة

																الاستراتيجية الوطنية للتأهب للكوارث ومدى كفاية وضع واختبار خطط العمل.
0.141	0.619	0.382	4.00	4.4	92.9	-	-	-	-	7.1	5	48.6	34	44.3	31	12- تقييم مدى كفاية وموضوعية وموثوقية تقييمات مخاطر الكوارث ومحاور الضعف للحكومة أو المجتمع.
0.118	0.543	0.295	5.00	4.6	97.1	-	-	-	-	2.9	2	31.4	22	65.7	46	13- تقييم مدى كفاية أنظمة الإنذار المبكر والتحقق من رصد الأخطار والتنبيه بها.

0.158	0.679	0.460	4.00	4.3	91.5	-	-	1.4	1	7.1	5	47.2	33	44.3	31	14- تقييم مدى كفاية برامج التدريب والتثقيف والتوعية العامة والمشاركة المجتمعية.
0.152	0.653	0.427	4.00	4.3	92.9	-	-	1.4	1	5.7	4	51.5	36	41.4	29	15- تقييم مدى تهيئة المناطق العشوائية لجعلها حضرية وسهلة التكيف مع الكوارث وخفض المخاطر فيها.
0.111	0.490	0.240	5.00	4.4	• الإجراءات الرقابية في مرحلة تنفيذ مراجعة أداء الحكومات في إدارة مرحلة قبل الكارثة.											
																• مرحلة التعامل مع الكارثة " تدابير

رؤية مقترحة للمراجعة الخارجية على أداء الحكومات في إدارة الكوارث: دراسة حالة

0.106	0.498	0.248	5.00	4.7	98.6	-	-	-	-	1.4	1	28.6	20	70.0	49	الاستجابة للطوارئ". 16- الإغاثة والإنقاذ والإسعافات الأولية للجرحي والتعامل السليم مع الموتى تقييم أعمال.
0.130	0.583	0.340	5.00	4.5	95.7	-	-	.41	1	.92	2	42.8	30	52.9	37	17- تقييم عمليات المشتریات العامة الطارئة.
0.108	0.496	0.246	5.00	4.6	100	-	-	-	-	-	-	41.4	29	58.6	41	18- تقييم إدارة أموال المساعدة المالية والخدمات والمعونة الغذائية الطارئة المقدمة

																للسكان المتضررين.
0.124	0.556	0.310	5.00	4.5	97.1	-	-	-	-	2.9	2	40.0	28	57.1	40	19- تقييم الموثوقية والدقة والتوقيت المناسب ليانات أنشطة المساعات المرتبطة بالكوارث.
0.091	0.418	0.175	5.00	4.6	• الإجراءات الرقابية في مرحلة تنفيذ مراجعة أداء الحكومات في إدارة مرحلة التعامل مع الكارثة "أثناء".											
0.140	0.630	0.397	5.00	4.5	92.9	-	-	-	-	7.1	5	40.0	28	52.9	37	• مرحلة ما بعد الكارثة. " تدابير التأهيل وإعادة الإعمار." 20- تقييم أنشطة تخفيف المعاناة المادية والنفسية

رؤية مقترحة للمراجعة الخارجية على أداء الحكومات في إدارة الكوارث: دراسة حالة

																للمتضررين الناجين.
0.130	0.583	0.340	5.00	4.5	95.7					4.3	3	42.8	30	52.9	37	21- تقييم أنشطة استكشاف فرص الحد من مخاطر الكوارث مستقبلاً.
0.130	0.582	0.339	5.00	4.5	95.7	-	-	-	-	4.3	3	45.7	32	50.0	35	22- تقييم أنشطة إعادة بناء المساكن والمباني والبنية التحتية.
0.121	0.546	0.298	4.00	4.4	97.1	-	-	-	-	2.9	2	55.7	39	41.4	29	23- تقييم أنشطة استعادة الخدمات والنشاط والاقتصاد المحلي.
0.112	0.493	0.243	5.00	4.4	• الإجراءات الرقابية في مرحلة تنفيذ مراجعة أداء الحكومات في إدارة مرحلة ما بعد الكارثة.											

0.094	0.424	0.180	5.00	4.5	المحور الثاني: الإجراءات الرقابية في مرحلة تنفيذ مراجعة أداء الحكومات في إدارة الكوارث.											
																مرحلة تقرير وإبلاغ ومتابعة نتائج وتوصيات مراجعة أداء الحكومات في إدارة الكوارث.
0.124	0.557	0.311	5.00	4.5	97.1	-	-	-	-	2.9	2	41.4	29	55.7	39	24- مراعاة أثر القيود الناتجة عن الكوارث على نطاق عملية المراجعة.
0.145	0.654	.428	5.00	4.5	94.3	-	-	1.4	1	4.3	3	37.2	26	57.1	40	25- الإبلاغ عن حالات الاحتياط والحذر في معالجة الحالات غير المؤكدة.
0.102	0.478	0.229	5.00	4.7	100	-	-	-	-	-	-	34.3	24	65.7	46	26- التوصية برفع مستوى الوعي

رؤية مقترحة للمراجعة الخارجية على أداء الحكومات في إدارة الكوارث: دراسة حالة

																العام بمخاطر الكوارث وآثارها المحتملة.
0.103	0.494	0.245	5.00	4.8	97.1	-	-	-	-	2.9	2	18.6	13	78.5	55	27- متابعة تنفيذ الجهات الخاضعة للرقابة والجهات الأخرى ذات العلاقة - الإجراءات التصحيحية بشأن نتائج الرقابة وتوصياتها.
0.094	0.433	0.188	5.00	4.6	المحور الثالث: الإجراءات الرقابية في مرحلة تقرير وإبلاغ ومتابعة نتائج وتوصيات مراجعة أداء الحكومات في إدارة الكوارث.											
0.082	0.371	0.138	5.00	4.5	المتغير التجميعي الإجمالي للمجموعة الأولى: ملاءمة مجموعة الإجراءات المقترحة لمراجعة أداء الحكومات على إدارة الكوارث.											

- تراوحت نسب الموافقة على ملاءمة إجراءات مراجعة أداء الحكومات على إدارة الكوارث وفقاً للتوزيع التكراري النسبي بين (90% - 100%) فقد احتل كل من الإجراء الرقابي: "إعداد خطة الرقابة والجدول الزمني لها."؛ و"تقييم إدارة أموال المساعدة المالية والخدمات والمعونة الغذائية الطارئة المقدمة للسكان المتضررين"؛ و"التوصية برفع مستوى الوعي العام بمخاطر الكوارث وآثارها المحتملة" أعلى نسبة موافقة بلغت 100%؛ بينما حظي "تقييم الاستراتيجية الوطنية للتأهب للكوارث ومدى كفاية وضع واختبار خطط العمل" بأقل نسبة موافقة بلغت 90% (ولكنها نسبة مرتفعة جداً)؛ ويبي معارضو هذا الإجراء رأيهم اعتقاداً منهم بما يلي: يعد تقييم الاستراتيجية الوطنية للتأهب للكوارث وخطط العمل من الموضوعات التي تخرج عن نطاق عمل الجهاز الأعلى للرقابة المنصوص عليها في تشريعه، وهناك جهات أخرى منوط بها هذا الدور التقييمي؛ فضلاً عن إعداد الاستراتيجية الوطنية يتم في ظل عدة اعتبارات قد يكون غير متاح الاطلاع على بعضها بشكل يتعذر معه إبداء رأي المراجع الخارجي الحكومي عن مدى كفايتها. وكذا عدم منح بعض الأجهزة العليا للرقابة الصلاحيات الكافية في تقييم السياسات العامة والخطط الاستراتيجية المستقبلية.

ويرد الباحث على وجهة نظر هؤلاء مؤكداً على أهمية تطبيق هذا الإجراء ضمن إجراءات مراجعة أداء الحكومات على إدارة الكوارث؛ إذ يعد تقييم الاستراتيجيات الوطنية وخطط العمل من صميم عمل الجهاز الأعلى للرقابة؛ ويستشهد في ذلك بما يلي:

✓ بدايةً؛ ينوه الباحث إلى ما أكدت عليه المادتان رقما (4، 5) من قانون الجهاز على دوره الرقابي في مجال رقابة الأداء بشأن تتبع مدى نجاح الخطة

العامّة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في إقامة التوازن الاقتصادي بين القطاعات المختلفة واكتشاف مواطن الاختناق التي تمنع تنفيذها وتحقيق الأهداف المحددة؛ ومراجعة السجلات المقرر امساكها للخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وسجلات متابعة تنفيذها؛ وأجاز لمجلس النواب أن يكلف الجهاز بإعداد تقارير عن نتائج متابعته لتنفيذ الخطة وما تحققه من أهدافها، وأن يطلب منه إبداء الرأي في تقارير المتابعة التي تعدها وزارة التخطيط.

(القانون رقم 144 لسنة 1988 المعدل بالقانون 157 لسنة 1998 بشأن اصدار قانون الجهاز المركزي للمحاسبات، القاهرة، 1998)

وعلى المستوى التطبيقي؛

تتمثل تجربة الإنتوساي في ذلك الشأن "وفقاً لإطار الإنتوساي للتوجيهات والإصدارات المهنية" فيما يلي:

✓ وصّف معيار الإنتوساي ISSAI 100 رقابة القطاع العام " أي الرقابة على الأموال العامة" بأنها عملية منهجية من الحصول على الأدلة وتقييمها بصورة موضوعية لتحديد ما إذا كانت المعلومات أو الظروف الفعلية تتماشى مع المعايير المقررة. وتعتبر ضرورية من حيث أنها تزود الهيئات التشريعية والإشرافية والمسؤولين عن الحوكمة والجمهور بمعلومات وتقييمات مستقلة وموضوعية بخصوص إدارة السياسات أو البرامج أو العمليات الحكومية وأدائها.

(INTOSAI, ISSAI 100, 2019)

✓ أكد معيار الإنتوساي ISSAI 3000 على أن العديد من المواضيع في رقابة الأداء هي مواضيع ذات حساسية سياسية لأنها قد تتعلق بأداء البرامج العامة ذات الأولوية من قبل الحكومة؛ و/ أو فحص كفاءة وفعالية إعداد وتنفيذ القرارات المتخذة من قبل السلطة التشريعية أو السلطة التنفيذية.... ولا يعني ذلك التشكيك في النوايا والقرارات الصادرة عن السلطة التشريعية..، ولكن يتعلق الأمر بفحص ما إذا كان أية أوجه قصور في القوانين واللوائح أو تنفيذها قد حالت دون تحقيق الأهداف المحددة.

(INTOSAI, ISSAI 3000, 2019)

✓ أكد دليل 9020 للإنتوساي "تقييم السياسات العمومية" على عدم تفرد الأجهزة العليا للرقابة بمهمة تقييم الاستراتيجيات والسياسات العمومية -ليان مدى وجاهتها وجدواها- بل هناك جهات أخرى تتقاسم معها هذا الدور (مؤسسات جامعية مستقلة؛ ذلك بمبادرة منها أو بطلب من الفاعلين السياسيين كالبرلمان، والمكاتب الاستشارية الخاصة وذلك بطلب من إحدى السلطات العمومية والمؤسسات الإدارية وغيرها..). ولكن مع ذلك يبقى الجهاز الأعلى للرقابة الفاعل الطبيعي بامتياز في مجال تقييم السياسات العمومية لما يحيط أعماله من ضمانات الاستقلالية والإلمام بالمعارف الضرورية ذات الصلة بمنهجية التقييم؛ فضلاً عن تجاربه المتراكمة عبر المهام التقييمية التي يجريها على السياسات العمومية؛ وخلافاً للجهات الأخرى الخاصة المنوط بها عملية التقييم؛ ولا تحتاج الأجهزة العليا للرقابة إلى إثبات ما يميز عملها من موضوعية واستقلالية تجاه الحكومة وتجاه أي نوع من أنواع المصالح الخاصة.

وإجمالاً لا ينبغي أن يتوقف تقييم السياسات العمومية عند الأهداف المحددة سلفاً فهي تتيح الذهاب إلى حد انتقاد الأهداف التي تحددها القوانين لكن يبقى التحدي الأبرز في الوصول إلى تقدير قيمة السياسة العمومية وفعالية الوسائل المسخرة لها. (INTOSAI, GUID 9020, 2019)

ويعتقد الباحث -بناءً على ما تقدم- بأن تقييم الاستراتيجية الوطنية لإدارة الكوارث من جانب الجهاز الأعلى للرقابة عامة والجهاز المركزي للمحاسبات خاصة من صميم عمله الرقابي وليس بمنأى عن تتبع مدى نجاح الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ فهو تقييم للسياسات العمومية أيضاً لبيان مدى وجاهتها (والتي تقاس بالتوفيق بين أهدافها والحاجات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي كانت وراء اعتمادها) وجدواها (والتي تقاس بمدى التقارب بين أثرها والحاجات التي تسعى إلى الاستجابة إليها).

وتتمثل تجربة الأجهزة العليا للرقابة في ذلك الشأن فيما يلي:

أوضح تقرير المراجعة الصادر عن مكتب المراجع العام لمدينة أوستين عاصمة تكساس الأمريكية بشأن مدى جاهزة مدينة أوستين للتعامل مع عاصفة أوري الشتوية؛ أن هدف المهمة الرقابية: "تقييم الاستراتيجية الوطنية لإدارة الكوارث" عبر تقييم جهود خطط التأهب للكوارث وبيان مدى استعدادها لمواجهة عاصفة أوري الشتوية بشكل فعال ومنصف؛ وقد أسفرت نتائج عملية المراجعة عن عدم استعداد المدينة للاستجابة للعاصفة الشتوية أوري وذلك كما يلي:

(Office of the City Auditor, Audit Report, Austin, 2021)

- ❖ لم تأخذ جهود التخطيط والتأهب لمواجهة الكوارث في الاعتبار بشكل كاف مخاطر عاصفة شتوية شديدة أو كارثة واسعة النطاق؛ ولم تقم بإعداد السكان بشكل مناسب لمواجهة المخاطر المحتملة مثل: الطرق غير الصالحة وانقطاع التيار الكهربائي أو المياه لفترات طويلة، ولم تضمن الحصول على الموارد الكافية بما في ذلك الموظفين والامدادات للاستجابة بفعالية للعاصفة، فضلاً عن عمومية الخطط وعدم احتوائها على الخصوصية اللازمة لمساعدة الموظفين على خدمة السكان الذين هم في أشد الحاجة إلى المساعدة. فهذه "المدينة" لم تقم تاريخياً بإعطاء الأولوية أو تمويل الاستعداد للكوارث.
- ❖ لا يوجد آلية رسمية للتعامل مع أصحاب المصلحة للمساعدة في الوصول إلى السكان المعرضين للخطر قبل أو أثناء الكارثة.
- ❖ لم تنتقل الرسائل المبكرة الموجهة إلى سكان أوستن مدى الحاح الوضع؛ ولم تتواصل بشكل فعال معهم قبل العاصفة الشتوية أو خلالها، ونتيجة لذلك تُرك السكان بدون معلومات مهمة؛ وتلقوا الحد الأدنى من المعلومات بعد فوات الأوان بشكل حال دون البقاء آمنين وكانت بلغات غير الإنجليزية؛ وأقل توقيتاً من الرسائل باللغة الإنجليزية.
- ❖ تفتقر المدينة إلى آلية فعالة لضمان توفير موظفين وتدريبهم على الاستجابة للكوارث؛ وإلى إمكانية الوصول إلى الأفراد الأكثر ضعفاً في المجتمع؛ فليس لديها طريقة جيدة لقياس جهود التوعية التي تبذلها.
- ❖ لم تتخذ المدينة أي إجراء بشأن الإجراءات الموصي بها مسبقاً والتي إذا تمت معالجتها قد يؤدي إلى تحسين استجابتها: كالتخطيط لأحداث الطوارئ

- الموسعة؛ تحسين الوصول إلى اللغة؛ توفير الطاقة الاحتياطية في مرافق المدينة التي قد تكون بمثابة ملاجئ.
- ❖ عدم توافر مخزون إمدادات طوارئ كافٍ للاعتماد عليه أثناء حالات الطوارئ.
- وأوصى مكتب المراجع العام بمدينة أوسين ب:**
- ❖ وضع استراتيجية أو خطة رسمية لإشراك المجتمع في الاستعداد للكوارث.
- ❖ العمل مع مدير مكتب الاتصالات والإعلام لإعداد وتنفيذ خطة الوصول إلى اللغة في حالات الطوارئ.
- ❖ التخطيط والتدريب وإجراء التمارين للأحداث الكارثية، بما في ذلك العواصف الشتوية الشديدة.
- ❖ التأكد من تلبية جهود الاستجابة للكوارث لاحتياجات الفئات السكانية الضعيفة من خلال: تطوير إجراءات محددة لضمان استجابات عادلة وتقييم ما إذا كانت جهود الاستجابة للكوارث تصل إلى الأشخاص الضعفاء وتلبي احتياجاتهم، واستخدام النتائج لتوجيه التخطيط للمضي قدماً وتنفيذ ورصد خطة شاملة للتواصل مع هذه الفئات في جميع مراحل الكارثة.
- ❖ تحديد أولويات وتتبع تنفيذ التوصيات السابقة المتعلقة بالتأهب والاستجابة للكوارث.
- ❖ التأكد من أن المدينة لديها إمدادات ومعدات طوارئ كافية لمواجهة الكوارث المستقبلية.

وعلى إثر ما تقدم؛ يتضح مدى توافق نتائج وتوصيات المهمة الرقابية ومجموعة إجراءات الرقابة المقترحة من جانب الباحث لرقابة المراجع الخارجي الحكومي في مرحلة ما قبل الكارثة " تدابير الاستعداد والوقاية" للتحقق من تقييمات مخاطر الكوارث ومحاور الضعف للحكومة، والتنسيق بين الأطراف ذات الصلة، وإتاحة البيانات الدقيقة في الوقت المناسب، والإنذار المبكر والتدريب والتنظيف والتوعية العامة والمشاركة المجتمعية.

- بلغت قيمة "المنوال" - كأحد مقاييس النزعة المركزية- وهي القيمة الأكثر تكرارًا على مستوى المتغير التجميعي الإجمالي للمجموعة الأولي؛ وعلى مستوى المحاور الثلاثة (وعناصرها الرئيسة) القيمة "5" والتي تعبر عن الإجابة ب (موافق تمامًا) لتتطابق نتائج التحليل الإحصائي الوصفي "التوزيع التكراري النسبي" مع نتائج غيره من مقاييس التحليل الإحصائي الوصفي الأخرى في جوانبه الرئيسة بشأن درجة الموافقة على ملاءمة إجراءات مراجعة أداء الحكومات على إدارة الكوارث؛ حيث يمثل الاتجاه العام للمتغير التجميعي: ملاءمة مجموعة الإجراءات المقترحة لمراجعة أداء الحكومات على إدارة الكوارث "موافق تمامًا" إذ بلغ المتوسط الحسابي نحو 4.5 (والذي يمثل في ميزان تقديرات ليكرت الخماسي أوافق تمامًا) وبلغ التباين نحو 0.138، الانحراف المعياري نحو 0.371، ومعامل الاختلاف نحو 0.082، "وهي مقاييس تشتت ذات قيم منخفضة جدًا" مما يشير إلى أن آراء المستقصى منهم مجتمعة كانت أقل تشتتًا؛ ومن ثم كانت الموافقة بالإجماع بدرجة عالية على ملاءمة الإجراءات المقترحة لمراجعة أداء الحكومات على إدارة الكوارث. وعلى مستوى محاوره الثلاثة:

✓ يمثل الاتجاه العام للمحور الأول: الإجراءات الرقابية في مرحلة تخطيط مراجعة أداء الحكومات في إدارة الكوارث "موافق تماماً" حيث بلغ المتوسط الحسابي نحو 4.6 (والذي يمثل في ميزان تقديرات ليكرت الخماسي أوافق تماماً) وبلغ التباين نحو 0.136؛ الانحراف المعياري نحو 0.369 ومعامل الاختلاف نحو 0.080 "وهي مقاييس تشتت ذات قيم منخفضة جداً" مما يشير إلى أن آراء المستقصى منهم مجتمعة كانت أقل تشتتاً؛ ومن ثم كانت الموافقة بالإجماع بدرجة عالية على ملاءمة الإجراءات الرقابية في مرحلة تخطيط مراجعة أداء الحكومات في إدارة الكوارث.

✓ يمثل الاتجاه العام للمحور الثاني: الإجراءات الرقابية في مرحلة تنفيذ مراجعة أداء الحكومات في إدارة الكوارث "موافق تماماً" حيث بلغ المتوسط الحسابي نحو 4.5 (والذي يمثل في ميزان تقديرات ليكرت الخماسي أوافق تماماً) وبلغ التباين نحو 0.180؛ الانحراف المعياري نحو 0.424 ومعامل الاختلاف نحو 0.094 "وهي مقاييس تشتت ذات قيم منخفضة جداً" مما يشير إلى أن آراء المستقصى منهم مجتمعة كانت أقل تشتتاً؛ ومن ثم كانت الموافقة بالإجماع بدرجة عالية على ملاءمة الإجراءات الرقابية في مرحلة تنفيذ مراجعة أداء الحكومات في إدارة الكوارث.

✓ يمثل الاتجاه العام للمحور الثالث: الإجراءات الرقابية في مرحلة تقرير وإبلاغ ومتابعة نتائج وتوصيات مراجعة أداء الحكومات في إدارة الكوارث. "موافق تماماً" حيث بلغ المتوسط الحسابي نحو 4.6 (والذي يمثل في ميزان تقديرات ليكرت

الخماسي أوافق تماماً) وبلغ التباين نحو 0.188؛ الانحراف المعياري نحو 0.433 ومعامل الاختلاف نحو 0.094 "وهي مقاييس تشتت ذات قيم منخفضة جداً" مما يشير إلى أن آراء المستقصى منهم مجتمعة كانت أقل تشتتاً؛ ومن ثم كانت الموافقة بالإجماع بدرجة عالية على ملاءمة الإجراءات الرقابية في مرحلة تقرير وإبلاغ ومتابعة نتائج وتوصيات مراجعة أداء الحكومات في إدارة الكوارث.

- بلغت قيمة "النوال" على المستوى الأكثر تحليلاً وفقاً لكل إجراء رقابي مقترح وعددها 27 إجراء القيمة "5" والتي تعبر عن الإجابة ب (موافق تماماً) لتتطابق نتائج التحليل الإحصائي الوصفي "التوزيع التكراري النسبي" مع نتائج غيره من مقاييس التحليل الإحصائي الوصفي الأخرى بشأن درجة الموافقة على ملاءمة وإمكانية تطبيق إجراءات مراجعة أداء الحكومات على إدارة الكوارث - باستثناء الإجراءات أرقام (11، 12، 14، 15، 23) حيث بلغت قيمة النوال "4" والتي تعبر عن الإجابة ب (موافق) مقابل متوسط حسابي بلغ قيمته أكثر من 4.2 (والذي يمثل في ميزان تقديرات ليكرت الخماسي أوافق تماماً) - وتراوحت قيمة معامل الاختلاف باعتباره أكثر مقاييس التشتت دقة بين (0.09 : 0.159) وهي قيم تشتت منخفضة جداً؛ مما يشير إلى أن آراء المستقصى منهم مجتمعة - على كل إجراء رقابي - كانت أقل تشتتاً؛ ومن ثم كانت الموافقة بالإجماع بدرجة عالية على ملاءمة الإجراءات المقترحة لمراجعة أداء الحكومات على إدارة الكوارث.

- لم تحظ بعض الإجراءات المقترحة لمراجعة أداء الحكومات على إدارة الكوارث على قبول بعض المستقصى منهم بشأن ملاءمتها وإمكانية تطبيقها حيث:

✓ لم تحظ أربعة إجراءات مقترحة على القبول من جانب أحد المستقصى منهم وهي: تقييم مدى تعزيز البيئة التشريعية بالقوانين والأنظمة ذات الصلة بالحد من الكوارث؛ تقييم مدى كفاية أطر العمل وتنظيم السلطات المعنية وتحقيق التنسيق بين الأطراف المعنية بإدارة الكوارث؛ تقييم مدى تهيئة المناطق العشوائية لجعلها حضرية وسهلة التكيف مع الكوارث وخفض المخاطر فيها؛ تقييم مدى كفاية برامج التدريب والتثقيف والتوعية العامة والمشاركة المجتمعية حيث تراوح رأيه بشأنها بين (غير موافق وغير موافق على الإطلاق) بحجة أن هذه الإجراءات خارج نطاق عمل الجهاز الأعلى للرقابة المنصوص عليها في تشريعه ووجود أجهزة أخرى داخل الدولة منوط بها هذا العمل - على الرغم من اكتسابها بإجماع الآراء نسب موافقة مرتفعة بلغت 94.3%؛ 97.2%؛ 92.9%؛ 91.5% على الترتيب؛ ويرد الباحث على هذا الرأي بما يلي:

○ تقييم مدى تعزيز البيئة التشريعية بالقوانين والأنظمة ذات الصلة بالحد من الكوارث.

تعد القوانين والأنظمة ذات الصلة بموضوع الرقابة عامة، وموضوع رقابة إدارة الكوارث خاصة هي بمثابة معايير رقابية أي "المقاييس المستخدمة من جانب المراجع الخارجي الحكومي لتقييم موضوع الرقابة".

وعلى المستوى التطبيقي؛ يستشهد الباحث بتجربة الإنتوساي في ذلك الشأن "وفقاً لإطار الإنتوساي للتوجيهات والإصدارات المهنية" فيما يلي:

أكد معيار الإنتوساي 3000 (ف: 45-51) على ضرورة وضع "اختيار" المدقق المعايير الملائمة والتي تتوافق مع الهدف والأسئلة الرقابية وتتعلق بمبادئ الاقتصاد والكفاءة و / أو الفعالية؛ ومناقشتها مع الجهة الخاضعة للرقابة خلال مرحلة التخطيط و/ أو تنفيذ الرقابة لضمان فهم متقاسم ومشترك حول المعايير التي سيتم اعتمادها عند تقييم موضوع الرقابة، وهو ما يكتسب أهمية خاصة عندما لا يتم تحديد معايير الرقابة مباشرة من خلال القوانين أو الوثائق الرسمية الأخرى؛ بشكل يؤكد على ضرورة تحقق المراجع الخارجي الحكومي من تعزيز البيئة التشريعية بالقوانين والأنظمة ذات الصلة بالحد من الكوارث - باعتبارها معايير رقابية توفر أساساً مناسباً ومعقولاً للتقييم مقارنة بأهداف الرقابة- وهذا من صميم عمله.

- تقييم مدى تهيئة المناطق العشوائية لجعلها حضرية وسهلة التكيف مع الكوارث وخفض المخاطر فيها.
- تقييم مدى كفاية أطر العمل وتنظيم السلطات المعنية وتحقيق التنسيق بين الأطراف المعنية بإدارة الكوارث.

ويري الباحث أن هذين الإجراءين يمثلان دوراً أصيلاً في عمل الجهاز الأعلى للرقابة؛ فعلى المستوى التطبيقي؛ يستشهد بتجربة عن محكمة المراجعة الهولندية فيما يلي:

أوضح التقرير الصادر عن محكمة المراجعة الهولندية بشأن: "تدابير التكيف مع سيناريوهات تغير المناخ في المنطقة شبه القاحلة البرازيلية فيما يتعلق بالأمن المائي"؛ هدف المهمة الرقابية: تقييم إلى أي مدى تأخذ

الإجراءات الحكومية بشأن الأمن المائي في المنطقة شبه القاحلة البرازيلية في الاعتبار سيناريوهات تغير المناخ؛ والفترة الخاضعة للمراجعة عام 2008؛ ونطاقها: التقييم من قبل المؤسسات الحكومية حول نقاط الضعف والآثار والمخاطر والسياسات العامة الحكومية أو إجراءات مماثلة لضمان الأمن المائي في المنطقة شبه القاحلة، استجابة للآثار المحتملة لتغير المناخ؛ جاهزية المؤسسات العمومية المسؤولة عن إدارة الموارد المائية لدمج المبادئ التوجيهية التي أشارت إليها الحكومة الفيدرالية للتكيف مع تأثيرات تغير المناخ.

وتوصلت عملية المراجعة إلى عدة نتائج من أهمها: لم يتم إجراء أي تقييم لمخاطر تغير المناخ في المنطقة شبه القاحلة من قبل الحكومة؛ لم تأخذ سياسات التنمية المتعلقة بإدارة وتوزيع المياه وتوزيعها في الاعتبار الآثار المحتملة لتغيرات المناخ؛ لم تأخذ الدراسات التي أجرتها الحكومة والتي تقترح مبادئ توجيهية بشأن تنفيذ السياسات المتعلقة بقطاع المياه في الاعتبار التأثيرات المحتملة لتغيرات المناخ.

وأوصت المؤسسات المسؤولة عن تنفيذ الخطة الوطنية بشأن تغير المناخ بتعزيز التنسيق المؤسسي والسياسي بين مختلف قطاعات الحكومة الاتحادية من أجل إنتاج تقييم وطني لمخاطر تغير المناخ وتشجيع تطور البحوث التقنية بشأن تأثيرات تغير المناخ على المياه شبه القاحلة في البرازيل، كما أوصت المؤسسة المسؤولة عن تنفيذ السياسات البيئية باعتماد تدابير لتثبيت نظام الإنذار بالجفاف والتصحر، وتعزيز تطوير نمذجة سيناريو تغير المناخ للبرازيلي المنطقة شبه

القاحلة، وتشجيع المؤسسات المسؤولة لتخطيط وتنفيذ سياسات الموارد المائية التي تأخذ في الاعتبار التأثيرات المحتملة لتغير المناخ.

(Brazilian Court of Audit, Audit Report, 2009)

ويري الباحث أن هذه التجربة إنما تؤكد على أن من مهام المراجع الخارجي الحكومي عند رقابة أداء الحكومات في إدارة الكوارث تقييم مدى تهيئة البيئة وتدابير التكيف مع سيناريوهات الكوارث لخفض مخاطرها، وتقييم مدى كفاية أطر العمل وتنظيم السلطات المعنية وتحقيق التنسيق بين الأطراف المعنية بإدارة الكوارث.

○ تقييم مدى كفاية برامج التدريب والتثقيف والتوعية العامة والمشاركة المجتمعية.

ينوه الباحث في هذا الشأن إلى جانب من التقرير الصادر عن محكمة المراجعة الهولندية بشأن المساهمة الهولندية من جانب الصندوق الائتماني في إعادة إعمار سينت مارتن (Sint Maarten) خلال عام 2018؛ حيث هدفت المهمة الرقابية دراسة الاتفاقيات التي تغطيها مساهمة الهولنديين في إعادة إعمار سينت مارتن ومدى الالتزام بهذه الاتفاقيات في الممارسة العملية، وما هي آثار ذلك على التخطيط والتقدم المحرز في جهود إعادة الإعمار في سانت مارتن؟ وكان من بين الاتفاقيات التي شملها عملية المراجعة برنامج المهارات والتدريب؛ وقد توصلت نتائج المراجعة في هذا الشأن إلى أنه: تم تمويل برنامج المهارات والتدريب من قبل الهولنديين والبنك الدولي؛ ولكن تم تخصيص حوالي 80% من الأموال لدعم

الدخل للمشاركين، بينما تم إنفاق حوالي 20% على تكاليف البرنامج؛ كما تولى البنك الدولي تمويل البرنامج بعد أن تم تشغيله لفترة قصيرة.

(The Netherlands Court of Audit, Audit Report, 2018)

ويري الباحث أن تجربة محكمة المراجعة الهولندية هذه؛ وكذلك تقرير المراجعة الصادر عن مكتب المراجع العام لمدينة أوستين الأمريكية بشأن تقييم الاستراتيجية الوطنية للكوارث؛ "أكدوا على أنه من بين مهام المراجع الخارجي الحكومي عند رقابة أداء الحكومات في إدارة الكوارث تقييم مدى كفاية برامج التدريب -على الاستجابة للكوارث- والتثقيف والتوعية العامة والمشاركة المجتمعية .

✓ لم يحظ مدى ملاءمة وإمكانية تطبيق الإجراءات المقترح بشأن تقييم عمليات المشتريات العامة الطارئة القبول من جانب أحد المستقصى منهم حيث كان رأيه غير موافق على الرغم من الإجماع عليه بدرجة موافقة 95.7%؛ بحجة أن عملية الشراء الطارئ هي إجراء نادر الحدوث؛ حيث يتطلب الاستعداد والتأهب للكارثة استعدادات مسبقة وخطة استراتيجية تضمن كافة الاحداث المتوقع حدوثها وبالتالي الاحتياجات المطلوبة لا يتم تلبيتها وسدها عن طريق طلبات الشراء العاجل بل من خلال مخزون يتم نقله؛ فقد لا تتوافر في بعض الأحيان السيولة لدى بعض الحكومات لتلبية الاحتياجات الطارئة وإنما تعتمد على الإعانات.

على المستوى التطبيقي؛ " وفقاً لتقارير رقابة الأداء على إدارة الكوارث "

يؤكد الباحث؛ على اعتبار عمليات المشتريات العامة الطارئة من الأمور الطبيعية والضرورية للتعامل مع الكوارث "عامة" والجوائح والأوبئة "خاصة" وتقييمها بات أمراً ملحاً. ويُذكر بالملاحظة الواردة بتقرير المراجعة الصادر عن مكتب المراجع العام لمدينة أوستين الأمريكية "مدى جاهزة مدينة أوستين للتعامل مع عاصفة أوري الشتوية" بشأن عدم توافر مخزون كاف من إمدادات الطوارئ على مستوى المدينة ككل للاعتماد عليه أثناء حالات الطوارئ؛ بشكل يؤكد على ضرورة إجراء عمليات شراء طارئة لسد هذا العجز.

وأشار تقرير المراجعة الصادر - عن المراقب المالي والمراجع العام للحسابات في الهند - بشأن العمليات المالية لمنظمة الصحة العالمية في السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020 إلى ملاحظات في شأن عملية الشراء الطارئ على النحو التالي:

❖ " يعد شراء اللوازم والمواد الطبية أمراً حيويًا لإنقاذ الأرواح في حالات الطوارئ وتحسين صحة السكان خلال التدخل البرمجي من المنظمة. وقد شهد الإنفاق على اللوازم والمواد الطبية زيادة بمقدار الضعف في عام 2020 مقارنة بالسنوات السابقة. وصدرت أوامر شراء بقيمة 866,72 مليون دولار أمريكي خلال عام 2020؛ منها 776,19 مليون دولار أمريكي (90%) عبارة عن مشتريات طارئة؛ وكان نحو 82,76 % (717,29 مليون دولار أمريكي) من أصناف الطوارئ المشتراه أصناف غير معتمدة على الفهارس".

❖ " نقر بأن عام 2020 عام غير طبيعي للقطاع الطبي، الذي شهد اضطرابات في السوق وسلسلة التوريد بسبب ارتفاع الطلب ونقص العرض. وقد تأثرت الخدمات اللوجستية كذلك. ومع تطور الجائحة اضطلعت المنظمة بالمهمة الشاقة المتمثلة في شراء وتخزين مواد الطوارئ المتعلقة بكوفيد-19، على الرغم من قدرتها المحدودة. ويمكن أن تُعزي بعض الثغرات وأوجه القصور إلى تلك الحالة الصعبة وغير المسبوقة. ولذلك، ينبغي استخدام نتائج هذه المراجعة لتعزيز نظام المشتريات والتأهب في حالات الطوارئ."

(Comptroller & General Auditor of India, Audit Report.2021)

✓ لم يحظ الإجراء المقترح بشأن الإبلاغ عن حالات الاحتيال والحذر في معالجة الحالات غير المؤكدة القبول من جانب أحد المستقصى منهم حيث كان رأيه غير موافق على الرغم من الإجماع عليه بدرجة موافقة 94.3%؛ بحجة أن الإبلاغ عن الحالات غير المؤكدة لها تكلفة مراجعة وفي ظل الأوضاع الاقتصادية يجب توجيه تلك النفقات لبنود أخرى.

نوه الباحث في متن البحث بشأن الإبلاغ يكون عن حالات الاحتيال المؤكدة حيثما يكون لدى فريق المراجعة أدلة قوية تشير إلى حدوث احتيال أو فساد؛ أما الحالات غير المؤكدة "حالة الاشتباه في وجود حالات احتيال وفساد" يجب على المراجع الخارجي الحكومي توخي الحذر في التعاطي معها وليس الإبلاغ عنها،

والإشارة فقط إذا كانت متوافقة مع سياسة الجهاز الأعلى للرقابة؛ وتجنب استخدام مصطلحي "الاحتيال" و "الفساد" بمعنى قاطع ما لم تؤكد محكمة قانونية.

وفي ذلك الشأن أكدت المادة رقم (5) من قانون الجهاز على مراعاة أصول المهنة والالتزام بواجباتها وآدابها، وعلى الأخص: "الكشف عن الوقائع التي يعلمون بها أثناء تأدية مهمتهم والتي لا تفصح عنها الحسابات والأوراق التي يشهدون بصحتها، وذلك متى كان الكشف عن هذه الوقائع أمرًا لازمًا... والكشف عما علموه من نقص أو تحريف أو تمويه في هذه الحسابات والأوراق أو من أية موانع من شأنها أن تؤثر على حقيقة المركز المالي أو حقيقة الأرباح والخسائر للوحدة محل المراجعة،.... ومراعاة الأوضاع المهنية في الفحص والتقرير عنه والحصول على الإيضاحات التي من شأنها أن تمكنهم من اكتشاف أي خطأ أو غش وقع في الحسابات".

(القانون رقم 144 لسنة 1988 المعدل بالقانون 157 لسنة 1998 بشأن اصدار قانون الجهاز المركزي للمحاسبة، القاهرة، 1998)

ويؤكد الباحث -بناءً على ما تقدم- على ملاءمة الإجراءات الرقابية المقترحة لمراجعة أداء الحكومات في إدارة الكوارث في ضوء نتائج التحليل الوصفي مدعومة بالأدلة الواقعية التي قدمها منها: بعض نصوص قانون الجهاز، تجارب الإنتوساي وفقاً لإطار التوجيهات والإصدارات المهنية، فضلاً عن تجارب بعض الأجهزة العليا للرقابة ذات الصلة؛ وعلى إثره يكون الباحث قد إجاب على التساؤل الفرعي الأول للبحث بشأن: ما مدى ملاءمة الإجراءات الرقابية المقترحة لمراجعة أداء الحكومات في إدارة الكوارث؟ واستوفى الجانب الأول للهدف الرئيس للبحث بشأن: اختبار مدى ملاءمة الإجراءات الرقابية المقترحة لمراجعة أداء الحكومات في إدارة

الكوارث. ومن ثم رفض فرض العدم هو الفرض الفرعي الأول القائل ب " عدم ملاءمة الإجراءات الرقابية المقترحة لمراجعة أداء الحكومات في إدارة الكوارث". وقبول الفرض البديل.

2/4/3 نتائج الاستقراء التحليلي بشأن مدى كفاية الإجراءات المقترحة لمراجعة أداء الحكومات على إدارة الكوارث لإتمام عملية الرقابة باستخدام الإحصاء الوصفي.

بتحليل بيانات الجدول (9) يتضح إجماع الآراء بالموافقة على كفاية مجموعة الإجراءات المقترحة لمراجعة أداء الحكومات على إدارة الكوارث لإتمام عملية الرقابة وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (9) * الإحصاء الوصفي لآراء مراجعي الأداء بشأن مدى كفاية الإجراءات المقترحة لمراجعة أداء الحكومات على إدارة الكوارث لإتمام عملية الرقابة.											
نسبة الكفاية %	غير كاف على الإطلاق		غير كاف		كاف إلى حد ما		كاف		كاف جداً		المجموعة الثانية
	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	تكرارات	
81.4	-	-	-	-	18.	13	55.	39	25.	18	المتغير العام: مدى كفاية الإجراءات
	معامل الاختلاف		الانحراف المعياري		التباين		المنوال		المتوسط		

						المقترحة لمراجعة أداء الحكومات على إدارة الكوارث لإتمام عملية الرقابة.
	0.163	0.667	0.444	4.00	4.07	

*الجدول من إعداد الباحث من واقع الاستقراء التحليلي لبيانات الاستبيان باستخدام أسلوب الإحصاء الوصفي.

- بلغت قيمة "المنوال" بشأن مدى كفاية الإجراءات المقترحة لمراجعة أداء الحكومات على إدارة الكوارث لإتمام عملية الرقابة "4" والتي تعبر عن الإجابة بكاف؛ ويبنى مراجعو الأداء ذوو الرأي القائل ب: كاف جدًا وكاف (ونسبتهم 81.4% من مجتمع الدراسة) رأيهم هذا على اعتبار أن مجموعة الإجراءات المقترحة تعد كافية ومحددة بدقة ووافية بالغرض متى مُنح المراجع الخارجي الحكومي الدعم الكافي لتنفيذ عملية الرقابة؛ فهي بمثابة دليل إجرائي لمنهجية مراجعة الأداء؛ يضم إجراءات رقابية على شكل مصفوفة يُمكن تطبيقها في المراحل المختلفة لمراجعة أداء الحكومات في إدارة الكوارث (تخطيط، وتنفيذ، وتقرير وإبلاغ ومتابعة) وتُنَفَّذُ عبر الدورة الكاملة لإدارة الكوارث (ما قبل وقوع الكارثة، وأثناء، وبعد وقوع الكارثة)؛ وبمثابة قواعد وإرشادات مُنظمة للعمل الرقابي يُمكنهم كمراجعوا أداء الاعتماد عليها لتقييم دور أنشطة الحكومات في مرحلة ما قبل وقوع الكوارث في الحد من مخاطر الكوارث؛ والاستجابة للطوارئ والمساعدات المرتبطة بالكوارث أثناء الكوارث؛ وإعادة التأهيل والإعمار بعد وقوع الكوارث بما يضمن: الحد من تأثير الكوارث وزيادة الاستعداد

لها بطريقة اقتصادية من حيث التكلفة؛ وتحسين كفاءة وفعالية واقتصادية استخدام المساعدات في حالات الكوارث، وتطبيق ضوابط رقابة داخلية مناسبة ودعم المساءلة والشفافية لمنع أو الحد من الاحتيال والهدر وسوء الاستخدام، وضمان قدرة البنية التحتية على التكيف مع الكوارث المستقبلية.

- اتساق نتائج التحليل الإحصائي الوصفي "التوزيع التكراري النسبي" مع نتائج غيره من مقاييس التحليل الإحصائي الوصفي الأخرى بشأن درجة كفاية إجراءات مراجعة أداء الحكومات على إدارة الكوارث لإتمام عملية الرقابة؛ حيث يمثل الاتجاه العام "للمجموعة الثانية": كفاية إجراءات مراجعة أداء الحكومات على إدارة الكوارث لإتمام عملية الرقابة على النحو السابق إيضاحه درجة كفاية بنسبة (81.4%) مقابل متوسط حسابي بلغت قيمته نحو (4)؛ كما تساوت مع قيمة المنوال بشكل يؤكد على تجانس العينة؛ وتماثل التوزيعات ومن ثم باتت أخطاء المعاينة في أقل قيمة لها؛ وبلغ التباين نحو 0.444، ومعامل الاختلاف نحو 0.163 " وهما مقياسان للتشتت ذوا قيم منخفضة" مما يشير إلى أن آراء المستقصى منهم مجتمعة كانت أقل تشتتاً؛ ومن ثم كانت الموافقة بنسبة مرتفعة على كفاية الإجراءات المقترحة لمراجعة كفاءة أداء الحكومات على إدارة الكوارث.

- وفي المقابل؛ يبني مراجعو الأداء -ذوو الرأي القائل بأن الإجراءات المقترحة لمراجعة أداء الحكومات على إدارة الكوارث لإتمام عملية الرقابة (ونسبتهم 18.6% من مجتمع الدراسة) تعد كافية إلى حد ما- رأيهم على عدة اعتبارات "أسباب" وهي:

✓ عدم توافر الخبرة الكافية لدى أعضاء الجهاز المركزي للمحاسبات من مراجعي الأداء في مجال مراجعة أداء الحكومات في إدارة الكوارث:

ويرى الباحث -من واقع خبرته العملية- أن هؤلاء المستقضي منهم "مؤيدوا هذا السبب" قد جانبهم الصواب، وذلك لأن نقص الخبرة والتأهيل غير الكافي لا يعد سبباً جوهرياً للرد بأن الإجراءات المقترحة تعد كافية إلى حد ما؛ ولا يحول ذلك دون كفايتها؛ حيث لا علاقة بين مدى كفاية هذه الإجراءات لإتمام مراجعة أداء الحكومات في إدارة الكوارث وبين توافر الخبرة الكافية كمتطلب لتطبيق وتفعيل هذه الإجراءات؛ بل يستدعي نقص الخبرة والتأهيل غير الكافي تنفيذ الجهاز الأعلى للرقابة برامج تدريبية وورش عمل - يتم التنسيق لها سواء على مستوى الجهاز ذاته "محلياً" أو على المستوى الإقليمي بالتعاون مع المنظمة العربية أو المنظمة الأفريقية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الأرابوساي) أو المستوى الدولي مع الانتوساي من خلال مبادرة الإنتوساي للتنمية - بما يضمن تنمية قدرات أعضائه بإكسابهم المهارات اللازمة من جانب؛ وتبادل الخبرات والمعارف وأفضل الممارسات من جانب آخر بين الجهاز المركزي للمحاسبات وبين الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء بالمنظمة الدولية ومنظماتها الإقليمية والاستفادة من تجاربهم في هذا المجال.

ويستشهد الباحث من واقع خبرته -على المستوى التطبيقي- بخبرات وممارسات أعضاء الجهاز المركزي للمحاسبات في شأن مراجعة أداء الحكومات في إدارة الكوارث؛ حيث:

○ نفذ الجهاز المركزي للمحاسبات بالتعاون مع الأرابوساي لقاءً علمياً On Line حول موضوع "التدقيق المالي في ظل الأزمات" بالمبنى الرئيس للجهاز بالقاهرة

خلال الفترة من 5-7 يونية 2023. وتناول اللقاء إجراءات التدقيق في ظل الكوارث عبر مراحل المراجعة الثلاث.

○ أعدت الإدارة المركزية لمتابعة تنفيذ الخطة وتقييم الأداء لقطاعات الإنتاج السلعي والمشروعات القومية - كأحد الإدارات المركزية بالجهاز المركزي للمحاسبات المنوط بها الرقابة على الأداء - عدة تقارير بشأن متابعة وتقييم أداء الحكومة في مواجهة ظاهرة مرض أنفلونزا الخنازير (A(H1N1) ؛ وأنفلونزا الطيور بجمهورية مصر العربية خلال الفترة من عام 2006 : 2009.

○ شكل الجهاز المركزي للمحاسبات لجنة مكونة من 5 أعضاء من الإدارة المركزية للرقابة المالية على الوزارات الرئاسية والاقتصادية والخدمية لتتولى مهمة إعداد تقرير بشأن دور الحكومة في التعامل مع كارثة انهيار صخرة الدويقة عام 2008.

وتؤكد هذه الوقائع السابقة على امتلاك أعضاء الجهاز المركزي للمحاسبات (مراجعي الأداء أو المراجعين الماليين) من التأهيل العملي والخبرة السابقة ما يكفي لمراجعة أداء الحكومات في إدارة الكوارث.

ويُعزي الباحث رأي هؤلاء إلى عدم الاطلاع والإلمام الكامل من جانبهم بما يدور في أروقة الجهاز بشأن فعاليات ونشاطات الجهاز على الأصعدة المختلفة محلية؛ وإقليمية ودولية رغمًا عن إتاحة رئاسة الجهاز معلومات بشأنها بمجلة الرقابة الشاملة الصادرة عن الإدارة المركزية للتدريب والتعليم المستمر بالجهاز المركزي للمحاسبات؛ أو/وبالنشر الإلكتروني عبر الصفحة الرسمية للجهاز على شبكة المعلومات العالمية

"Internet" أو/ وعبر وسيلة التواصل الاجتماعي "Facebook"؛ فضلاً عن عدم الإلمام الكافي بما صدر عن الإدارات المختلفة بالجهاز من تقارير رقابية بشأن الرقابة على إدارة الجوائح والكوارث نظراً لمرور أكثر من 15 سنة على إصدارها.

✓ عدم تناسب المعايير الرقابية وظروف الجوائح وكذا متطلبات الكفاءة والفعالية والاقتصاد:

أرجع أحد المستقصى منهم رأيه القائل بأن: الإجراءات المقترحة تعد كافية إلى حد ما لإتمام عملية الرقابة - إلى عدم تناسب المعايير الرقابية وظروف الجوائح من جانب ومتطلبات الكفاءة والفعالية والاقتصاد من جانب آخر؛ وأوصى بضرورة إعادة النظر في هذه المعايير الرقابية؛ وفي ذلك الشأن يرى الباحث أن صاحب هذا الرأي قد جانبه الصواب وذلك لأن كفاية أو عدم كفاية الإجراءات المقترحة لإتمام عملية الرقابة على أداء الحكومات في إدارة الكوارث تعتمد على مدى شمولها وتغطيتها - لكل جوانب الموضوع أو البرنامج أو الجهة محل الرقابة- في المراحل المختلفة للمراجعة عبر الدورة الكاملة لإدارة الكوارث؛ في حين تعتمد مدى ملاءمة وإمكانية تطبيق مجموعة الإجراءات المقترحة على مدى تناسب المعايير الرقابية وظروف الجوائح وكذا متطلبات الكفاءة والفعالية والاقتصاد (خاصة وقد استند الباحث في معالجة بعض جوانب البحث وكذا في صياغة بعض الإجراءات المقترحة على هذه المعايير الرقابية)؛ وقد جاء رأي المستقصى منه بشأن ملاءمة وإمكانية تطبيق مجموعة الإجراءات المقترحة بين موافق وموافق تماماً.

وينوه الباحث -في شأن توصية المستقصى منه بضرورة إعادة النظر في المعايير الرقابية كي تتوافق وتتناسب مع متطلبات الكفاءة والفعالية والاقتصاد باعتبارها المبادئ الأساسية لعملية مراجعة الأداء (بصفة عامة)؛ وظروف الجوائح

(بصفة خاصة)- إلى أن المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة International Standers of Supreme Audit Institutions (ISSAIs) الصادرة عن المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة International Organization of Supreme Audit Institutions (INTOSAI) هي في حالة تحديث وتطوير مستمرين من خلال لجنة المعايير المهنية كأحد لجان أهداف الإنتوساي والتي تدعم إعداد وحماية ومناصرة وتوفير المبادئ والمعايير والتوجيهات المهنية المعترف بها دولياً والمحافظة عليها.

ويدحض الباحث هذه التوصية وتلك الرأي استناداً إلى تجارب الإنتوساي في هذا الشأن حيث تم بالفعل تحديث وتطوير المعايير المهنية على إثر قرار المجلس التنفيذي للإنتوساي -في اجتماعه الثامن والستين الذي عقد في أبو ظبي ديسمبر عام 2016- بتأسيس منتدى التوجيهات والإصدارات المهنية للإنتوساي The Forum for INTOSAI Professional Pronouncements (FIPP) كهيئة دائمة لدى الإنتوساي تكون مهمته الأساسية هي بحث واقتراح سبل مناسبة لتطوير عملية وضع المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، وعلى موافقته على الاقتراح المتعلق بمراجعة إطار عمل المعايير الدولية للرقابة المالية والمحاسبة. (INTOSAI, INCOSAI XXII, 2017) ؛ وفي عام 2019 تم إنشاء إطار عمل الإنتوساي للإصدارات المهنية INTOSAI Framework of Professional Pronouncements (IFPP) متضمناً تعديلات المعايير الرقابية بشأن متطلبات الكفاءة والفعالية والاقتصاد باعتبارها المبادئ الأساسية لعملية مراجعة الأداء على النحو التالي: (INTOSAI, IFPP, 2019)

- **ISSAI 100** أُقرت كمبادئ أساسية في التدقيق الحكومي عام 2001، وتمت مراجعتها وأعيد تسميتها إلى **المبادئ الأساسية لتدقيق القطاع العام** في عام 2013، ومع إنشاء إطار عمل الانتوساي للإصدارات المهنية؛ تم إجراءات تغييرات تحريرية (Editorial changes) في عام 2019.
- **ISSAI 300** تمت المصادقة عليها كمعايير رقابة حكومية ومعايير ذات دلالة أخلاقية في عام 2001؛ وتمت إعادة صياغة المحتوى والمصادقة عليه كمبادئ أساسية لرقابة الأداء في عام 2013؛ ومع إنشاء إطار عمل الإنتوساي؛ أُعيد تسميته "**مبادئ رقابة الأداء**" مع تغييرات تحريرية في عام 2019.
- **ISSAI 3000** أُقرت كمقاييس ومبادئ توجيهية لمراجعة الأداء استنادًا إلى معايير التدقيق في منظمة الإنتوساي والخبرة العملية في عام 2011، وتم إقراره كمعيار لمراجعة الأداء في عام 2016، ومع إنشاء إطار عمل الانتوساي؛ أُعيد تسميته إلى "**معيار رقابة الأداء**" مع تغييرات تحريرية في عام 2019.
- **GUID 3910** أُقرت في عام 2010 باعتبارها **ISSAI 3100** "**المبادئ التوجيهية لمراجعة الأداء - المبادئ الرئيسية**" ، وتمت إعادة صياغة المحتوى كمعيار ISSAI 3100 في عام 2016، ومع إنشاء إطار عمل الإنتوساي؛ أعد كدليل **GUID 3910** وتمت إعادة تسميته "**مفاهيم أساسية لرقابة الأداء**" مع تغييرات تحريرية في عام 2019.

○ **GUID 3920** وهي الإرشادات التوجيهية المتعلقة بمسار رقابة الأداء، أقرت باعتبارها **ISSAI 3200** في عام 2016؛ ومع إنشاء إطار عمل الانتوساي **أعد كدليل GUID 3920**، وتم إعادة تسميته "عمليات مراجعة الأداء" مع تغييرات تحريرية في عام 2019.

وفي شأن مدى تناسب المعايير الرقابية وظروف الجوائح؛ قامت الإنتوساي -في ضوء تطور إدارة الكوارث من قبل الحكومات- بإنشاء مجموعة عمل حول المسألة والتدقيق على المساعدات المتعلقة بالكوارث كانت مهمتها إعداد أدلة لمساعدة الأجهزة العليا للرقابة لتدقيق المساعدات المتعلقة بالكوارث؛ وبالفعل قدمت مجموعة العمل في مؤتمر الإنكوساي المنعقد في الصين عام 2013 سلسلة 5500 من المعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا حول التدقيق على المساعدات المتعلقة بالكوارث معبراً عنها ب: (ISSAI 5500) "مقدمة حول سلسلة 5500 المعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا" متضمنة أمثلة للممارسات السليمة التي تقوم بها الأجهزة أعضاء مجموعة العمل والتي شاركت بالتدقيق المنسق أو الدراسات الاستقصائية والاستشارات حول التدقيق على المساعدات المتعلقة بالكوارث؛ وتضم: (INTOSAI, ISSAI 5500, 2019)

○ **ISSAI 5510** "الرقابة على خفض مخاطر الكوارث" تغطي مرحلة ما قبل الكارثة.

○ **ISSAI 5520** "المساعدات المرتبطة بالكوارث" تغطي مرحلة ما بعد الكارثة بالكامل.

- ISSAI 5530 "تكييف إجراءات المراجعة لتأخذ في الاعتبار زيادة مخاطر الاحتيال و الفساد في حالات الطوارئ" تغطي المرحلة التالية للكارثة.
- ISSAI 5540 "استخدام معلومات الجغرافيا المكانية في تدقيق إدارة الكوارث والمساعدات المتعلقة بالكوارث". تغطي مرحلتي ما قبل وبعد وقوع الكارثة.

كما قدمت 9250: دليل حوكمة الإنتوساي (GOV 9250) "إطار عمل المسائلة المالية المتكاملة" والتي تعتبر إطار عمل لإعداد تقارير وتوفير البيانات الموثقة للجمهور بشفافية حول المساعدات الإنسانية.

وفي ظل حدوث أزمة جائحة كوفيد 19 خلال العام 2020 كان لابد من الرجوع للمعايير المتعلقة بالكوارث وبيان الإجراءات المحددة التي يمكن أن تسترشد بها الأجهزة العليا للرقابة فيما يخص التدقيق على الكوارث، خاصة وقد وضعت هذه المعايير ضمن قائمة المعايير تحت المراجعة من جانب إطار عمل الإنتوساي للإصدارات المهنية. وانتهى الأمر إلى اعتماد GUID 5330 " دليل تدقيق إدارة الكوارث" بحيث يعوض المعايير: 5540, 5530, 5520, 5510, 5500، ودليل حوكمة الأنطوساي (GOV 9250)

(INTOSAI, GUID 5330, IFPP, 2020)

وتؤكد هذه الوقائع والحقائق السابقة على أن المعايير الرقابية محدثة ومطورة بما يتناسب ومتطلبات الكفاءة والفعالية والاقتصاد "عامة" وبظروف الجوائح "خاصة" بما يكفي للاستناد إليها والاسترشاد بها عند صياغة الإجراءات المقترحة لمراجعة أداء الحكومات على إدارة الكوارث؛ ليس ذلك فحسب بل وفي عملية المراجعة ذاتها. ويُعزى الباحث توصية المستقصى منه إلى عدم اطلاعه وإلمامه

الكامل بالمستجدات الطارئة على المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية على الرغم من إتاحتها على موقع المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة.

✓ عدم ملاءمة البيئة الرقابية الحالية لتطبيق الإجراءات المقترحة لمراجعة أداء الحكومات في إدارة الكوارث:

ويُعزى مجموعة المستقصي منهم أصحاب الرأي القائل بأن: الإجراءات المقترحة تعد كافية إلى حد ما لإتمام عملية الرقابة إلى عدم ملاءمة البيئة الرقابية الحالية لتطبيق هذه الإجراءات؛ وينوه الباحث في ذلك الشأن؛ إلى اعتبار أن ملاءمة بيئة الرقابة تعد متطلبًا جوهريًا للتطبيق الناجح والفعال لمجموعة الإجراءات المقترحة؛ بينما عدم ملاءمتها قد يحول دون ذلك؛ وليس لهذا المتطلب علاقة بمدى كفاية هذه الإجراءات المقترحة؛ كما أن أسباب عدم ملاءمة البيئة الرقابية وفقًا لرأي هؤلاء مردود عليها -وتلاشيها هو طوق النجاة لتطبيق هذه الإجراءات المقترحة- وذلك على النحو التالي:

○ ضعف الوعي العام المجتمعي بإدارة الكوارث.

يعد تقييم مدى كفاية برامج التثقيف والتوعية العامة والمشاركة المجتمعية في مجال خفض الكوارث ضمن الإجراءات المقترحة تطبيقها من جانب المراجع الخارجي الحكومي في مرحلة تنفيذ مراجعة أداء الحكومات في مرحلة ما قبل الكارثة "تدابير الوقاية والتخفيف" من خلال التحقق من مدى اعتماد حكومات الدول المُعرضة لمخاطر الكوارث -في تثقيف وتوعية شعوبها "عامة" وسكان المناطق المُعرضة للخطر "خاصة" بشأن مخاطر الكوارث محتملة الحدوث وكيفية التعامل معها- على

مجموعة برامج تدريبات الطوارئ، وبرامج التوعية العامة والسلامة المهنية؛ وإتاحتها للمشاركة المجتمعية في مجال خفض الكوارث.

○ عدم منح الصلاحيات الكافية لبعض الأجهزة العليا للرقابة بشأن تقييم السياسات العامة والخطط الاستراتيجية.

بدايةً ينبغي للمراجع الخارجي الحكومي أن يأخذ في الحسبان -قبل البدء في تنفيذ عملية مراجعة أداء الحكومات في إدارة الكوارث- أن تقع عمليات رقابة إدارة الكوارث ضمن التفويض القانوني للجهاز الذي ينتمي إليه؛ وإطارة التنظيمي؛ والصلاحيات الممنوحة له والتي قد تسمح بعمليات رقابة واسعة تشمل معظم أو كل أنشطة إدارة التأهب للكوارث؛ تُنفَّذ وفقاً للتشريعات الوطنية والتشريعات ذات الصلة ومعايير المراجعة المطبقة؛ باعتبار التفويض القانوني للجهاز عامل رئيس لعمليات رقابة إدارة مخاطر الكوارث؛ حيث يتوقف عليه نطاق وأهداف كل مراجعة وأسلوب تخطيطها وتنفيذها.

وينوه الباحث إلى أن عمليات رقابة إدارة الكوارث تقع ضمن التفويض القانوني والصلاحيات الممنوحة للجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية؛ وليس أدل على ذلك -على النحو السابق إيضاحه- من تنفيذ الجهاز مهمات رقابة أداء بشأن جائحتي أنفلونزا الخنازير (H1N1A)؛ وأنفلونزا الطيور، وأخرى بشأن كارثة انهيار صخرة الدويقة.

○ القيود على نطاق المراجعة بحجة سرية البيانات.

ينبغي على المراجع الخارجي الحكومي حال التأكد من وقوع عمليات رقابة إدارة الكوارث ضمن التفويض القانوني لجهازه الرقابي؛ وإدراكه لوجود قيود على نطاق المراجعة من جانب الإدارة؛ أن يناقش الإدارة لإزالة القيود على النطاق وقد

يستدعي الوضع تنفيذه لإجراءات مراجعة بديلة وهو ما يستلزم أيضًا زيادة ممارسة نزعة الشك المهني؛ وأن يأخذ في الحسبان تأثير القيود على نطاق المراجعة عند تكوين رأي المراجعة على النحو السابق الإشارة إليه عند صياغة إجراءات تقرير وإبلاغ ومتابعة نتائج وتوصيات عملية المراجعة.

ويذكر الباحث ما نص عليه كل من قانون الجهاز المركزي للمحاسبات الصادر بالقانون رقم 144 لسنة 1988؛ المعدل بالقانون 157 لسنة 1998؛ وقانون المالية العامة الموحد الصادر بالقانون رقم (6) لسنة 2022، المعدل بالقانون رقم 18 لسنة 2024 بشأن حكم القيود المفروضة على نطاق المراجعة من جانب الإدارة؛ حيث نصت المادتان رقمًا (11، 16) من قانون الجهاز على ما يلي:

- " ... يعتبر في حكم المخالفات المالية ما يلي:

أ- عدم موافاة الجهاز بصورة من العقود أو الاتفاقيات أو المناقصات التي يقتضي تنفيذ هذا القانون موافاته بها.

ب- عدم موافاة الجهاز بالحسابات الختامية ونتائج الأعمال والمستندات المؤيدة لها في المواعيد المقررة أو بما يطلبه من أوراق أو بيانات أو قرارات أو محاضر جلسات أو وثائق أو غيرها مما يكون له الحق في فحصها أو مراجعتها أو الاطلاع عليها طبقًا للقانون.

- " ... على الجهات الخاضعة لرقابة الجهاز موافاته بالبيانات والمؤشرات اللازمة لمتابعة تنفيذ الخطة وتقويم الأداء طبقًا للنظم والنماذج التي يعدها الجهاز.

(القانون رقم 144 لسنة 1988 المعدل بالقانون 157 لسنة 1998 بشأن اصدار قانون الجهاز المركزي للمحاسبات، القاهرة، 1998)

ونصت المادتان رقما (62، 78) من قانون المالية العامة الموحد على أن:

- "يصدر الوزير سنويًا القرارات الوزارية اللازمة لتحديد المواعيد التي:

أ - تلتزم بها الجهات الإدارية والوحدات الاقتصادية لتقديم قوائمها المالية وحسابها الختامي إلى الجهاز المركزي للمحاسبات.

ب - تقدم الجهات الإدارية بشأنها القوائم المالية والحساب الختامي المتضمنين جميع التسويات الحسابية إلى الوزارة والجهاز المركزي للمحاسبات....."

-.... "يعد من المخالفات المالية ما يلي:

1 - عدم تقديم الجهة الإدارية للموازنة أو الحسابات الختامية أو القوائم المالية أو تقارير تقييم الأداء الخاصة بها، أو بياناتها التفصيلية، أو تقديمها غير مستوفاة في موعد يجاوز المواعيد المحددة....."

2 - ...

3 عدم تمكين ممثلي الوزارة وأعضاء الجهاز المركزي للمحاسبات من القيام بواجباتهم أو ممارسة اختصاصاتهم في الرقابة والتفتيش وطلب المستندات أو الاطلاع عليها.

(قانون رقم 6 لسنة 2022 بإصدار قانون المالية العامة الموحد، 2022)

○ نقص الإمكانيات المتاحة "المراجعين المؤهلين؛ والوقت المتاح للمراجعة".

يرجع قلة عدد مراجعي الجهاز المركزي للمحاسبات إلى توقف التعيينات منذ المسابقة العامة لعام 2010 والتي تضمنت دفعات التخرج عن الأعوام من عام 2006: 2009؛ وهذا شأن عام على مستوى معظم مؤسسات الدولة وليس الجهاز فحسب؛ ونظرًا لاستخدام التقنيات الجديدة حال كون رقابة إدارة مخاطر الكوارث

مجالاً جديداً بالنسبة لكثير من الأجهزة العليا للرقابة؛ يتعين على الأجهزة العليا للرقابة تدريب المراجعين على استخدام نظم جديدة والاستعانة بمصادر البيانات لتقييم التنبؤ بالكوارث وتقييم المخاطر والتخطيط الحضري ومراقبة التقدم المحرز في التنفيذ. ويتعين على المراجع الخارجي الحكومي - عند تحديد نطاق الرقابة - أن يراعي الموارد المتاحة لتنفيذ الرقابة، بما في ذلك الوصول إلى المراجعين ذوي المهارات اللازمة لتنفيذ المنهجيات المعقدة وكذا الوقت المتاح للرقابة.

✓ قصور الإجراءات المقترحة والحاجة لمزيد من الإجراءات الرقابية منها:

- الإبلاغ الفوري لما يتكشف من قصور أثناء تنفيذ إجراءات المراجعة في مرحلة ما قبل الكارثة.
- التوصية بتلافي أوجه القصور التي تتكشف في مرحلة ما قبل الكارثة.
- متابعة تنفيذ الجهات الخاضعة للرقابة للملاحظات عن مرحلة ما قبل الكارثة.
- إبلاغ الجهات الأعلى في حالة عدم الاستجابة للملاحظات.

يؤكد الباحث أن مجموعة الإجراءات الرقابية الأربعة سألقة الذكر والتي اقترح المستقصى منهم إضافتها هي موجودة ضمناً داخل مصفوفة الإجراءات المقترحة في مرحلة التقرير والإبلاغ والمتابعة؛ حيث لا تختلف إجراءات التقرير والإبلاغ والمتابعة عبر الدورة الكاملة للكوارث؛ أي باختلاف مراحل إدارة الكارثة وإن اختلف محتوى كل تقرير حسب المرحلة. ويتعين على المراجع الخارجي الحكومي: إصدار التقرير في الوقت المناسب، وتوجيهه إلى الجهة المناسبة ذات صلاحية متابعة وتنفيذ توصيات الرقابة لضمان المعالجة السريعة لحالات تدني وضعف الالتزام قبل استئصالها؛ تحديد إلى أي مدى عالجت الجهة الخاضعة للرقابة نقاط الضعف بشكل

كافي استجابة لنتائج وتوصيات الرقابة، وصحت الوضع الحالي بعد فترة زمنية معقولة. وأن يقدم تقريراً عن نتائج أعمال المتابعة من أجل إعلام السلطة التشريعية والتنفيذية وأصحاب المصلحة والجمهور. فضلاً عن تقديم التعقيبات للسلطة التشريعية والحكومة بشأن أثر الرقابة "التحسينات" التي تجريها الجهات الخاضعة للرقابة استجابة للرقابة.

واقترح البعض الآخر من المستقصى منهم إضافة إجراءات أخرى وهي:

- تقييم أداء الجهاز الأعلى للرقابة ومدى تكيفه وطبيعة العمل في ظل الكوارث.
- تقييم آليات ووسائل الرقابة المستخدمة من جانب الجهاز الأعلى للرقابة أثناء الكارثة وبعدها ومدى تناسبها مع طبيعة تلك الكوارث.
- تقييم مدى تأثير الكارثة على أدلة الرقابة ومدى استجابة الأجهزة العليا للرقابة لتلك الظروف بما لا يعيق إجراءات العمل ويحقق المنافع المتوقعة لأصحاب المصالح.

ويعتقد الباحث أن هذه الإجراءات الثلاثة -سالفة الذكر- المقترحة لا علاقة لها بمدى كفاية مصفوفة الإجراءات المقترحة من جانب الباحث؛ ولكنها ترتبط بمدى جاهزية (المراجع الخارجي الحكومي) لتطبيق مصفوفة الإجراءات المقترحة؛ نظراً للتعقيد وعدم التأكد الناتجين عن الظروف الكارثية، إلى جانب القيود المفروضة على التنقل والسفر والوصول إلى مواقع الكارثة أحياناً؛ ومن ثم قيود على نطاق المراجعة مثل: عدم قدرة المراجع على الحصول على المعلومات والتفسيرات اللازمة لأداء إجراءات المراجعة، أو أدلة مراجعة لتقديرات الإدارة، وما إلى ذلك، ومن ثم تُعَدُّ إجراء اختبارات المراجعة وإصدار الأحكام وإبداء الرأي. وقد يستدعي الوضع إيجاد بدائل للنهج التقليدي للرقابة "الحضوري" لإجراء عمليات مراجعة منتظمة

وفورية مدفوعة بالحاجة وإعادة تصميم نهج العمل الخاص به لإتمام العمل الميداني عن بُعد؛ إذ يتطلب الوصول المادي المقيد إلى مواقع الكارثة من المراجع تصميم وتطوير وتنفيذ إجراءات مراجعة بديلة لجمع أدلة مراجعة كافية ومناسبة من خلال الوصول عن بُعد والاعتماد بشكل أكبر على تقنيات أكثر تقدماً.

ويؤكد الباحث -بناءً على ما تقدم- على كفاية الإجراءات الرقابية المقترحة لمراجعة أداء الحكومات في إدارة الكوارث في ضوء نتائج التحليل الوصفي مدعومة بأدلة واقعية: بعض نصوص قانون الجهاز وقانون المالية العامة الموحد، تجارب الإنتوساي وفقاً لإطار التوجيهات والإصدارات المهنية، فضلاً عن التجارب ذات الصلة لبعض الأجهزة العليا للرقابة؛ وعلى إثره يكون الباحث قد إجاب على التساؤل الفرعي الثاني للبحث بشأن: ما مدى كفاية الإجراءات الرقابية المقترحة لمراجعة أداء الحكومات في إدارة الكوارث؟ واستوفى الجانب الثاني للهدف الرئيس للبحث بشأن: اختبار مدى كفاية الإجراءات الرقابية المقترحة لمراجعة أداء الحكومات في إدارة الكوارث.. ومن ثم رفض فرض العدم هو الفرض الفرعي الثاني القائل ب: "عدم كفاية الإجراءات المقترحة لمراجعة أداء الحكومات في إدارة الكوارث". وقبول الفرض البديل.

وعلى إثر نتائج الاستقراء التحليلي؛ يخلص الباحث إلى نتيجة مفادها: إمكانية صياغة مصفوفة إجراءات رقابية كافية وملائمة لرقابة المراجع الخارجي الحكومي "الجهاز الأعلى للرقابة" على أداء الحكومات في إدارة الكوارث؛ ومن رفض فرض العدم وهو الفرض الرئيس للبحث القائل ب: "عدم إمكانية صياغة مصفوفة إجراءات رقابية كافية وملائمة لرقابة المراجع الخارجي الحكومي (الجهاز الأعلى للرقابة) على أداء الحكومات في إدارة الكوارث"؛ وقبول الفرض البديل.

3/4/3 نتائج الإحصاء الاستدلالي بشأن مدى كفاية وملاءمة مجموعة الإجراءات المقترحة- من جانب الباحث- لرقابة المراجع الخارجي الحكومي على أداء الحكومات في إدارة الكوارث.

1/3/4/3 نتائج اختبار (One Sample T Test).

استخدام الباحث اختبار (One Sample T Test) بهدف اختبار معنوية الفرق بين متوسطات استجابات أفراد العينة بشأن مدى كفاية وملاءمة مجموعة الإجراءات المقترحة -من جانب الباحث- لرقابة المراجع الخارجي الحكومي على أداء الحكومات في إدارة الكوارث؛ بناء على حساب المتوسط الفرضي للمتغير التجميحي حيث أعلى درجة محتملة للمستجيب هي (5) وأدناها هي (1) إذاً المتوسط الفرضي لهذا المتغير (3)؛ وإذا أسفرت نتائج الاختبار عن قيمة T المحسوبة < قيمة T الجدولية (عند درجة معنوية 5%، ودرجة حرية 95) ومستوى المعنوية > 0,05 يتم (عدم قبول فرض العدم : الفرض الصفري) القائل ب " لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء مراجعي الأداء الفاحصين "عينة الدراسة" ... ؛ وقبول الفرض البديل؛ والعكس صحيح.

جدول رقم (10) *

اختبار معنوية الفرق بين متوسطات استجابات أفراد العينة بشأن مدى كفاية وملاءمة مجموعة الإجراءات المقترحة لرقابة المراجع الخارجي الحكومي على أداء الحكومات في إدارة الكوارث.

اختبار (T) لعينة واحدة (One Sample T Test)					المتوسط الفرضي	المتوسط Mean	المتغير التجميحي
Sig.(2- Tailed)	درجة حرية df	قيمة t الجدولية	قيمة t المحسوبة	Mean Difference	Test Value	Mean	
0.000			34.606	1.536	3	4.536	- مدى ملاءمة مجموعة الإجراءات المقترحة لمراجعة أداء الحكومات على إدارة الكوارث.
0.000	69	1.99 5	13.452	1.071	3	4.071	- مدى كفاية الإجراءات المقترحة لمراجعة أداء الحكومات على إدارة الكوارث لإتمام عملية الرقابة.

* الجدول من إعداد الباحث من واقع الاستقراء الاستدلالي لبيانات الاستبيان باستخدام أسلوب الإحصاء الاستدلالي.

أسفر تحليل بيانات الجدول السابق رقم (10) عما يلي:

- بلغت قيمة المتوسط الحسابي للمتغير التجميحي الإجمالي للمجموعة الأولى: مدى ملاءمة مجموعة الإجراءات المقترحة لمراجعة أداء الحكومات على إدارة الكوارث نحو 4.5؛ وهي قيمة < قيمة المتوسط الفرضي (Test Value) البالغة 3؛ وبلغت قيمة T المحسوبة نحو 34.606 وهي قيمة < قيمة T الجدولية البالغة

نحو 1.995 عند مستوى معنوية (0.000) > 0.05 مما يعني جوهرية الفروق؛ ومن ثم رفض فرض العدم: **الفرض الصفري** وهو الفرض القائل "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء مراجعي الأداء الفاحصين "عينة الدراسة" بشأن "مدى ملاءمة مجموعة الإجراءات المقترحة لمراجعة أداء الحكومات على إدارة الكوارث"؛ **وقبول الفرض البديل القائل ب:** عدم تساوي "بين متوسطات آراء المستقضي منهم والمتوسط الفرضي بفارق (Mean Difference) قيمته "1.536" أي وجود فروق ذات دلالة إحصائية: وهذه الفروق نحو الموافقة التامة لآراء عينة الدراسة على ملاءمة الإجراءات المقترحة ؛ ومن ثم رفض **الفرض الفرعي الأول القائل ب** "عدم ملاءمة الإجراءات الرقابية المقترحة لمراجعة أداء الحكومات في إدارة الكوارث".

- بلغت قيمة المتوسط الحسابي **للمتغير الخاص بمدى كفاية الإجراءات المقترحة** لمراجعة أداء الحكومات على إدارة الكوارث لإتمام عملية الرقابة نحو 4.071؛ وهي قيمة $>$ قيمة المتوسط الفرضي (Test Value) البالغة 3؛ وبلغت قيمة T المحسوبة نحو 13.452 وهي قيمة $>$ قيمة T الجدولية البالغة نحو 1.995 عند مستوى معنوية (0.000) > 0.05 مما يعني جوهرية الفروق؛ ومن ثم رفض **فرض العدم: الفرض الصفري** وهو الفرض القائل "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء مراجعي الأداء الفاحصين "عينة الدراسة" بشأن "مدى كفاية الإجراءات المقترحة لمراجعة أداء الحكومات على إدارة الكوارث لإتمام عملية الرقابة"؛ **وقبول الفرض البديل القائل ب:** عدم تساوي "بين متوسطات آراء المستقضي منهم والمتوسط الفرضي بفارق (Mean Difference) قيمته 1.071 أي وجود فروق ذات دلالة إحصائية: وهذه الفروق نحو موافقة لآراء عينة الدراسة

على كفاية مجموعة الإجراءات المقترحة؛ ومن ثم رفض الفرض الفرعي الثاني القائل ب"عدم كفاية الإجراءات المقترحة لمراجعة أداء الحكومات في إدارة الكوارث".

2/3/4/3 نتائج اختبار (Chi- Square Test).

استخدم الباحث اختبار (Chi- Square Test) بهدف اختبار حسن المطابقة والذي يسمح باختبار مدى صحة الفرض القائل "فرض العدم" ب: تطابق (أي عدم وجود اختلاف) بين الآراء (المشاهدة والمتوقعة) للمجيبين بشأن مدى كفاية وملاءمة مجموعة الإجراءات المقترحة لمراجعة أداء الحكومات على إدارة الكوارث؛ بناء على قيمة χ^2 المحسوبة ($\chi^2 C$) < قيم χ^2 الجدولية ($\chi^2 T$) بمستوى ثقة 95%؛ ونسبة خطأ 5%؛ وكانت قيمة الدلالة لكل منهم (0.000) > مستوى المعنوية (0.05)؛ يتم رفض الفرض الصفري "فرض العدم" وقبول الفرض البديل القائل ب: (عدم تطابق) أو وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين التكرارات المتوقعة والتكرارات المشاهدة لآراء مراجعي الأداء والعكس صحيح. وفيما يلي استعراض تحليلي لما أسفر عنه تحليل بيانات الجدول رقم (11) التالي:

جدول رقم (11) * نتائج اختبار حسن المطابقة " جودة التوفيق" بين آراء مراجعي الأداء بشأن مدى كفاية وملاءمة مجموعة الإجراءات المقترحة لمراجعة أداء الحكومات على إدارة الكوارث باستخدام كا².

المقومات اللازمة لتطبيق الرقابة عن بُعد	كا ² المحسوبة (x2c)	درجة المعنوية Sig.	القرار	المقومات اللازمة لتطبيق الرقابة عن بُعد	كا ² المحسوبة (x2c)	درجة المعنوية Sig.	القرار
1. ممارسة نزعة الشك المهني لتخفيض خطر إغفال حالات تثير الشك نتيجة عدم التأكد والقيود المفروضة في ظل الظروف الكارثية.	62.0	0.000	*	2. تقدير الأهمية النسبية استنادًا إلى طبيعة البند والبيئة الرقابية والسياق المحيط بالأحداث الواقعة.	36.2	0.000	*
3. إعداد وثائق المراجعة (الملف الدائم) بطريقة تمكن مراجع ذو خبرة ليس له علاقة سابقة بموضوع الفحص من فهم المسائل الهامة أثناء المراجعة.	58.3	0.000	*	4. تفهم طبيعة الجهة/ البرنامج أو الموضوع المزعم مراجعته وسياقه.	52.6	0.000	*
5. تقييم مخاطر بيئة الرقابة لتحديد المناطق والمجالات عالية المخاطر في تدابير وأنشطة الحد من مخاطر الكوارث.	39.9	0.000	*	6. تقييم المخاطر المتزايدة للاحتيال في حالات الكوارث.	30.2	0.000	*
7. إعداد خطة الرقابة والجدول الزمني لها.	18.5	0.000	*	8. تقييم مدى تعزيز البيئة التشريعية بالقوانين والأنظمة ذات الصلة بالحد من	64.2	0.000	*

رؤية مقترحة للمراجعة الخارجية على أداء الحكومات في إدارة الكوارث: دراسة حالة

			الكوارث.				
*	0.000	38.2	10. تقييم مدى كفاية أدوات الإدارة المستخدمة في إتاحة البيانات الدقيقة في الوقت المناسب لتحقيق أهداف خفض مخاطر الكوارث.	*	0.000	63.2	9. تقييم مدى كفاية أطر العمل وتنظيم السلطات المعنية وتحقيق التنسيق بين الأطراف المعنية بإدارة الكوارث.
*	0.000	21.8	12. تقييم مدى كفاية وموضوعية وموثوقية تقييمات مخاطر الكوارث ومحاور الضعف للحكومة أو المجتمع.	*	0.000	46.9	11. تقييم الاستراتيجية الوطنية للتأهب للكوارث ومدى كفاية وضع واختبار خطط العمل.

تابع جدول رقم (11) * نتائج اختبار حسن المطابقة " جودة التوفيق " بين آراء مراجعي الأداء بشأن مدى كفاية وملاءمة مجموعة الإجراءات المقترحة لمراجعة أداء

الحكومات على إدارة الكوارث باستخدام كا².

القرار	درجة المعنوية Sig.	كا ² المحسوبة (x2c)	المقومات اللازمة لتطبيق الرقابة عن بُعد	القرار	درجة المعنوية Sig.	كا ² المحسوبة (x2c)	المقومات اللازمة لتطبيق الرقابة عن بُعد
✗	0.000	48.6	14. تقييم مدى كفاية برامج التدريب والتثقيف والتوعية العامة والمشاركة المجتمعية.	✗	0.000	41.6	13. تقييم مدى كفاية أنظمة الإنذار المبكر والتحقق من رصد الأخطار والتنبؤ بها.
✗	0.000	50.0	16. تقييم أعمال الإغاثة والإنقاذ والإسعافات	✗	0.000	53.0	15. تقييم مدى تهيئة المناطق العشوائية

			الأولية للجرحى والتعامل السليم مع الموتى.				لجعلها حضرية وسهلة التكيف مع الكوارث وخفض المخاطر فيها.
✓	0.151	2.05	18. تقييم إدارة أموال المساعدة المالية والخدمات والمعونة الغذائية الطارئة المقدمة للمتضررين	✗	0.000	27.6	17. تقييم عمليات المشتريات العامة الطارئة.
✗	0.000	23.3	20. تقييم أنشطة تخفيف المعاناة المادية والنفسية للمتضررين الناجين.	✗	0.000	32.3	19. تقييم الموثوقية والدقة والتوقيت المناسب لبيانات أنشطة المساعدات المرتبطة بالكوارث.
✗	0.000	26.7	22. تقييم أنشطة إعادة بناء المساكن والمباني والبنية التحتية.	✗	0.000	27.6	21. تقييم أنشطة استكشاف فرص الحد من مخاطر الكوارث مستقبلاً.
✗	0.000	31.4	24. مراعاة أثر القيود الناتجة عن الكوارث على نطاق عملية المراجعة.	✗	0.000	31.4	23. تقييم أنشطة استعادة الخدمات والنشاط والاقتصاد المحلي.
✗	0.009	6.9	26. التوصية برفع مستوى الوعي العام بمخاطر الكوارث وأثارها المحتملة.	✗	0.000	60.6	25. الإبلاغ عن حالات الاحتياج والحد في معالجة الحالات غير المؤكدة.
✓	0.056	39.6	المتغير التجميحي الإجمالي للمجموعة الأولى: ملاءمة وإمكانية تطبيق مجموعة الإجراءات المقترحة لمراجعة أداء الحكومات على إدارة الكوارث.	✗	0.000	67.0	27. متابعة تنفيذ الجهات الخاضعة للرقابة والجهات ذات العلاقة الإجراءات التصحيحية بشأن نتائج الرقابة وتوصياتها.
			* الجدول من اعداد الباحث من واقع الاستقراء الاستدلالي لبيانات الاستبيان باستخدام أسلوب الإحصاء الاستدلالي.	✗	0.000	16.3	28. مدى كفاية الإجراءات المقترحة لمراجعة أداء الحكومات على إدارة الكوارث لإتمام عملية الرقابة.

- تراوحت قيمة χ^2 المحسوبة ($\chi^2 C$) للإجراءات المقترحة للرقابة على أداء الحكومات في إدارة الكوارث بشكل منفرد - باستثناء إجراء تقييم إدارة أموال المساعدة المالية والخدمات والمعونة الغذائية الطارئة المقدمة للسكان المتضررين - بين (67:6.9) وهي قيم محسوبة < قيم χ^2 الجدولية ($\chi^2 T$) البالغة (3.84، 5.99، 7.81) عند درجات حرية (1، 2، 3) على الترتيب بمستوى ثقة 95%؛ ونسبة خطأ 5%؛ وكانت قيمة الدلالة لكل منهم (0.00) > مستوى المعنوية (0.05)؛ وعلى إثرها يتم رفض الفرض الصفري "فرض العدم" وقبول الفرض البديل القائل ب: (عدم تطابق) أو وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين التكرارات المتوقعة والتكرارات المشاهدة لآراء مراجعي الأداء بشأن مدى ملاءمة مجموعة الإجراءات المقترحة لمراجعة أداء الحكومات على إدارة الكوارث لصالح الموافقة على ملائمتها وإمكانية تطبيقها.

- بلغت قيمة χ^2 المحسوبة ($\chi^2 C$) لإجراء "تقييم إدارة أموال المساعدة المالية والخدمات والمعونة الغذائية الطارئة المقدمة للسكان المتضررين" (2.05) وهي قيمة محسوبة > قيمة χ^2 الجدولية ($\chi^2 T$) البالغة (3.84) بمستوى ثقة 95%؛ ونسبة خطأ 5%؛ عند درجات حرية (1)؛ وبلغت قيمة الدلالة (0.15) < مستوى المعنوية (0.05)؛ وعلى إثره يتم قبول الفرض الصفري "فرض العدم" القائل بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين التكرارات المتوقعة والتكرارات المشاهدة لآراء مراجعي الأداء بشأن مدى ملاءمة هذه الإجراءات لصالح الموافقة على ملائمتها وإمكانية تطبيقه؛ حيث بلغ انحراف التكرارات المشاهدة عن التكرارات المتوقعة للاختبار "موافق" نحو 6-

مقابل انحراف التكرارات المشاهدة عن التكرارات المتوقعة " للاختيار موافق تماماً + 6 وهي فروق بسيطة جداً وغير جوهرية.

- بلغت قيمة χ^2 المحسوبة (χ^2_C) للمتغير التجميحي الإجمالي للمجموعة الأولى: مدى ملاءمة مجموعة الإجراءات المقترحة لمراجعة أداء الحكومات على إدارة الكوارث (39.6) وهي قيمة محسوبة > قيمة χ^2 الجدولية (χ^2_T) التي تراوحت بين 46.93: 53.67 عند مستوى ثقة 95%؛ ونسبة خطأ 5%؛ ودرجات حرية (27)؛ وبلغت قيمة الدلالة (0.056) < مستوى المعنوية (0.050)؛ وعلى إثره يتم قبول الفرض الصفري " فرض العدم" القائل بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين التكرارات المتوقعة والتكرارات المشاهدة لصالح الموافقة بالإجماع على ملاءمتها وإمكانية تطبيقها. وعليه يمكن للباحث رفض الفرض الفرعي الأول القائل ب: " عدم ملاءمة الإجراءات الرقابية المقترحة لمراجعة أداء الحكومات في إدارة الكوارث".

- بلغت قيمة χ^2 المحسوبة (χ^2_C) للمتغير الخاص ب: مدى كفاية الإجراءات المقترحة لمراجعة أداء الحكومات على إدارة الكوارث لإتمام عملية الرقابة (16.3) وهي قيمة محسوبة < قيمة χ^2 الجدولية (χ^2_T) البالغة (5.99) بمستوى ثقة 95%؛ ونسبة خطأ 5%؛ عند درجات حرية (2)؛ وبلغت قيمة الدلالة (0.00) > مستوى المعنوية (0.05)؛ وعلى إثره يتم رفض الفرض الصفري " فرض العدم" وقبول الفرض البديل القائل ب: وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين التكرارات المتوقعة والتكرارات المشاهدة لصالح إجماع الرأي على كفاية الإجراءات المقترحة لإتمام عملية الرقابة. وعليه يمكن للباحث رفض الفرض الفرعي الثاني القائل ب: " عدم كفاية الإجراءات المقترحة لمراجعة أداء الحكومات في إدارة الكوارث".

وعلى إثر نتائج الإحصاء الاستدلالي؛ يخلص الباحث إلى نتيجة مفادها: إمكانية صياغة مصفوفة إجراءات رقابية كافية وملائمة لرقابة المراجع الخارجي الحكومي "الجهاز الأعلى للرقابة" على أداء الحكومات في إدارة الكوارث؛ ومن ثم رفض فرض العدم وهو الفرض الرئيس للبحث القائل ب: "عدم إمكانية صياغة مصفوفة إجراءات رقابية كافية وملائمة لرقابة المراجع الخارجي الحكومي (الجهاز الأعلى للرقابة) على أداء الحكومات في إدارة الكوارث"؛ وقبول الفرض البديل؛ وبذلك تطابق نتائج الإحصاء الاستدلالي مع نتائج الإحصاء الوصفي بشأن إمكانية صياغة مصفوفة إجراءات رقابية كافية وملائمة لرقابة المراجع الخارجي الحكومي على أداء الحكومات في إدارة الكوارث.

4- نتائج وتوصيات البحث ودراسات وأبحاث مقترحة.

1/4 نتائج البحث.

على إثر ما أسفرت عنه نتائج التحليل الإحصائي من درجة ثبوت صحة أوعدم صحة الفرضين الفرعيين للبحث وكذا الفروض الإحصائية؛ فقد توصل الباحث إلى نتيجة مفادها:

- رفض فرض العدم: الفرض الرئيس للبحث القائل: "عدم إمكانية صياغة مصفوفة إجراءات رقابية كافية وملائمة لرقابة المراجع الخارجي الحكومي (الجهاز الأعلى للرقابة) على أداء الحكومات في إدارة الكوارث". وقبول الفرض البديل.

- وعلى إثر هذه النتيجة؛ يمكن للباحث الإجابة على التساؤل الرئيس للبحث القائل ب"ما مدى إمكانية صياغة مصفوفة إجراءات رقابية كافية وملائمة لرقابة المراجع الخارجي الحكومي (الجهاز الأعلى للرقابة) على أداء الحكومات في إدارة الكوارث؟" ب: إمكانية صياغة مصفوفة إجراءات رقابية كافية وملائمة يمكن للمراجع الخارجي الحكومي " الجهاز الأعلى للرقابة" تطبيقها عند مراجعة أداء الحكومات في إدارة الكوارث؛ بشكل يتحقق معه الهدف الرئيس للبحث.

2/4 توصيات البحث.

■ القائمون على أمر الجهاز المركزي للمحاسبات.

- اتخاذ الإجراءات القانونية -بناءً على طلب عضو الجهاز- تجاه الجهة الإدارية أو موظفيها حال عدم تقديمهم ما يطلبه من مستندات أو بيانات أو غيرها وله الحق في فحصها أو الاطلاع عليها طبقاً للقانون؛ أو تقديمها غير مستوفاة في موعد يجاوز المواعيد المحددة.
- تفعيل شعار "الجهاز في قلب الأحداث" -الذي تبناه الجهاز خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرون- بتنفيذ مهام وإصدار تقارير رقابية استثنائية بناء على تكليفات رسمية من جانب مجلس النواب "مجلس الشعب آنذاك" بشأن بعض الموضوعات والقضايا الهامة التي تمس المجتمع عامة وحياة المواطن المصري خاصة.
- التعاون الدولي وتبادل الخبرات "تجارب الأجهزة" بين الجهاز المركزي للمحاسبات وبين غيره من الأجهزة العليا للرقابة في مجال الرقابة على إدارة مخاطر الكوارث؛ للاستفادة من عمليات الرقابة السابقة ذات الصلة.
- بث الوعي الرقابي بين أعضاء الجهاز من خلال الإعلام عن التقارير الاستثنائية التي تصدرها إدارات الجهاز بشأن الموضوعات والقضايا المجتمعية الهامة والشائكة خاصة.

- الاستثمار في التدريب الإضافي للمراجعين على استخدام التقنيات الجديدة مثل: نظم المعلومات الجغرافية، ونظام تحديد المواقع العالمي GPS، والاستشعار عن بعد... لتقييم التنبؤ بالكوارث.
- الاستفادة من المصفوفة المقترحة في اعداد وإصدار دليل إجراءات وطني - إرشادات أكثر تفصيلاً- لمراجعة أداء الحكومات في إدارة الكوارث يتلاءم والتفويض الممنوح للجهاز؛ والتشريعات الوطنية ذات الصلة والمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (معايير الإنتوساي).
- توفير آليات فعالة لمتابعة تنفيذ التوصيات ورفع التقارير للتأكد من أنّ الجهات الخاضعة للرقابة تتعاطى بطريقة صحيحة مع ملاحظات الجهاز ذات الصلة بإدارة الكوارث وتوصياته.

■ القائمون على أمر الإدارات المركزية المنوط بها الرقابة على الأداء .

- تكوين فرق عمل من المراجعين (مؤهل علمياً وعملياً) لمراجعة أداء الحكومة في إدارة الكوارث بناءً على تكليف من رئاسة الجهاز متي كان ذلك ممكناً.
- العمل على إيجاد بدائل للنهج التقليدي للرقابة "الحضوري" لإجراء عمليات مراجعة منتظمة وفورية وإعادة تصميم نهج العمل الرقابي -بناءً على دعم من رئاسة الجهاز- لإتمام العمل الميداني عن بُعد يضمن الوصول المادي غير المقيّد إلى مواقع الكارثة.
- دراسة مصفوفة الإجراءات الرقابية المقترحة لمراجعة أداء الحكومات في إدارة الكوارث، والعمل على تفعيلها على إثر كفايتها وملائمتها وإمكانية تطبيقها.

■ المراجعون أنفسهم " مراقبو الأداء " .

- رفع الأمر للإدارة العليا لاتخاذ الإجراءات القانونية تجاه الجهة الإدارية أو موظفيها حال عدم تقديمهم ما يطلبون من مستندات أو بيانات أو غيرها لهم الحق في فحصها أو الاطلاع عليها طبقاً للقانون؛ أو تقديمها غير مستوفاة في موعد يجاوز المواعيد المحددة.
- تنمية الوعي الرقابي من خلال الاطلاع والإلمام الكامل بما يلي:
 - نشاطات وفعاليات الجهاز المركزي للمحاسبات في مجال العمل الرقابي على الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية.
 - المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (معايير الإنتوساي) "عامة" والمستجدات الطارئة عليها "خاصة".
 - أنواع وموضوعات التقارير الرقابية الصادرة عن الإدارات المركزية المختلفة بالجهاز - بصفة عامة - والاستثنائية "خاصة".

■ القائمون على أمر السلطتين التشريعية والقضائية.

- تغليظ العقوبات التأديبية على كل من تَبَنَّت مخالفته لنصوص قانون الجهاز وقانون المالية العامة الموحد بشأن عدم تمكينه لأعضاء الجهاز المركزي للمحاسبات من القيام بواجباتهم أو ممارسة اختصاصاتهم في الرقابة والتفتيش وطلب المستندات أو الاطلاع عليها.
- القائمون على أمر الجهات الخاضعة للرقابة.

- تسهيل مهمة أعضاء الجهاز المركزي للمحاسبات بأن يضعوا تحت تصرفهم جميع السجلات والمستندات وكافة البيانات ذات الصلة بالكوارث والجوائح والتي يرونها لازمة لإنجاز عملهم.
- التعاطي بطريقة صحيحة وفي الوقت المناسب مع الملاحظات المدرجة بتقارير الجهاز ذات الصلة بإدارة الكوارث وتنفيذ التوصيات والإدلاء بمعلومات حول الإجراءات التصحيحية المتخذة أو حول مبررات عدم اتخاذ تلك الإجراءات.

3/4 دراسات وأبحاث مقترحة.

- مراجعة اقتصاد وكفاءة وفعالية سياسات التخفيف من آثار تغير المناخ.

- مدى جاهزية المراجع الخارجي الحكومي لتفعيل مراجعة أداء الحكومات في إدارة الكوارث.

قائمة المراجع

■ المراجع العربية:

1. ونس، أحمد لطفي (2015). خطة إدارة الأزمات والإخلاء في حالة الطوارئ، قطاع شؤون خدمة المجتمع وتنمية البيئة، كلية الزراعة، جامعة دمياط. أغسطس.
2. جمهورية مصر العربية (1998). القانون رقم 144 لسنة 1988 المعدل بالقانون رقم 157 لسنة 1998 بشأن إصدار قانون الجهاز المركزي للمحاسبات، الهيئة العامة للمطابع الأميرية، القاهرة.
3. جمهورية مصر العربية (2022). قانون المالية العامة الموحد رقم 6 لسنة 2022 بإصدار قانون المالية العامة الموحد، الجريدة الرسمية، عدد (5) مكرر (د)، فبراير.
4. الجهاز المركزي للمحاسبات (2024). الهيكل التنظيمي للإدارة المركزية لمتابعة تنفيذ الخطة وتقييم الأداء لقطاعات الإنتاج السلعي، المكتب الفني، القاهرة.
5. الجهاز المركزي للمحاسبات (2024). الهيكل التنظيمي للإدارة المركزية لمتابعة تنفيذ الخطة وتقييم الأداء لقطاعات الاقتصاد، المكتب الفني، القاهرة.
6. الجهاز المركزي للمحاسبات (2024). الهيكل التنظيمي للإدارة المركزية لمتابعة تنفيذ الخطة وتقييم الأداء لقطاعات الخدمات العامة، المكتب الفني، القاهرة.

7. حمدان، خولة حسين، جاسم، سعد جاسم (2023). برنامج مقترح لتدقيق إدارة الكوارث من صنع الانسان على وفق دليل الإنتوساي 5330. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد 19، العدد 4.
8. زهران، سناء محمد (2020). الوعي التخطيطي للقيادات الإدارية في مواجهة الكوارث دراسة مطبقة على وزارة النقل والمواصلات، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، المجلد 3، العدد 50، إبريل. <https://jsswh.journals.ekb.e>
9. الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (2020). إرشادات لمراجعي الحسابات حول اعتبارات المراجعة الرئيسية في ظل أزمة فيروس كورونا "كوفيد - 19"، الرياض.
10. الهيئة العامة لسوق المال، المعايير المصرية للمراجعة (2008). معيار رقم "200" الهدف من عملية مراجعة قوائم مالية والمبادئ العامة التي تحكمها، القاهرة.
11. الهيئة العامة لسوق المال، المعايير المصرية للمراجعة (2008). معيار رقم "701" التعديلات على تقرير مراقب الحسابات، القاهرة.
12. الهيئة العامة لسوق المال، المعايير المصرية للمراجعة (2008). معيار رقم "320" الأهمية النسبية في المراجعة، القاهرة.
13. الهيئة العامة لسوق المال، المعايير المصرية للمراجعة (2008). معيار رقم "315" تفهم المنشأة وبيئتها وتقييم مخاطر التحريف الهام، القاهرة.
14. الهيئة العامة لسوق المال، المعايير المصرية للمراجعة (2008). معيار رقم "240" مسئولية المراقب بشأن الغش والتدليس عند مراجعة قوائم مالية، القاهرة.
15. الهيئة العامة لسوق المال، المعايير المصرية للمراجعة (2008). معيار رقم "330" إجراءات المراجع لمواجهة المخاطر التي يتم تقييمها، القاهرة.
16. الهيئة العامة لسوق المال، المعايير المصرية للمراجعة (2008)، معيار رقم "300" تخطيط عملية مراجعة قوائم مالية، القاهرة.

■ المراجع الإنجليزية:

1. Abdel Razek, Sahar Mostafa (2021). The Role of Audit Processes as one of the Mechanisms of Governance in the face of the Corona Pandemic, **Delta University Scientific Journal**, Vol. 4, Issue 1, Apr.
2. Ahrens, Thomas, et al. (2021). Accounting and Accountability Practices in Times of Crisis: A Foucauldian Perspective On The UK Government's Response to COVID-19 For England, **Accounting, Auditing & Accountability Journal**, Vol. 34 No. 6.
3. AL-Dahash, Hajer, et al. (2016). Understanding the Terminologies: Disaster, Crisis and Emergency, **Conference Paper, Conference: 32nd Annual ARCOM Conference, September 2016, Manchester, UK**. Vol. 2. <https://www.researchgate.net/publication/320288179>.
4. Al-Khasawneh, Reem Oqab Hussein (2021). Impact of Corona Pandemic (Covid-19) On External Audit on Jordanian Banks, **Academy of Accounting and Financial Studies Journal**, Vol. 25, Issue 1.
5. Arabic Organization of Supreme Audit Institutions "ARABOSAI" (2021). **Research Paper** on the 5500 series of international standards for supreme audit institutions regarding the disbursement of disaster-related aid, Professional Standards Committee. Tunisia.
6. Araba Organization of Supreme Audit Institutions "AROBOSAI" (2021). **Guidance on auditing under the circumstances, Professional Standards committee**, Tunisia.
7. Araba Organization of Supreme Audit Institutions "ARABOSAI" (2021). **Research Paper** On auditing compliance in light of The COVID – 19 Pandemic, Professional Standards committee. Tunisia.
8. Brazilian Court of Audit (2009). Adaptation measures for climate change scenarios in the Brazilian semiarid region regarding water security, **Audit Report**, Brazil, October, www.tcu.gov.br.
9. Burdak, Mahipal (2018). Management Response Cycle in Context of Structural System and Elements, **International Journal of Science and Research (IJSR)**, Disaster Management Response Cycle in Context of Structural System and Elements, Vol. 7 Issue 9, Sep.

10. Comptroller & General Auditor of India (2021). **External audit report On the financial operation of World Health Organization in fiscal year ending December 31**. May.
11. Cordery, Carolyn J., Hay David C. (2022). Public sector audit in uncertain times, **Accountability & Management**, The Future of Public Audit, Special Issue, Vol. 38, Issue 3.
12. Culea, Marius Silviu & Constantin, Daniel (2021). Covid-19 Crisis and the New Challenges for Supreme Audit Institutions Management, **Economic Sciences Series**, "Ovidius" University Annals, Vol. XXI, Issue. https://www.intosaicommunity.net/document/knowledgecenter/KSC_Research_paper_disaster_preparedness_final_19092019.
13. Dobrowolski, Zbyslaw (2020). The Supreme Audit Institutions Readiness to Uncertainty, **Entrepreneurship And Sustainability Issues**, Vol. 8, No. 1, Sep. [http://doi.org/10.9770/jesi.2020.8.1\(36\)](http://doi.org/10.9770/jesi.2020.8.1(36)).
14. Dubrow, Geoff (2020). Are Supreme Audit Institutions fit for purpose in the age of COVID-19 and beyond? **WFD Financial Accountability Series Briefing**, Paper 1, Foreign, Commonwealth and Development Office (FCDO). London, October.
15. Duri, Jorum (2021). Corruption in times of crisis, Research Paper, Transparency International Anti-Corruption Help desk, Stable URL: <https://www.jstor.org/stable/resrep30837>.
16. Ferry, Laurence, et al. (2022). The future of public audit, **Financial Accountability & Management**. (38), June, John Wiley & Sons Ltd, <https://wileyonlinelibrary.com/journal/faam>.
17. Ferry, Laurence, et al. (2023). An international comparative study of the audit and accountability arrangements of supreme audit institutions, **Journal of Public Budgeting, Accounting & Financial Management**, Jan . <https://www.emerald.com/insight/1096-3367.htm>.
18. Fr chet te, Pierre & Shafiq, Sherazade (2020). Auditing Pandemic Preparedness in the Public Sector, **Research Highlights**, Canadian Audit & Accountability Foundation, 12 November. <https://www.researchgate.net/publication/345778396>
19. GS SCORE initiative (2016). Disaster Management Cycle- Disaster Management – **Research Paper**, Best UPSC Coaching In Delhi For IAS Preparation - GS SCORE (iasscore.in). <https://www.environmental->

- [auditing.org/blogs/the-role-of-supreme-audit-institutions-in-raising-resilience/](https://www.issai.org/blogs/the-role-of-supreme-audit-institutions-in-raising-resilience/).
20. Huang, Hedy Jiaying (2023). A contingency-based accountability and governance framework for the non-profit sector in the post-COVID-19 era, **Pacific Accounting Review**, Vol. 35 No. 1.
 21. **International Centre for Environment Audit and Sustainable Development "ICED"** (2022). Auditing Climate Change - An Overview and Experience from SAI India, Jaipur. April.
 22. International Council on Archives (2008). **Guidelines on Disaster Prevention and Control in Archives**, Committee on Disaster Prevention, ICA Study 11, Feb.
 23. International Organization of Supreme Audit Institutions "INTOSAI" (2019). **ISSAI 5510 "The audit of disaster risk reduction"**, Framework of Professional Pronouncements (FPP), Vienna. www.issai.org.
 24. International Organization of Supreme Audit Institutions "INTOSAI" (2019). **ISSAI 5520 "Audit of disaster-related aid"**, Framework of Professional Pronouncements (FPP), Vienna. www.issai.org.
 25. International Organization of Supreme Audit Institutions "INTOSAI" (2019). **ISSAI 5530 "Adapting Audit Procedures to Take Account of the Increased Risk of Fraud and Corruption in the Emergency Phase following a Disaster"**, Framework of Professional Pronouncements (FPP), Vienna. www.issai.org.
 26. International Organization of Supreme Audit Institutions, "INTOSAI" (2020). **GUID 5330 "Guidance on Auditing Disaster Management"**, Framework of Professional Pronouncements (IFPP), Vienna. www.issai.org.
 27. International Organization of Supreme Audit Institutions "INTOSAI" (2019). **ISSAI 5540 " Using geospatial information to audit of disaster management and disaster – related aid"**, Framework of Professional Pronouncements (IFPP), Vienna. www.issai.org.
 28. International Organization of Supreme Audit Institutions "INTOSAI" (2019). The International Standards of Supreme Audit Institutions "ISSAIs", **ISSAI 100 " Fundamental Principles of Public-Sector**

-
- Auditing"** Framework of Professional Pronouncements (IFPP), Vienna, Austria. www.issai.org.
29. International Organization of Supreme Audit Institutions "INTOSAI" (2019). **ISSAI 5500 series of international standards for supreme audit institutions regarding the disbursement of disaster-related aid & "INTOSAI GOV 9250**, Framework of Professional Pronouncements (IFPP). Vienna. www.issai.org.
30. International Organization of Supreme Audit Institutions "INTOSAI", (2019). The International Standards of Supreme Audit Institutions "ISSAIs", **ISSAI 300 "The Performance Auditing Principle"**, Framework of Professional Pronouncements (IFPP), Vienna. www.issai.org.
31. International Organization of Supreme Audit Institutions "INTOSAI" (2021). The International Standards of Supreme Audit Institutions "ISSAIs", **ISSAI 2230 "Audit Documentation"**, Framework of Professional Pronouncements (IFPP), Vienna. www.issai.org.
32. International Organization of Supreme Audit Institutions, "INTOSAI" (2020). Disaster Preparedness for Supreme Audit Institutions, a reference for the Rest of Us, **Research Paper**, INTOSAI Knowledge Sharing & Knowledge Services Committee, "KSC".
33. International Organization of Supreme Audit Institutions, "INTOSAI" (2021). **Performance Audit: International Standards of Supreme Audit Institutions Implementation Guide**. Professional Standards committee., Vienna. www.issai.org.
34. International Organization of Supreme Audit Institutions, "INTOSAI" (2022). **Compliance Audit: International Standards of Supreme Audit Institutions Implementation Guide**. Professional Standards committee., Vienna. Version 1, January , www.issai.org.
35. International Organization of Supreme Audit Institutions, "INTOSAI", (2019). The International Standards of Supreme Audit Institutions "ISSAIs", **ISSAI 3000 "performance auditing Standard"**, Framework of Professional Pronouncements (IFPP), Vienna. www.issai.org.
36. International Organization of Supreme Audit Institutions, "INTOSAI" (2019). The International Standards of Supreme Audit Institutions "ISSAIs", **ISSAI 3910 " Central Concepts for Performance Auditing "**, Framework of Professional Pronouncements (IFPP), Vienna. www.issai.org.
-

37. International Organization of Supreme Audit Institutions," INTOSAI" (2016). The International Standards of Supreme Audit Institutions " ISSAIs", **GUID 3920 "The Performance Auditing Process"**, Framework of Professional Pronouncements (IFPP), Vienna. www.issai.org.
38. International Organization of Supreme Audit Institutions," INTOSAI" (2019). The International Standards of Supreme Audit Institutions " ISSAIs", **GUID 9020 "Evaluation of Public Policies"**, Framework of Professional Pronouncements (IFPP), Vienna. www.issai.org.
39. International Organization of Supreme Audit Institutions," INTOSAI" (2019). Forum for INTOSAI Professional Pronouncements (FIPP), **INTOSAI Framework of Professional Pronouncements (IFPP)**, Vienna. www.issai.org.
40. International Organization of Supreme Audit Institutions, "INTOSAI" (2017). Snapshot from Abu Dhabi: Key Facts On INCOSAI XXII, **International Journal of Government Auditing**, Vol. 44, No. (1) Special Edition, Winter. www.issai.org.
41. Khan, Himayatullah & Giurca, Laura (2008). Disaster Management Cycle – A Theoretical approach, **Management & Marketing** · Jan.
42. Kolesnik Kira Nicole & Jaleel, Mohamed Ibrahim (2022). The Role of Supreme Audit Institutions in Raising Resilience, **Work Cheat**, INTOSAI Working Group on Environmental Auditing (WGEA).
43. Lazăr, Teodora Nicoleta (2021). The Role and Effectiveness of the Supreme Audit Institutions in The Context of the Global Crisis Generated by Covid 19, **Proceedings of The 15th International Management Conference** “Managing People and Organizations in a Global Crisis” 4th-5th Nov., Bucharest, Romania.
44. Lazăr, Teodora Nicoleta, et al. (2022). COVID 19 Pandemic and the Reaction of the Supreme Audit Institutions. Lessons Learned at the End of the Pandemic, **Valahian Journal of Economic Studies**, Vol., 13(27), Issue1.
45. Leoni, Giulia, et al. (2021). Accounting, management and accountability in times of crisis: lessons from the COVID-19 pandemic, **Accounting, Auditing & Accountability Journal**, Vol. 34 No. 6.

46. Mazur, Jacek (2020). **New Trends in the Works of Supreme Audit Institutions**, Kontrola Państwowa Nr 3/maj- czerwiec. Inspired by the ECA's Audit.
47. Mostafa, Nasser Farra (2021). Studying accounting and audit considerations of global pandemic Coronavirus (Covid-19) crisis and its effects on financial reports and auditing procedures "Survey study in Egyptian market , **Journal of Financial and Business Research**, Volume (22), Issue (1), January <https://jsst.journals.ekb.eg/>
48. Office of the City Auditor (2021), City of Austin, Disaster Preparedness: The City Was Unprepared to Respond to Winter Storm Uri, **Audit Report**, Texas, USA, November.
49. Rajagukguk, Blucer W. et al. (2022). Measuring the Impact of COVID-19 Law Response and the Role of Supreme Audit Institutions, **Italienisch**, Vol. 12, No. 2. <http://www.italienisch.nl/>.
50. Serag, A., & Daoud, M. (2021). Using Modern Audit Methods to Overcome the Challenges Facing the Audit Profession in the COVID-19 Pandemic, **CAF**, Vol. 41, Issue 2. https://caf.journals.ekb.eg/article_166213_760e6505b9799652caddcdcf6ffec67e
51. Sonali, Deraniyagala (2016). **Economic Recovery after Natural Disasters**, LIII, Humanitarian Action: A Shared Responsibility, the United Nations, No. 1 Vol. May. <https://www.un.org/ar/chronicle/article/20201>.
52. The Netherlands Court of Audit (2018). Focus on the Dutch contribution to the reconstruction of Sint Maarte, **Audit Report**, The Hague, December.
53. The Water, Engineering and Development Centre "WEDC" (2011). **GUIDE 2: Disasters and emergencies: definitions, impacts and response**, School of Civil and Building Engineering, Loughborough University.
54. UNISDR (2015). **Global Assessment Report on Disaster Risk Reduction "G V R"**, Making development sustainable: The future of disaster risk management, <https://www.preventionweb.+net/english/hyogo/gar/2015/en/home/index.html>.
55. United Nations (2008). International Strategy for Disaster Reduction, **Hyogo Framework for Action 2005-2015**, Building the Resilience of

- Nations and Communities to Disasters, Extract from the final report of the World Conference on Disaster Reduction.
56. United Nations (2015). **The Checklist on Law and Disaster Risk Reduction**, United Nations Development Programme, International Federation of Red Cross and Red Crescent Societies "IFRC".
 57. United Nations (2015). **Sendai Framework for Disaster Risk Reduction 2015 – 2030**, The 3th World Conference, IN Sendai, Japan. Mar.
 58. United Nations Office for Disaster Risk Reduction "UNDRR" (2009). **UNISDR Terminology on Disaster Risk Reduction**, United Nations International Strategic for Disaster Reduction ISDR Geneva, Switzerland, May. [.http://www.unisdr.org/eng/terminology/terminology-209-eng](http://www.unisdr.org/eng/terminology/terminology-209-eng).
 59. United Nations Office for Disaster Risk Reduction "UNDRR" (2015). Proposed Updated Terminology on Disaster Risk Reduction: A Technical Review, **Background Paper**, Aug.
 60. World Bank Group (2020). Governance COVID19 responses, Ensuring Integrity in Governments' Response to COVID-19, **Series on Governance & Institutions responses to COVID-19, April 28**. janderson2@worldbank.org.
 61. World Bank Group (2020). Role of Supreme Audit Institutions (SAIs) in Governments' Response to COVID-19: Emergency and Post Emergency Phases, **Series on Governance & Institutions Response to the COVID-19 Pandemic**, June.
 62. World Meteorological Organization" WMO" (2022). Natural hazards and disaster risk reduction, **Research Paper**, <https://public.wmo.int/en/our-mandate/focus-areas/natural-hazards-and-disaster-risk-reduction>.